جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور المثقف في ثورات الربيع العربي وعلاقتة بالسلطة السياسية

إعداد
فادي علان علي جمعه

إشراف
د. رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
2015م

دور المثقف في ثورات الربيع العربي وعلاقتة بالسلطة السياسية

إعداد

فادي علان علي جمعه

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2015/8/25م، واجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. رائد نعيرات / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. نظام صلاحات / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. نايف أبو خلف / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى روح والدي العزيز الذي كان أكثر المهتمين والمتابعين لهذه الرسالة، وإلى روح صديقي ونسيبي جهاد، اسأل الله تعالى أن يتغمدهما بواسع رحمته

إلى نبع الحب والحنان والدتي الحبيبة، وأخواتي العزيزات

إلى شريكة العمر والفكرة أنغام، وإلى زهرات حياتي رزان وميرا

إلى الأحبة والأهل والأصدقاء

إلى الوطن الغالي، فلسطين

الشكر والتقدير

الحمدلله والشكر لله الذي منّ علي ووفقني لإنهاء عملي المتواضع هذا، وأتقدم بخالص الشكر الجزيل والعرفان بالجميل والاحترام والتقدير لمن غمرني بالفضل واختصني بالنصح وتفضّل علي بقبول الإشراف على رسالة الماجستير، أستاذي ومعلمي الفاضل: د. رائد نعيرات، والشكر موصول إلى الدكتور المميز نظام صلاحات الممتحن الخارجي، وإلى معالي الدكتور نايف أبو خلف الممتحن الخارجي، حيث أغنت ملاحظاتهما وحضورهما الرسالة. والشكر الجزيل لكافة أساتذتي الأفاضل الذين كانوا منارة في دربي، كما كان من الواجب علي شكر من وقف إلى جانبي في هذه المسيرة من أهل وأصدقاء وزملاء.

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور المثقف في ثورات الربيع العربي وعلاقتة بالسلطة السياسية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الاشارة اليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالب: هادي عبد علي محمد

Signature: التوقيع:

Date: التاريخ: 2015 - 8 - 25

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	الملخص	ي
	الفصل الأول: خطة ومفاهيم الدراسة	**1**
1.1	خطة الدراسة	2
1.1.1	مقدمة	2
2.1.1	مشكلة الدراسة	4
3.1.1	أهمية الدراسة	5
4.1.1	أهداف الدراسة	6
5.1.1	أسئلة الدراسة	6
6.1.1	منهج الدراسة	7
7.1.1	الإطار النظري	7
8.1.1	حدود الدراسة	8
9.1.1	الدراسات السابقة	9
10.1.1	فرضية الدراسة	12
11.1.1	فصول الدراسة	12
2.1	مفاهيم الدراسة	14
1.2.1	الثقافة	14
2.2.1	تعريف المثقف	14
3.2.1	نشأة مفهوم المثقف	16
4.2.1	أنماط المثقف	17
5.2.1	المثقف العضوي، والعام	17
1.5.2.1	المثقف الثوري	19
2.5.2.1	المثقف المحافظ	20

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.5.2.1	المثقف الإصلاحي	20
3.1	المثقف: الدور والعلاقة بالسلطة السياسية	20
1.3.1	دور المثقف	20
2.3.1	السياسي ورجل الحكم	22
3.3.1	العلاقة بين المثقف والسياسي	23
4.3.1	المثقف والسياسي والشان العام	25
1.4.3.1	صورة الذوبان أو التداخل	26
2.4.3.1	صورة العزلة بين المثقف والسياسي	27
3.4.3.1	صورة المثقف المعارض للسياسي	29
	الفصل الثاني: النخب في الوطن العربي: التكوين والتحديات	**31**
1.2	نشأة المثقف العربي	32
2.2	النخبة العربية في العصر الحديث	33
1.2.2	النخبة التونسية	34
1.1.2.2	جذور النخبة التونسية	35
2.1.2.2	النخبة والسياسة في تونس	36
3.1.2.2	النخبة التونسية المثقفة وعلاقتها بالنخبة السياسية	38
2.2.2	النخب المصرية	38
1.2.2.2	النخب المصرية قبل الثورة	39
2.2.2.2	النخبة المثقفة المصرية وعلاقتها بالنخبة السياسية	41
3.2.2	النخب الليبية	42
1.3.2.2	النخب البدوية المحاربة	42
2.3.2.2	النخب الدينية	43
3.3.2.2	النخب الحضرية	44
4.3.2.2	النخب المثقفة الليبية	45
4.2.2	النخب السورية	45
1.4.2.2	النخب الحزبية السورية	45
2.4.2.2	النخب السورية الحاكمة	46
3.4.2.2	الجيش السوري	47

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.2	التحديات التي تواجه المثقف في الوطن العربي	48
1.3.2	التحديات الذاتية	49
1.1.3.2	تحدي العزلة	49
2.1.3.2	تحدي المهمة	50
3.1.3.2	تحدي الهوية	51
4.1.3.2	تحدي الحداثة	52
2.3.2	التحديات الموضوعية التي واجهت وتواجه المثقف العربي	53
1.2.3.2	المستوى الثقافي الجماهيري	53
2.2.3.2	الدولة الريعية وفشلها في الأنظمة العربية	54
3.2.3.2	القطرية ومعاكسة التفكير الإبداعي للمثقف العربي	54
4.2.3.2	الدين والتجديد: العلاقة بالدولة والنهضة	55
5.2.3.2	التدخلات الخارجية	56
	الفصل الثالث: المثقف في ثورات الربيع العربي	**58**
1.3	الثورة التونسية	60
1.1.3	تونس قبل الثورة	61
1.1.1.3	خصوصية الاستبداد	61
2.1.1.3	الخصائص الاقتصادية والاجتماعية	62
3.1.1.3	خصوصية الفقر	63
2.1.3	المثقف والثورة التونسية	64
3.1.3	المثقف التونسي بعد الثورة	65
4.1.3	صياغة الدستور التونسي	65
2.3	الثورة المصرية	66
1.2.3	أسباب الثورة المصرية	67
1.1.2.3	المظالم الاقتصادية	68
2.1.2.3	انتشار منظومة قيم جديدة	69
3.1.2.3	تردي أوضاع المجتمع	70
4.1.2.3	الركود السياسي	70
2.2.3	المثقف المصري والثورة	71

الرقم	الموضوع	الصفحة
3.2.3	المثقف المصري بعد الثورة	72
4.2.3	صياغة الدستور المصري	73
3.3	الثورة الليبية	73
1.3.3	أسباب اندلاع الثورة الليبية	75
2.3.3	المثقف الليبي والثورة	76
4.3	الثورة السورية	78
1.4.3	عوامل اندلاع الثورة السورية	78
1.1.4.3	الشمولية والدكتاتورية وانعدام الحياة السياسية	79
2.1.4.3	تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر	79
3.1.4.3	انعدام الكرامة وتفشي الظلم	80
2.4.3	المثقف السوري والثورة	81
	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات	**83**
1.4	الخاتمة	84
2.4	الاستنتاجات	91
3.4	التوصيات	93
	قائمة المصادر والمراجع	**95**
	Abstract	**b**

دور المثقف في ثورات الربيع العربي وعلاقتة بالسلطة السياسية

إعداد

فادي علان علي جمعه

إشراف

د. رائد نعيرات

الملخص

سعت هذه الدراسة لإلقاء الضوء على دور المثقف في إحداث التغيير في ظل ثورات الربيع العربي، من خلال الإجابة عن سؤال الأسباب والعوامل التي حدت من قدرة المثقف في تسهيل عملية الإنتقال الديمقراطي في العالم العربي. حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على هذه الأسباب والعوامل التي وقفت عائقاً أمام قدرة المثقف في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي.

قامت الدراسة على فرضية أساسية تقول إن السبب الرئيس في تغييب دور المثقف العربي في بلورة قيم وأهداف مُجمع عليها وطنياً، أثناء المرحلة الانتقالية في العالم العربي يعود إلى سياسة الاحتواء التي اتبعتها النخب السياسية الحاكمة، والتي أدت إلى انقسام النخب المثقفة وتراجع تأثيرها، مما أتاح لرجل السياسة السيطرة والهيمنة على جميع مجالات الفضاء السياسي. وتركز الدراسة في إطارها النظري على نظرية وسطية تكون بمثابة مزيج بين النظرية البنيوية والنظرية الفردية النخبوية.

اعتمدت الدراسة على منهج متعدد الاقترابات، منهج دراسة الحالة، والمنهج الوصفي التحليلي، واقتراب النخبة لاثبات الفرضية والاجابة على أسئلة الدراسة.

خلصت الدراسة بعدة استنتاجات تمثل أبرزها بأنه لا يمكن استثناء العوامل الموضوعية التي تشكل المثقف العربي في ظلالها، كالتقسيمات البنيوية للمجتمعات العربية، وطبيعة الدولة العربية وتعقيدات بنيتها وتشكيلها عبر العصور التاريخية. كما أن العلاقة المتبادلة تاريخياً بين المثقف العربي والسلطة السياسية، والتي دائماً حسمت الصراع لصالح السلطة السياسية جعلت

المثقف العربي يلعب دور المثقف الوظيفي المدافع عن السلطة السياسية، أو المثقف المضطهد من السلطة السياسية، أو المثقف المنعزل عن السياسية والموجه جل طاقته للعوامل الثقافية والنقدية.

بالإضافة إلى أنه لم يستطع المثقفون العرب في مرحلة ما بعد الثورات العربية أن يقلعوا عن التمفصل الأيدولوجي الذي ساد حقب ما قبل الثورات العربية، وهذا مرده يعود إلى سنوات التمفصل الأيدولوجي طويلة الأمد والتي امتدت إلى أكثر من عشرة عقود مقارنه بعمر الثورات التي لم تتجاوز الأربع سنوات.

أوصت الدراسة طبقة المثقفين بالإقلاع عن الدور الوظيفي الذي وضعهم به النظام السياسي أو الأحزاب السياسية، حيث أن أول من سيدفع ثمن هم المثقفون فهم المتهم الأول في إخفاق الشعوب في تحقيق غاياتها وتطلعاتها، فتغييب دورهم سواءً قصراً أو بإرادتهم بطرق غير مباشرة هذا يعني أن الانتقادات ستوجه لهم من كل الأطراف. كما طالبت الدراسة الأنظمة السياسية والأحزاب، أن تمنح المثقفين المساحة الكافية لتقديم الحلول للقضايا المجتمعية العامة، فالإبقاء على الدور الهامشي والاستدعائي للمثقف متى شاء رجل السياسية لن يقود إلا إلى أن يتحول المثقف من عنصر أساسي في النهضة المجتمعية إلى عنصر مساعد إلى تسريع عملية الإفشال.

الفصل الأول

خطة ومفاهيم الدراسة

الفصل الأول

خطة الدراسة

1.1 خطة الدراسة

1.1.1 مقدمة

تعتبر عمليات الحراك السياسي على مستوى الدولة، وداخل أنساق المجتمع السياسي المتعددة مسؤولية النخب والمثقفين، فالنخبة هي المسؤولة عن ترتيب أفضليات المجتمع السياسي وبلورة الأفكار والقيم السياسية، مما يؤدي إلى تطور منظومات القيم السياسية المُجمع عليها، أو تشتت القيم السياسية بشكل يؤول إلى تفاقم الصراع الاجتماعي–السياسي ونزوح المجتمع إلى حالة عدم الاستقرار.

تعاظم دور النخب والمثقفين مع تعزيز مفاهيم الديمقراطية والتحول الديمقراطي في المجتمعات، حيث تُعتبر النخب القوة الأولى في المجتمع القادرة على تسيير عملية التحول الديمقراطي في المجتمع بشكل سلِس. ومما زاد من أهمية دور النخب بروز المجتمع المدني، والسلطة المدنية كلاعب أساسي ومكوّن مركزي في السياسة العامة للنظم السياسية الحديثة، الهادفة إلى تحقيق الحكم الرشيد.[1]

من هنا برزت أهمية دراسة العلاقة الناظمة بين النخب والمثقفين في المجتمعات من جهة، والسلطة الحاكمة ورجال السياسة من جهة أخرى، حيث إن التغير الذي طرأ على الدولة، سواء بمفهومها، أو وظيفتها، أو إدارتها، أصبح موضع تساؤل كبير في مدى تكاملية أو تفاضلية الدور الذي يجب أن تقوم به النخب والمثقفين من أجل تعزيز وترشيد السلطة السياسية من ناحية، ومن ناحية أخرى، إن دور المثقفين والنخب في المجتمع أصبح على درجةٍ عالية من الأهمية نتيجة عدم قدرة الدولة والقيادة الحاكمة للسلطة السياسية على تغطية المتطلبات العامة، إما نتيجة لتشعب وظائف الدولة، وإما لحدة الانقسامات داخل المجتمعات.

[1] حرب،علي: **أوهام النخبة أو نقد المثقف**. ط2،المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998، ص9–24.

بالتالي بات من المهم الوقوف على الإشكالية التي تعتري وتحد من مشـــاركة المثقفـــين والنخب في عمليات صنع السياسة العامة في المجتمعات، أو المحفّزات والآليات التي تؤدي إلى تفعيل هذا الدور كون رشدانية القرار السياسي، وصوابية السياسة العامة مرتبطة بشكل أساســـي بهذه القضية.

من ناحية أخرى تظهر جدليّة الدور بين المثقف ورجل السياسة من خلال طبيعة النظرة إلى الشأن العام، فالمثقف يعالج القضايا الاستراتيجية بعيدة المدى، وغالباً ما يطالـــب بـــالتغيير الجذري، على عكس رجل السياسية الذي يكون جل اهتمامه الحياة اليومية والانشـــغال بـــإدارة السياسة العامة. ولذا تظهر كثيراً إشكالية الوصاية على السياســـة العامـــة، ومحاولـــة الســـلطة السياسية إما ترويض المثقف، أو احتوائه او إقصائه، والنظر إلى المثقف على أنه مقدم للفكـــر المثالي الذي يحرج رجل السياسة العامة. هذا الصراع قديم قِدم المصطلح، ويختلف من مجتمع إلى آخر سواء في حدته أو حجمه أو تأثيره.[1]

أما في دول الوطن العربي فقد نجد أن البون شاسع، وتكاد تكون المعضلة مرتكزة على عدم تكاملية دور النخب والمثقفين مع رجال الحكم. ومما زاد من اتساع هذه الفجوة مـــا حـــدث على أبواب ثورات الربيع العربي وما تلا ذلك، إذ شهدنا أن الشباب في الميادين فقـــدوا وجـــود قيادة نخبوية، وما ميّزَ هذا الحراك العربي أن طبقة المثقف لم تكن على مستوى الحدث. وهـــذا انعكس لاحقاً بعد الثورات والمرحلة الانتقالية، إذ لم تستطع النخب العربية والمثقف العربـــي أن يبلور قيم سياسية ومجتمعية عربية تُجمع عليها مختلف أنساق المجتمع العربي داخل الدولة.

وسرعان ما شهدنا عودة الصراع بين المثقف العربي ورجل السياسة ولكن بحدة أكثر، مما هيّأ الأمور في أغلب بلدان الوطن العربي لعودة العسكر إلى أنظمة الحكم وإعادة تمفصـــل المثقف العربي بين معارض للسلطة ومؤيد لها، أو مهمش.

[1] الصويان، أحمد: جدلية العلاقة بين المثقف والسياســـي، بيـــان المثقـــف وأنيـــاب السياســـي، مجلـــة البيـــان، 2011، http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=834

2.1.1 مشكلة الدراسة

يمتلك المثقفون العرب من الامكانات ما يجعلهم قادرين على قيادة مهمة حضارية، وما يؤهلهم للحصول على دور ريادي مميز، حيث أن فئة المثقفين تعتبر من الثروات الأغلى من بين العوامل الضرورية لنهوض وتقدم أي أمة، وعلى مستوى الوطن العربي نجد أن المثقف العربي تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة في سيرورة التغييرات والتحولات التي تشهدها المنطقة، والتي يتعرض لها المجتمع.

وعلى خلاف ما قدمته التجارب التاريخية العالمية من أدوار بارزة وطليعية للمثقفين في التغيير السياسي والاجتماعي، من الملاحظ أن دور المثقف العربي في إحداث التغيير في إطار ثورات الربيع العربي كان هامشياً أو محدوداً في جملته. حيث تعيب عدد من الدراسات والتحليلات على المثقف العربي هامشية وسلبية دوره بالمقارنة مع دوره المفترض في نشر التنوير والتحريض الإيجابي، وإرساء الأسس الأخلاقية والقيمية لعملية التغيير على أسس حضارية قائمة على مبادئ العدالة والحرية و المساواة.[1] وتأخذ تلك الدراسات والتحليلات على المثقف العربي، إنكفاءه عن قيادة التغيير، أو عدم قدرته على قيادة التغيير حتى وإن إمتلك المقومات اللازمة لذلك. بل إن دراسات وتحليلات أخرى ذهبت إلى أن المثقف العربي لم يقف فقط على الحياد، بل ذهب إما إلى دعم الاستبداد أو التنظير للتيارات والقوى المتطرفة التي تعمل ضد القيم الإنسانية المتنورة من عدالة وحرية ومساواة وديمقراطية.[2]

أمام هذه المشكلة تسعى هذه الدراسة إلى القاء الضوء على دور المثقف العربي في إحداث التغيير في ظل ثورات الربيع العربي والإجابة عن سؤال الأسباب والعوامل التي حدت من قدرة المثقف العربي في تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي العالم العربي.

---

[1] انظر دراسة إدوارد سعيد بعنوان **المثقف والسلطة (2006)**، دراسة أحمد الصويان بعنوان **جدلية العلاقة بين المثقف والسياسي، بيان المثقف وأنياب السياسي (2012)**، دراسة برهان غليون بعنوان **المثقف العربي همومه وعطاؤه (1995)**، دراسة عزمي بشارة، بعنوان عن **المثقف والثورة (2013)**.

[2] حرب، علي: **أوهام النخبة أو نقد المثقف**. ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998، ص88

3.1.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من كونها تحاول أن تجيب على قضية في غاية الأهمية في عالمنا العربي اليوم، وهي أسباب تعثر مرحلة الانتقال الديمقراطي، وذلك من خلال مناقشة مكوّن أساسي في المجتمع، وهو النخبة السياسية، والنخب المثقفة، ودورها في صناعة القيم المشتركة والمُجمع عليها وطنياً، كمتطلب لتحقيق مرحلة الانتقال الديمقراطي، والانتقال إلى ترسيخ معالم المرحلة الديمقراطية.

كذلك تناقش الدراسة موضوعاً مهماً جداً، وهو من يتحمل المسؤولية في العالم العربي، فعلى مدار العقود الفائتة انصبت اهتمامات الطبقة الحاكمة على التحرر من الاستعمار وتحقيق الاستقلال، ولم تهتم بعملية التحول الديمقراطي، وفي نفس الوقت وجهت النخب والمثقفين الاتهامات إلى الطبقة الحاكمة كونها لا تريد تحقيق الديمقراطية للحفاظ على مصالحها، ولكننا نجد أنه بُعيد إسقاط الأنظمة الدكتاتورية، لم تتمكن النخب ولا المثقفين من صناعة بيئة وقيم اجتماعية تحول دون عودة الدكتاتورية.

كما أن أهمية الدراسة تنبع من كونها تسلط الضوء على قضية تعد من الاشكاليات الكبرى في العالم العربي وهي علاقة المثقف بالسياسة العامة، وبرجل السياسة، وكيف يوظف المثقف إمكانياته لخدمة السياسية العامة، وما هي الأدوات التي يستخدمها رجل السياسية لتحييد المثقف أو لاحتوائه.

أما الأهمية الأخيرة التي يرى الباحث أن الدراسة تحتويها، وهي الوقوف على إشكالية "الديمقراطية المطلبية" و"الديمقراطية التطبيقية"، فالمثقف العربي والنخب العربية أبدعت في رسم وصنع قيم ديمقراطية لمطالبة النظام السياسي بتطبيقها، ولكن عندما سقطت الأنظمة الدكتاتورية، عجزت النخب والمثقفين عن تطبيق نفس القيم التي لطالما طالبوا الأنظمة السياسية بتطبيقها، بل إنهم عجزوا عن تشكيل كتلة حرجة من المثقفين تؤازر القيم التي من المفترض أن هناك إجماعات عليها.

4.1.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة من خلال فصولها إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف الرئيس: التعرف على الأسباب والعوامل التي حدّت من قدرة المثقف في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي في الوطن العربي في إطار ثورات الربيع العربي.

الأهداف الفرعية:

1. التعريف بكل من المثقف، والسياسي، والدخول والتعمق بجدلية العلاقة بينهما، وتكاملية دورهما في إنجاح عمليات التحول الديمقراطي.
2. دراسة أسباب إشكالية العلاقة بين دور المثقف ورجل السياسة في العالم العربي.
3. تبيان بعض أبرز الأسباب التي أدت إلى انتكاسة وتعثر المرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي.

5.1.1 أسئلة الدراسة

تثير مشكلة الدراسة سابقة الذكر الأسئلة التالية، والتي ستجيب عنها الدراسة من خلال فصولها:

السؤال الرئيس: ما هي الأسباب والعوامل التي حدّت من دور المثقف العربي في إحداث التغيير السياسي والاجتماعي؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هي أهم التحديات التي تواجه علاقة المثقف بالسلطة السياسية في الوطن العربي؟
2. كيف استطاعت النخب السياسية الحاكمة تهميش دور المثقف في صنع السياسة العامة؟
3. كيف أثرت العلاقة غير المتكاملة بين المثقف ورجل السياسة على انتهاج سياسات رشيدة؟

4. لماذا لم يستطع المثقف في الوطن العربي صناعة قيم مشتركة، رغم المحطات التاريخية المختلفة التي مر بها الوطن العربي، ومن أبرزها الثورات العربية الأخيرة؟

6.1.1 منهج الدراسة

تقوم الدراسة على منهج متعدد الاقترابات: منهج دراسة الحالة، وهو منهج بحثي يهدف إلى التعرف على حالة دراسية واحدة، ودراستها بطريقة تفصيلية دقيقة عن طريق استخدام بعض الأطر النظرية لتقديم التفسيرات لها، وتقوم دراسة الحالة على التحقيق التجريبي المفصل لواحدة أو عدد قليل من الظواهر والأحداث، للكشف عن تركيب كل حالة وإلقاء الضوء على خصائص فئة أوسع لظواهر أو أحداث مماثلة. فهذا المنهج يتيح لنا التوصل إلى معلومات شاملة ومفصلة عن الحالة المدروسة وهي حالة المثقف العربي، والتركيز على كل ما يحيط بها، ودراستها دراسة شمولية مستفيضة، كما أنه من خلال هذا المنهج يتم ربط وتفسير علاقة الأسباب بالنتائج.

سيتم التعامل مع المثقف العربي في هذه الدراسة كوحدة تحليل وكحالة دراسة في دول الربيع العربي التي تتسم بمجموعة من نقاط التشابه، ومن الظروف البيئية المتشابهة، على الرغم من وجود بعض الاختلافات، إلا أنها لا تؤثر في الحالة بشكل يغير من طبيعتها.

7.1.1 الإطار النظري

تركز الدراسة على نظرية وسطية تكون بمثابة مزيج بين النظرية البنيوية والنظرية الفردية النخبوية. حيث تفترض النظرية البنيوية أن بنية الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي العامل الحاسم والمؤثر، والأفراد متأثرين وتابعين، وليس لهم أي دور مستقل عن هذه البنى.

في حين أن نظرية النخبة تعتمد على تحليل دور وآليات تجنيد النخب، وفهم خصائصها، وتأثير ذلك على السلوك العام لها، حيث أن دراسة النخبة تتيح لنا التغلغل في

منظومة علاقات القوى في مجتمع ما، ودراسة مراكز قوى هذا المجتمع، ومنظومة العلاقات القائمة فيه.[1]

هذه الدراسة تقارب الحالة في العالم العربي من منظور وسطي، إذ إن بنية الدولة ومؤسساتها كان لها الدور الكبير في ظهور النخب الحاكمة، إلا أن هذه النخب وبفعل طول الفترة الزمنية للحكم غير الديمقراطي، والتفرد بمقاليد الحكم، والهيمنة والسيطرة على مؤسسات الدولة، أخذت تلعب دوراً له درجة عالية من الاستقلالية.

كما تعتمد الدراسة على استخدام نظرية الاختيار العقلاني، التي تفترض أن الفعل القصدي للعنصر الإنساني Human Agency هو المحرك الرئيسي للظواهر الاجتماعية. تقوم النظرية على افتراض أن اللاعبين الأساسيين في عملية التغيير الاجتماعي والسياسي هم الأفراد الذين يتصرفون بعقلانية، ويسعون عن وعي لزيادة مكاسبهم المتوقعة، والتقليل قدر الإمكان من خسائرهم، ويبنون أفعالهم على ما يرون أنه أكثر الوسائل فعالية لتحقيق أهدافهم. وتستخدم هذه النظرية منهج تحليل السلوك الفردي، على اعتبار أن الظاهرة الاجتماعية هي مخرج للفعل العقلاني القصدي للأفراد. ويقترح منظّرو الاختيار العقلاني أن أفضل طريقة لفهم الكثير من سلوك الناس تجاه بعضهم البعض هي أن ننظر لأولئك الناس على أنهم متخذو قرار عقلانيين، بالرغم من أنه يمكن أن يترتب على أفعالهم القصدية نتائج غير محسوبة. استناداً إلى ذلك فإن تفاعلات العلاقة بين المثقف وبين السياسي (نخبة الحكم) يمكن مقاربتها من زاوية خياراتهم المحسوبة، والتي تحدد مصير العمليات السياسية ومخرجات عمليات التغيير السياسي.

8.1.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: ستعتمد هذه الدراسة على فحص متغيرات الدراسة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي في العام 2010، ولغاية تاريخ إعداد الدراسة 2015.

[1] هلال، جميل: **تكوين النخبة الفلسطينية، منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية**،ط1، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2002، ص13-18

الحدود المكانية: الإطار الجغرافي الذي ستغطيه هذه الدراسة يشمل مناطق الحراك العربي الأخير، والمتمثلة بدول قامت بها ثورات الربيع العربي، (تونس، مصر، ليبيا، سوريا).

9.1.1 الدراسات السابقة

دراسة إدوارد سعيد بعنوان "المثقف والسلطة"، (2006)[1]، والتي يتحدث فيها عن تعريف المثقف والمفكر والمهام المنوطة بكل منهما ويركز على ضرورة أن يمتلك المثقف وعياً نقدياً لتفسير الواقع، ويميز فيها بين نوعين من المثقفين، المثقف التقليدي مثل المعلم والكاهن والإداري، وهذا النوع من المثقفين يستمر في أداء نفس العمل جيلاً بعد جيل، والمثقف المنسق، والذي يرى أنه يترتبط مباشرة بالطبقات أو المشروعات التي تنظم مصالحها، واكتساب المزيد من السلطة، والمزيد من الرقابة.

وتتحدث الدراسة عن علاقة المثقف بالسلطة، سواء أكانت سلطة الدولة، أو سلطة المجتمع، أو سلطة الأيدولوجيا أو المال أوالنفوذ. وتوصل إدوارد سعيد إلى نتيجة مفادها أنه "لم يحدث أن قامت ثورة كبرى في التاريخ الحديث دون مثقفين"، ولكنه لم يوضح مكانة المثقف في هذه الثورات، ودوره الرئيس، هل هو المحرض والمحفز على قيام هذه الثورات، أم هو من يصقل أهدافها.

دراسة صاحب الربيعي، بعنوان "الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي"، (2010)[2]، والتي تناولت موضوع الصراع الحاصل بين المثقف والسياسي في العالم العربي، وتطرقت إلى مدى معاناة المثقف من سطوة السياسي على مدى عقود من الزمن، وكيف تم تهميش دور المثقف من خلال استغلال السياسي لمركزه الحزبي. استخدم الكاتب منهج دراسة حالة المثقف العربي، وتركزت دراسته في مدى تأثير السياسي صاحب السلطة على المثقف، ليصل إلى نتائج كثيرة أهمها أن علاقة المثقف بالسياسي علاقة غير متكافئة، علاقة تسلط وهيمنة وتهميش، أحالت المثقف لأن يكون إما تابع أو مهادن أو رافض مهمش، وأن "أوجه

[1] سعيد، ادوارد: **المثقف والسلطة**، ترجمة محمد عناني، ط1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص10

[2] الربيعي، صحاب: **الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي**، ط1، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2010.

الصراع ستحتدم أكثر بين المثقف والسياسي في السنوات القادمة، نتيجة التغيرات السياسية المتوقع أن تشهدها المنطقة، وبروز التوجهات الليبرالية المطالبة بتغيير الأنظمة الشمولية، وإحلال الأنظمة الديمقراطية مكانها لمواكبة عملية التطور والعصرنة التي يشهدها العالم."

دراسة عبد الستار قاسم، بعنوان "قبور المثقفين العرب"، (2006)[1]، التي يتحدث فيها عن قيام الكثير من المثقفين بحفر قبور لأنفسهم، محاولين زخرفتها بالكلام الجميل المنمق، ليبرروا مواقفهم أمام الاخرين، وليخفف عما في داخلهم من مشاعر متناقضة، لا يستطيعون التغلب عليها، وبينت الدراسة أن قبور المثقفين العرب متعددة الأشكال والألوان، ومن هذه القبور: قبر الجبن، وقبر السلطان، وقبر النفاق، وقبر الانعزال، قبر الهروب، قبر العشائرية، قبل الغربنة (الغرب)، قبر الانغلاق. وذكرت الدراسة عدة أمثلة من الواقع العربي والإسلامي عامة والواقع الفلسطيني بالتحديد عن عملية تهميش المثقفين العرب والسيطرة عليهم، ونلاحظ أن الباحث يعتبر أن التحدي الأبرز لظهور دور المثقف العربي هو النخبة المثقفة التي وضعت نفسها في قبر، واستخدمت الدراسة منهج الوصف التحليلي، لوصف واقع المثقف في كل حالة من الأحوال.

دراسة حسين العودات، بعنوان "المثقف العربي والحاكم"، (2012)[2]، والتي تستعرض مفاهيم الثقافة والمثقف، وتبين أنواع المثقفين، وتميز أدوار ومهام كل من الحاكم والمثقف. يستخدم الكاتب فيها المنهج التاريخي لسرد تطور علاقة المثقّف بالفقيه والفيلسوف والطبقة الاجتماعية والسلطة والسياسة والحاكم، خلال التاريخ وصولاً إلى عصرنا الحاضر، كما يشير فيها إلى محنة بعض المثقّفين العرب منذ عصور قديمة حتى أيامنا هذه، ثم يتعرّض لعلاقة المثقف بالحاكم في التاريخين الحديث والمعاصر.

يستخلص الكاتب من هذه العلاقة التاريخية نتيجة مفادها أن الحاكم العربي ظل يفرض على المثقّف الطاعة مقابل امتيازات يقدّمها له، وفي حال رفضه الولاء واستمراره بالإخلاص

---

[1] قاسم، عبد الستار: **قبور المثقفين العرب**، ط1، مكتبة النجاح، نابلس، 2006.

[2] العودات، حسين: **المثقف العربي والحاكم**، ط1، دار الساقي للنشر، بيروت، (2012)

لقناعاته العقائدية أو السياسية، كان يتلقّى عقوبات صارمة تصل أحياناً حد الإعدام، وأحياناً لجأ الحاكم لاتهام المثقّف المخالف بالزندقة أو الإرتداد، ليبرر قمعه ومعاقبته، إلا أن الدراسة لم تتطرق كثيراً إلى إمكانيات المثقفين، وقدرتهم على تغيير الواقع ومواجهة بطش الحاكم المستبد.

دراسة فخري صالح، بعنوان "الثورات العربية، المثقفون والسلطة والشعوب"، (2013)[1]، والتي كتبت على وقع أحداث الثورات والاحتجاجات العربية خلال عامي 2011، 2012، وتتضمن هذه الدراسة سلسلة من المقالات التي تسعى إلى توضيح وتشريح العلاقة التي تربط المثقفين بالسلطة من جهة، ومن جهة أخرى، تبين ماهية العلاقة التي نتجت بين المثقفين والشعوب.

في هذه الدراسة حاول الكاتب ترتيب مقالاته حسب موضوعاتها، وبؤر تركيزها، ولم يقدم تحليلاً للثورات العربية، بل سجّل مشاعر مثقف عربي، ينوس بين الرجاء والقنوط، تجاه ما حدث ويحدث، ونادى بأن يكون المثقف منخرطاً في هذه الثورات والانتفاضات، مدافعاً صلباً عنيداً عن الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، وحاملاً لرسالة سياسية اجتماعية، لا مجرد مراقب للعالم من حوله، يقوم بوظيفته الإبداعية المتمثلة بالكتابة والنقد فقط، منسحباً إلى برجه العاجي.

دراسة عزمي بشارة، بعنوان "عن المثقف والثورة"، (2013)[2]، وهي دراسة فكرية، مفهومية الطبع، تنتج المعرفة عبر النقد كما عبر التمييز والتفريق بين المصطلحات، فيعرف فيها الكاتب مفهوم المثقف، ويستحضر التسلسل التاريخي للوصول إلى هذا المفهوم، ثم يقوم بالتمييز بين المثقف والعالم والمفكر، ويفرق بين كل من المثقف العضوي والمثقف العمومي.

تستخدم الدراسة المنهج المقارن، لمقارنة حال المثقف العربي تجاه الثورات العربية بالمثقف الغربي الذي كان فاعلاً بالثورات خصوصاً الثورة الفرنسية، ولمقارنة ثلاثة أنواع من المثقفين ظهروا خلال الثورات العربية، وهم المثقف الثوري، والمثقف المحافظ، والمثقف الإصلاحي.

---

[1] صالح، فخري: **الثورات العربية، المثقفون والسلطة والشعوب**، ط1، دار العين للنشر، القاهرة، (2013)

[2] بشارة، عزمي: **عن المثقف والثورة**، مجلة تبين، المركز العربي للأبحاث والدراسات،ع4، ص (127-142)،(2013)

تتحدث الدراسة عن عظم دور المثقف العربي في إشعال فتيل الثورات، وعن أهمية دوره في صياغة مفاهيم مجمع عليها تكون نواة لإقامة أنظمة دكتاتورية، إلا أن هذه الدراسة تستغفل الحديث عن تصنيفات المثقفين وفق علاقتهم المباشرة مع الأنظمة الحاكمة ورموزها، فلم تتحدث عن مثقفي السلطان، ولا عن المثقفين المطاردين من قبل السلطة، ولا عن المثقفين التائهين بعيداً عن عمل السياسات العامة.

خلصت مختلف الدراسات السابقة إلى نقد المثقف العربي وحاولت تبيان عجزه وعدم قدرته على إجراء التغيير المطلوب في العالم العربي، وعزت مختلف الدراسات هذا العجز تارةً إلى أسباب ذاتية تتعلق بالمثقفين سواء في ما يخص التجنيد الذاتي للنخبة والمثقفين العرب، أو فيما يخص انحيازهم لايدلوجيتهم ولمصالحهم الذاتية، وتارةً أخرى تناولت بعض الدراسات الأسباب الموضوعية التي حالت دون لعب المثقف الدور المطلوب منه كالتركيبة الاجتماعية والبنى المجتمعية وطبيعة الثقافة المهيمنة في العالم العربي، الخ.

شكّلت مجمل الدراسات السابقة رافداً للباحث استطاع من خلالها أن يشتق جزئية أساسية لبحثه غير رافض أو منكر لهذه الأسباب، ولكن مرتكزاً على أن السبب الرئيس هو علاقة المثقف برجل السياسة وبالذات هيمنة رجل السياسة على الفضاء العام في العالم العربي والمثقف جزء من هذا الفضاء.

9.1.1 فرضية الدراسة

تتبنى الدراسة الفرضية التالية: إن السبب الرئيس في تغييب دور المثقف العربي في بلورة قيم وأهداف مُجمع عليها وطنياً، أثناء المرحلة الانتقالية في العالم العربي يعود إلى سياسة الاحتواء التي اتبعتها النخب السياسية الحاكمة، والتي أدت إلى انقسام النخب المثقفة وتراجع تأثيرها، مما أتاح لرجل السياسة السيطرة والهيمنة على جميع مجالات الفضاء السياسي.

10.1.1 فصول الدراسة

تتكون الدراسة من أربعة فصول:

الفصل الأول: خطة ومفاهيم الدراسة

يتناول الفصل الأول من الدراسة الإطار للدراسة والمفاهيم الرئيسة للدراسة من خلال تعريف كل من المثقف والسياسي، ودراسة جدلية العلاقة بينهما، وأهم التحديات التي تواجه علاقة المثقف في العالم العربي

الفصل الثاني: النخب في الوطن العربي: التكوين والتحديات

يلقي الضوء على البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ساهمت في تشكيل النخب في الوطن العربي، وتحديداً في الدول التي تدخل حدود الدراسة، ودراسة الظروف التي وجد بها المثقف، أو التي أوجدت المثقف العربي، وما طبيعة الأدوار المتبادلة، التي لعبتها البيئة في صنع المثقف، أو شكّل المثقف بها نموذجاً تغيرياً، إضافة إلى تفسير الأسباب التي حالت تاريخياً دون ممارسة المثقف للدور المطلوب منه، وذلك من خلال تسليط الضوء على صراع المصالح، بين المثقف في الوطن العربي ورجل السياسة، وعلى استعداء السياسي للمثقف، وكيف استطاع رجل السياسة أن يستغل جزء كبير من إمكانات وقدرات المثقف لخدمة مصالحه السياسية، ومن ثم يتطرق إلى أثر العلاقة غير التكاملية بين المثقف ورجل السياسة في العالم العربي على انتهاج أفضل السياسات.

الفصل الثالث: المثقف في ثورات الربيع العربي

يتناول هذا الجزء محطتين مهمتين في علاقة المثقف بالحراكات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في دول الربيع العربي: المحطة الأولى، وهي دور المثقف في اندلاع ثورات الربيع العربي ودوره في قيادة الشارع العربي وتأثير ذلك.

والمحطة الثانية، وهي دور المثقف العربي وعجزه عن بلورة قيم الثورة وتأثير ذلك على المرحلة الانتقالية، وعودة أنظمة الحكم السابق أو العودة إلى حالة الاقتتال والتمفصل السياسي في دول الربيع العربي.

الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

يحتوي هذا الفصل على خاتمة ويتناول الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث وبعض التوصيات التي توصي بها الدراسة.

2.1 مفاهيم الدراسة

1.2.1 الثقافة

الثقافة عبارة عن النسيج الكلي الذي يقدم الفرد من خلاله طباعه وشخصيته، ويحدد للأمة مميزاتها المادية، والروحية، والفكرية، والفنية، والوجدانية، ويشمل جميع المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية، وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني، وسبل السلوك والتصرف والتعبير، وطراز الحياة، كما ويشمل تطلعات الإنسان للمثل العليا ومحاولاته في إعادة النظر في منجزاته، والبحث الدائم عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله وإبداع كل ما يتفوق به على ذاته.[1]

إن الثقافة عبارة عن قوة وسلطة تضبط سلوك المجتمع، وتحدد لأفراده الطريقة التي يعيشون فيها، وترسم لهم حدود المقبول، وتبين لهم ما يحبون وما يكرهون، ما يأكلون وما يشربون، وأي ملابس يرتدون، وأي رياضة يمارسونها، وتخلّد في ضمائرهم أبطالاً تاريخيين، ورموزاً يتخذونها للإفصاح عن مكنونات أنفسهم، ونحو ذلك.[2]

2.2.1 تعريف المثقف

المثقف اسم عام، لذلك هو لفظ متعدد المعاني، ولا يمكن أن نعرّفه بالحد التام. فالمثقف عند العامّة هو الخبير في شؤون الحياة، الذي يمتلك فطنة في معاملة الآخرين، بغض النظر عن عامل العلم.

---

[1] البازي، خالد: شمولية الجمعية العربية الثقافية، وكالة الأصمعي الثقافية، (2014): http://www.alasmay.com/?p=1751

[2] فيضي، محمد: تعريف الثقافة، موسوعة موضوع، اقرأ عربي، (2014): http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81

يرى بعض العلماء ممن يميل بتفكيره إلى تعريف الغرب، أن المثقف هو من وُهِب ملكة عقلية لتوضيح رسالة، أو موقف أو فلسفة، أو وجهة نظر، أو رأي، أو تجسيد أي من هذا، هذا الدور يقتضي بموجبه من المثقف أن يجابه ببسالة وشجاعة المعتقدات التقليدية، والأيـــدولوجيات الراكدة، فالهدف الأساسي لنشاط المثقف هو إعلاء شأن حرية الإنسان، ومعرفتـــه، والنهـــوض بواقع المجتمع. ويصل وصف المثقفين بأنهم عصبة صغيرة من الملوك الفلاسفة، الذين يتحلون بالموهبة الاستثنائية، وبالحس الأخلاقي الفذ، ويشكلون ضمير البشرية.[1]

وبينما يرى آخرون أن المثقف هو الإنسان الذي يجيد أحد أو عدد من عناصر المعارف والمعتقدات والفنون والأخلاقيات وغيرها، فهماً وإستنتاجاً وتوظيفاً لناتجها الذهني، القادر علـــى ترجمتها وعكسها، مولداً أشكالاً إبداعية لمختلف الآداب والفنون والعلوم التقنية، واضعاً لبنة في صفوف لبنات البناء الأعم والأشمل لموروث وسطه الفكري، الذي يشكل بدوره مـــع العنصـــر المادي النتاج الحضاري للمنظومة الإجتماعية، التي ينشط وسطها هذا المثقف. [2]

يتم التمييز بين المثقف وبين الخبير والعالم، بأن المثقف هو المختص والخبير بمجـــال معين، ومتمكن منه لدرجة أنه قادر على استثمار الأدوات العقلانية ليتجاوز مجال اختصاصـــه لإتخاذ موقف بالشأن العام. أما الخبير، وهو مصطلح جديد أيضاً، لم يكن قائماً في القرن التاسع عشر، هو المتعلم المختص بشأن معين، ويستخدم اختصاصه بشكل أداتي لخدمة شأن عام. أما العالم، فهو الذي يعرف كل شيء عن شيء واحد، وقد لا يستخدمه لخدمة الشأن العام.

في التراث العربي القديم لا نعثر على مفهوم المثقف، فهو مصطلح حديث، لم يســـتخدم بمعناه المتداول الآن، إلا بعد التواصل بين العرب والغرب. ورغم حداثة هذا المفهوم، إلا أنـــه أصبح بالآونة الأخيرة محور اهتمام، ومدار كلام، فتعددت كثيراً تعريفاته، وتنوعت تفســـيراته.

---

[1] الطنـــاوي، محمـــد الســـيد: دور المثقـــف بـــين إدوارد ســـعيد وعلـــي حـــرب، البـــديل،(2014): http://elbadil.com/2014/09/04/

[2]. محمد، عمر: ***السياسي والمثقف في العالم العربي، من يؤثر ومن يتأثر***، **مجلة الدبلوماسي**، العدد 44 ص38-40

ومن هنا نجد أن المعاجم العربية تعاملت مع المثقف بأنه الحـــذق الفطـــن، مقـــوم الإعوجـــاج، والمهذب المتعلم.[1]

3.2.1 نشأة مفهوم المثقف

إن تمايز وتفاضل من يعلم ويسيطر بعلمه على المجتمع، أو على قطـــاع معـــين مـــن المجتمع، ويعلو شأنه، هي حالة طبيعية وفطرية في المجتمعات منذ وجـــدت البشـــرية. إلا أن المفهوم الاصطلاحي للمثقف وطبقة المثقفين كان ظهوره الأول في فرنسا مع الحادثة المشهورة باسم حادثة "درايفوس".

ففي القرن التاسع عشر وتحديداً في نصفه الثاني، كانت أجواء فرنسا مفعمة بحالة مـــن البغض المعمم لليهود، حيث كان اليهود أصحاب نفوذ وسيطرة على عالم المال في فرنسا آنذاك. وفي العام 1894، وقع ضابط يهودي بالجيش الفرنسي، يقال له "ألفريد درايفوس"، ضحية لهـــذا البغض؛ حيث تآمر عليه ثلة من شانئي اليهود في الجيش الفرنسي، واتهموه بالتخـــابر لصـــالح ألمانيا.

تلقف القضاء الفرنسي القضية بشغف، وتمت محاكمة درايفوس بتهمة الخيانة العظمـــى بسرعة وفي أجواء ملتبسة، وتم نفيه خارج فرنسا والحكم عليه بالحبس المؤبد. وبعد أن تبين أن القضية مدبرة، وأن المتهم الحقيقي ضابط فرنسي آخر انفجرت هذه القضية، ولم تظل محبوسة في أفقها القضائي والعسكري، وإنما قد تحررت لتشغل الساحة العمومية، فقد انقســـم المجتمـــع الفرنسي تجاهها الى قسمين:

القسم الأول من هم ضد درايفوس، وهم الجماعات التي تروّج لمعاداة اليهود ورجـــالات السياسة والعسكريين وأغلب الأكاديميين الفرنسين، ليشكلوا الأغلبية وقتها، وقد وقفوا في وجـــه هذا اليهودي عاثر الحظ.

---

[1] العسكري، أبو هلال: معجم الفروق اللغوية، الحاوي لكتاب أبو هلال العسكري، وجزءا من كتاب الســـيد نـــور الـــدين الجزائـــــــــــــــري، معجـــــــــــــــم الفـــــــــــــــروق اللغويـــــــــــــــة،(2010): https://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&uact=8&ved=0CCQQFjAB&url=http%3A%2F%2Fsite.iugaza.edu.ps%2Fkghonem%2Ffiles%2F2010%2F02%2F20_mojam_frooq.doc&ei=yscRVbGbIoSeygPS4IKIAw&usg=AFQjCNHD5KmLYqMrNtX5Zr-W1p0zCuPiow

أما القسم الثاني فهم مع درايفوس وقضيته، وكانوا الأقلية، ولقبوا بالدرايفوسيين، وهـذا القسم انبرى لمناصرة درايفوس، وقد تزعمه عدد من الأدباء الكبار وصفوا الحكم بأنه نابع مـن التحيز ضده كيهودي، ومن اللاسامية التي كان لها معاقل قوية في فرنسا. فأصدر أولئك بيانـاً، نشر بجريدة فرنسية، يحتجون فيه على التعتيم على القضية، ويطالبون بمراجعة الحكم الصـادر ضد درايفوس. وقد وقّع البيان باسم جماعة المثقفين.[1]

وهم مجموعة مثقفين دخلوا العمل السياسي بصفتهم الثقافية، وتجاوزا مجال تخصصـهم للحديث في قضية عامة، وهم أولئك الذين راحوا يكتبون بطريقة نقدية ضد قرارات السلطة بشأن درايفوس، حتى استطاعوا في نهاية المطاف إعادة الاعتبار له كمواطن فرنسي شريف، وتمـت ترقيته، ومحاكمة من دبروا له المكيدة، ليشهد على إثرها هذا التاريخ انطلاقة مفهوم المثقف.[2]

كانت هذه المحطة نقطة تحول في دور المثقف وانشغاله بالشأن العام، وتـأثيره علـى السلطة السياسية، سواء بالتحدي للظلم الواقع، أو من خلال تصويب القرارات.

4.2.1 أنماط المثقف

عند البحث عن أشكال وصور المثقف على المستوى العالمي عموماً أو على المسـتوى العربي خصوصاً، عادةً ما نجد أن أغلب الدراسات والأبحاث والكتب المهتمة بهذا الموضـوع تفرق بين نوعين من أشكال المثقف، وهما المثقف العضوي والمثقف العام.

5.2.1 المثقف العضوي، والعام

يرتبط مفهوم المثقف العضوي بالمفكر والقائد السياسي للحـزب الشـيوعي أنطونيـو غرامشي، الذي يعتبر، من خلال كتاباته التي جاءت من داخل السجن، لإعادة الاعتبار إلى دور المثقف في الفكر الماركسي، أن المثقف العضوي هو صاحب مشروع ثقافي يتمثل في الإصلاح

---

[1] الشيخ، محمد: **المثقف والسلطة، دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر**، ط1، دار الطليعـة، بيـروت،(1991)، ص10-17

[2] المرجع السابق

الثقافي والأخلاقي سعياً وراء تحقيق الهيمنة الثقافية للطبقة العاملة بصفة خاصة وللكتلة التاريخية بصفة عامة ككتلة تتألف من العمال والفلاحين والمثقفين العضويين الذين لهم قدرة صياغة مشروع إصلاح ثقافي وأخلاقي، وإرادة هزيمة الكتلة التاريخية القديمة المؤلفة من البرجوازية في الشمال الايطالي، والإقطاعية في الجنوب، والمثقفين التقليديين أصحاب المشروع الفكري المحافظ والأيدولوجيا السياسية اليمينية المرتبطين بالكنيسة والإقطاع.[1]

يرى غرامشي أن هؤلاء المثقفين العضويين يمكنهم أن يشكلوا هيمنة بديلة عن الهيمنة الرأسمالية، وكلما زادت هذه الهيمنة، قلت الحاجة لاستخدام وسائل السيطرة الأخرى، وأن الأنظمة التي لديها قدرة على الهيمنة الثقافية من خلال الفن والأدب والأيدولوجيا والوسائل الثقافية المتعددة، تصبح بحاجة أقل لاستخدام العنف، وأن أدوات هذه الهيمنة تتمثل بالمثقفين.

ويؤكد غرامشي أن الحزب الثوري هو وحده القادر على تكوين طبقة جديدة من المثقفين العضويين المرتبطين بهموم الناس وقضايا العمال والفلاحين. لذلك ربط متتبعو غرامشي المثقف بالحزب، وتم تحزيب المثقف العضوي بكتاباتهم، وتم التعامل معه على أنه المثقف الذي ينحاز لحزب معين، وليصبح هذا ما ميزه عن المثقف العام، الذي يهتم بالشأن العام، ولا يأبه بفكر حزب معين على حساب المصلحة العامة، وإذا انقسم الشأن العام لوجهات نظر عامة بشأن المجتمع يجب أن يكون له موقف، فالذي يترفع عن المواقف يدّعي الثقافة وليس بمثقف.[2]

فالمثقف العضوي تأتي عضويته من خلال ارتباطه بجسم سياسي، ويتبنى موقف سياسي محدد نابع من أيدولوجيا محددة، لمجموعة من المواقف والسلوكيات التي يتخذها المثقف، سواء أكان هو من يضعها، أو كان منحازاً لها.

---

[1] علي، زيد محمود: غرامشي وادوارد سعيد، وقضايا المثقف، الحوار المتمدن،(2012) http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=302869

[2] الجميل، سيار: مفهوم المثقف العضوي، ودوره في التغيير، صفحة الدكتور سيار الجميل(2007): http://www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewarticle.php?id=index-20071229-1312

أما المثقف العام فهو المنطلق من الفهم العام لقضايا المجتمع، ويقدم رؤيتـــه دون بعـــد أيدولوجي أو عضوي لحزب أو مجموعة معينة، بمقدار ما تكون منطلقاته نابعة من المصـــلحة العامة أو الشأن العام، ولذا نجده داعماً أحياناً، وناقداً أحياناً أخرى[1]

وفي هذه الدراسة سنسترشد بالتمييزات التي قدمها عزمي بشارة، ونعيد صياغتها بمـــا يخدم أهداف هذه الرسالة، حيث ميز بين ثلاثة أشكال جديدة للمثقف ظهرت على الساحة العالمية عموماً، والساحة العربية خصوصاً، وجاء التباين بينهما نتيجة انتســـابات المثقـــف، ومجالاتـــه الفكرية، وطبيعة عمله ومهامه، وانحيازيته، خاصة فيما يخدم دراستنا الحالية وهو الموقف مـــن الثورة والنظام، وكون الدراسة تبحث في دور المثقف في الحفاظ على مكاسب الثورة، وتحويلها إلى قيم عامة للمجتمع تحكم النظام والقوى السياسية.[2]

1.5.2.1 المثقف الثوري

وهو مثقف نقدي، يرى أن التغيير داخل المجتمع يمكن من خلال ثورة، ولا بديل عـــن الثورة لتحقيق هذا التغيير المنشود، ولا يوجد أي مخرج من حالة الظلم والاضطهاد السائدة في المجتمع إلا من خلال الخروج على النظام.

ومن الضروري أن يكون هذا الخيار قد جاء بناءً على تحليل واقعي لطبيعـــة المجتمـــع وطبيعة الثورة، يقود هذا التحليل إلى تحديد ساعة الصفر والظروف المواتية لقيـــام الثـــورة ولا يتبنى الثورة كخيار وحيد غير مرتبط بزمن كي لا تتحول لشعار. أما إذا قدس المثقف الثـــورة، وجعلها خياراً وحيداً، وتنازل عن فكرة التحليل الواقعي، وتنازل عن جميع السبل التي يمكن أن يتم فيها الإصلاح، وتمسك بالخيار الثوري فقط فإنه يفقـــد صـــفة المثقـــف ويصـــبح ثـــوري بالممارسة.[3]

---

[1] الجميل، سيار: **مفهوم المثقف العضوي، ودوره في التغيير**، مرجع سابق.

[2] بشارة، عزمي: محاضرة المثقف والثـــورة، منتـــدى العلاقـــات العربيـــة الدوليـــة، الحـــي الثقـــافي، كتـــارا،(2013) https://www.youtube.com/watch?v=V2clcrMgD7k

[3] المرجع السابق

2.5.2.1 المثقف المحافظ

وهو المثقف النقدي المدافع عن كيان الدولة، ويستسقي حججه وبراهينه من منظور الدولة. فيحاول إقناع الآخرين أن هنالك الكثير من آليات الحكمة والرصانة داخل الدولة تمكنها من إصلاح ذاتها، وتغيير نظامها نحو الأفضل.

3.5.2.1 المثقف الإصلاحي

وهو مثقف نقدي يظهر في مجتمعات عديدة أهمها الرأسمالية الديناميكية، ويوجه النقد في إطار المجتمع، فيكون هناك إمكانيات للانتقاد والتغيير والتطور دون اللجوء إلى المواجهة، بحيث تتوفر ديناميكية في تطور المجتمع تسمح بالتغيير دون ثورة. ويعتبر هذا النوع من المثقفين أن الثورة ليست حتمية، خاصة إذا كان بالإمكان التغيير سلمياً.[1]

في حال تعذر الإصلاح، وعدم قدرة المثقف الإصلاحي على الوقوف في وجه اندلاع الثورة، يصبح أمام خيارين، إما أن يبقى في إطار النظام فيتحول إلى مثقف محافظ يدافع عن كيان الدولة، أو ينضم إلى صفوف الثورة، ليصبح واحداً من المثقفين الثوريين.[2]

3.1 المثقف: الدور والعلاقة بالسلطة السياسية

1.3.1 دور المثقف

التساؤلات حول مهمة المثقف، ودوره، وعلاقته بالدولة والمجتمع تبقى مثارة في ظل ما يشهده العالم من اختلال في القيم والنظم، وانكسار لنماذج التفكير والعمل، وفي ظل ما يشهده الوطن العربي خصوصاً من فشل في مساعي الوحدة ومشاريع التنمية، وما يشهده من حراكات، وثورات، وحروب، وكوراث اجتماعية ووطنية في بعض مناطقه ودوله، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وبعض الأراضي العربية.

---

[1] بشارة، عزمي: ***عن المثقف والثورة***، **مجلة تبين**، المركز العربي للأبحاث والدراسات،العدد4، ص(127-142)،(2013)

[2]. المرجع السابق.

يقوم المثقف بلعب دور مميز من خلال إبراز قيم أو توجهات سياسية معينة داخل المجتمع، مما يؤدي إلى إحداث تغيير في وتيرة الصراعات الاجتماعية ويحدث ذلك من خلال مسارين مركزيين:

الأول، مسار السلطة والمجتمع: بحيث يؤدي المثقف دوراً مميزاً وأساسياً في زيادة وتيرة الصراع الاجتماعي، من خلال إثارة الأسئلة الملحة على صعيد الواقع، وكشف عيوب السلطة، وإظهار مواطن إخفاقها.[1]

الثاني، مسار الفرد والمجتمع: بحيث يلعب المثقف دوراً مهماً في توعية الأفراد، وتحديد حقوق المواطن، وإبراز طرق تحقيقها، وتبيان واجبات السلطة السياسية تجاه المجتمع.

هاذان المساران يؤديان إلى تحقيق اصطفافات جديدة في المجتمع، إما أن تكون مع السلطة السياسية وإما أن تكون ضدها، فإن جرى توظيفها على نحو يخدم التوجهات المعارضة تهيأت الظروف الملائمة للقيام بثورة اجتماعية ضد النظام القائم، إذا ما توفرت العوامل الأخرى.[2]

ويتوزع دور المثقف على أصعدة ثلاث:

الدور الأول، دوره مع نفسه، بأن يكون صادقاً معها في جل أقواله وأفعاله، بحيث يتيح لها الانسجام الداخلي، آخذاً بعين الاعتبار أنه قد يخضع هو وكتاباته وأقواله وأفعاله في وقت من الأوقات إلى امتحان عسير، يجعل المجتمع يتساءل عن وعي أو على الرغم منه، عن صدقية تأليفه، وقيمة كتاباته، وفاعلية أدائه.[3]

الدور الثاني، دوره مع زملائه، بأن يتعاون وإياهم، عبر حوار إيجابي فعال ومتواصل، يفضي إلى تحسين العلاقة بينه وبينهم، ليعمل وإياهم كفريق. ومن ذلك أيضاً، أن يتكاتف المثقفون من

---

[1] الربيعي،صاحب: **الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي**، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط1، (2010) ص11-15

[2] المرجع السابق.

[3] طحان، محمد: **المثقف وديمقراطية العبيد**، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق،ط1،(2002)،ص27-31

أجل إيقاف عملية التجهيل والتكفير والإدانة لرفاقهم، مهما اختلفت اتجاهاتهم، وتباينت مواقفهم، لا أن يشارك بمحاربتهم وملاحقتهم والإساءة إليهم.[1]

الدور الثالث، دوره مع الجمهور، بأن يكسب ثقته، ويبادله عملية التفاعل، لتوسيع الذاكرة الثقافية، حتى ينقرض الدهماء أو العامة الذين لا يرون، ولا يسمعون، ولا يتكلمون. ويبرز دور المثقف في ترسيخ الوعي الجماهيري، والعمل على تكوين رأي عام موحد، لا ينفي الاختلاف، لكنه يحارب الطائفية، والتعصبية، والشللية أينما وجدت، وكيف وجدت.[2]

2.3.1 السياسي ورجل الحكم

قبل الشروع بتحديد دور السياسي، وطبيعة عمله، يجدر القول أن المجتمع الحالي في أغلب البلدان يعاني، وإن بنسب مختلفة، من غياب مؤسسات رقابية على تطبيق المهام السياسية، وبالتالي نادراً ما نجد تحديد واضح لطبيعة هذا الدور، أو على الأقل يعرف ويحدد لممتهن السياسة تفاصيل مهنته، وحدود صلاحياته.[3]

السياسي هو الإنسان الذي يمتهن كل الطرق، والوسائل المباشرة وغير المباشرة القادرة على إدارة مجموعة من البشر، بالاتجاه الذي تحدده عناصر البرنامج الذي يتصرف به وبموجبه، بمنهجية تسمى السياسة، ولغايات تدعى أهداف سياسية، ولقد شاع الكثير من التعريفات لمصطلح السياسي، فمن هذه التعريفات من ينظر له على أنه مسمى لحرفة، وأخرى تراه موهبة أو صفة، وإن لم يكن صاحبها سياسياً بالعنوان أو بالتطبيق أو بالغاية.[4]

فرجل السياسة يقوم بإدارة الشأن العام من خلال برنامج سياسي يسعى لتحقيقه أو لتحقيق أكبر قدر منه، من خلال تركيزه على الحياة اليومية، واستثمار فترة حكمه لتحقيق أي قدر من

---

[1] طحان، محمد: **المثقف وديمقراطية العبيد**، مرجع سابق.

[2] باشطح، ناهد: المثقفون في الأزمات، العربية نت، (2015): http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2015/04/12/

[3] بركات، نظام واخرون: **مبادئ علم السياسة**، ط2، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان،(1987)، ص14-16

[4] المرجع السابق.

الإنجازات، دون الالتفات كثيراً إلى القضايا الاستراتيجية، التي تحتاج فترة أطول من فترة حكمه لحصد ثمارها.

يلعب السياسيون دوراً مهماً في إدارة التفاعلات في المجتمع، من خلال قراءة مدخلات النظام السياسي والمتمثلة بمتطلبات البيئة المحيطة، ومتابعة هذه المتطلبات للوصول إلى مخرجات على شكل قرارات وأعمال يديرها السياسي، مستعينا بتوظيف، أو التهديد بتوظيف وسائل القهر المشروعة بصورة كبيرة أو صغيرة. وعادةً ما يهتم رجل السياسة بحصاد الثمار بسرعة لتحقيق أكبر قدر من الإنجاز في مراحل حكمه.[1]

يتطلب العمل السياسي القيام بدراسة الواقع دراسة موضوعية، حيادية، تبتعد عن التحيز والتعصب والأفكار الفئوية أو الشخصية والذاتية، أما ما يحدث خاصة في الدول العربية فهو العكس، فنلاحظ الاعتماد على الدراسة الشمولية والكلّية للظواهر المنوي الاهتمام بها. وعملياً، فإن غالبية العاملين في الحقل السياسي لا يعيرون شأناً لهذه الموضوعية والشمولية والحيادية، ما يشكّل معضلة أمام اعتماد السياسة الحقيقية في تصرّفات رجال السياسية في معظم دول العالم. لذلك لا تزال البشرية رازحة تحت نير المظالم والحروب والعبودية بشكلٍ أو بآخر.[2]

3.3.1 العلاقة بين المثقف والسياسي

عانى المثقف على مدى العقود الأخيرة من سطوة وسيطرة رجل السياسة على الشؤون الثقافية، حتى أصبحت السلطة السياسية هي المحددة للتوجهات الثقافية، بالرغم أن الثقافة تحوي مجموعة من الأنماط، والسياسة هي أحد أنماط الثقافة. وكثيراً ما سعى السياسي إلى محاولة تبويب الثقافة أيدولوجيا لتتلاءم مع مقاسه ومقاس برنامجه، والسيطرة على المثقف وتجييره لحساب توجهاته الفكرية.[3]

---

[1] طحان، محمد: **المثقف وديمقراطية العبيد**، مرجع سابق، ص27-31

[2] رحمة، البير: العمل السياسي بين الواقع والمرتجى، مجلة الدفاع الوطني(2005): http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?6894

[3] طحان، محمد: **المثقف وديمقراطية العبيد**، مرجع سابق، ص32

هنالك إجماع على أن السياسيين يعتمدون بالأساس على سلطتهم الرادعة من قوة الشرطة والجيش، ويحرصون بالعادة على تغليفها بمبررات رمزية ليضفون الشرعية على سلطتهم، حيث أن أرباب السياسة لا يحبون أن تكشف السلطة عن وجهها كسلطة سافرة، بل يحاولون تنميقها بخطابات وشعارات وطقوس تلاقي استحسان الجمهور. كما أن رجل السياسة عادة ما لديه طموح شخصي متمثل بمصلحته الضيقة، وطموح حزبي متمثل بتطلعات فصيله، ولديه أيضاً شبكة علاقات كثيراً ما تؤثر في إدارته للشأن العام لتسبب غالبا خللاً في تحقيق الأهداف.[1]

وكما أن السياسي بيده السلطة المادية المتمثلة بالموارد وسلطة توزيعها، فإن المثقف يملك السلطة الرمزية المتمثلة بالكتابة والكلام، وهي سلطة يتم ممارستها على النفوس والعقول، بواسطة منتوجات رمزية متمثلة في الأفكار والمعارف، أو في العقائد والطقوس، أو في الشهادات والألقاب. وقد مرت هذه السلطة الرمزية بمراحل تطور، فكانت بدايتها مع العرّاف القديم، مروراً بالكهنة والقساوسة في المعابد، ومن ثم الفقهاء الذين برزوا مجدداً على المسرح، وصولاً إلى المثقف الجديد، ذو الجذر الليبرالي، أو القومي، أو الماركسي، أو الديني.[2]

ويتسلح المثقف بعدة عناصر تزيد من قوة سلطته، ومنها:

1. التلقائية: وتتمثل بقدرة المثقف على التواؤم مع الظروف بسرعة وجاهزية مطلقة، مستنداً على مخزونه العلمي الثقافي.
2. القرب من الجمهور: حيث أن المثقف لا يمتلك السلطة المادية والاقتصادية، فإنه عادة ما يكون بين الجمهور، وقريب منهم يستمع إليهم عن كثب، ويشاركهم الأفراح والأتراح.
3. القدرة على المخاطبة العقلية والعاطفية: فالمثقف يمتلك من القدرات والوسائل الخطابية ما يجعله مؤثراً جداً في المستمعين، كما أنه يمتلك قدراً كافياً من المعلومات التي تؤهله للبروز في أي مناظرة خطابية.

---

[1] أومليل، علي واخرون: **المثقف العربي، همومه وعطاؤه**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1، (1995)،ص141

[2] المرجع السابق

4. دوره الطليعي: من الطبيعي أن يمتلك المثقف دوراً طليعياً، وأحياناً يكون قيادياً في مجتمعه، وعادةً ما يحصل على مكانة مرموقة بين الناس.

5. قربه من الحلم العام: حيث يسعى المثقف لتحقيق القيم المجتمعية النبيلة، وينادي إلى إرساء القواعد المثلى، ويظل مدافعا عن تطلعات الشعوب وأحلامها.

6. امتلاكه للآليات والفنيات القادرة على مخاطبة شرائح المجتمع كافة، والتعامل مع النخب في الدولة.[1]

4.3.1 المثقف والسياسي والشأن العام

كون المثقف يمتلك سلطته الرمزية الخاصة، والسياسي يمتلك سلطته المادية والاقتصادية، وحيث أن جل اهتمام الفريقين ينصبّ على السياسة العامة، وعلى طريقة إدارة هذه السياسة، فإن من الطبيعي أن يحدث احتكاك بين هاتين الفئتين بسبب الاشتراك في منطقة التحرك والاشتراك في محور الاهتمام؛ فعمل السياسي منصبّ بدرجة رئيسة على رعاية الشأن العام من جميع نواحيه، وهي ذات المسائل التي تشغل بال المثقف، ويمنحها جهده الوافر، لذا فالمثقف والسياسي شريكان في موضوع واحد، هو الشأن العام.[2]

ورغم اتفاق المثقف والسياسي على ضرورة تركيز الاهتمام على الشأن العام، إلا أن نظرتهم لطريقة التعاطي معه تختلف كثيراً، فالمثقف ممارس للسياسة بأقواله وآرائه النقدية، والسياسي يتبع مقتضيات ثقافته بأفعاله وإجراءاته المبنية على هواه، وهنا تكمن جوهر العلاقة بين الطرفين ومواضيع الانتقاد أو الاتفاق، إذ كل واحد من الفريقين يدعي أحقيته بالمجتمع، وأنه أصدق من يعبر عنه.[3]

---

[1] خضوري، مجدي، ماهية المثقف والسلطة، مجلة السطور الالكترونية،(2013): http://www.sutuur.com/ma8alt01/6800-mjde.html

[2] المرجع السابق

[3] أحمد، يحيى: لماذا بـاع المثقف نفسه، الحدث نيوز،(2013): http://www.alhadathnews.net/archives/71485

رغم قوة السلطة التي يمتلكها المثقف، ومن الشعبية التي كثيراً ما يكتسبها، إلا أن علاقة المثقف بالسياسي عادةً ما تميل لصالح أرباب السياسة، حيث تأخذ هذه العلاقة عدداً من الصور المختلفة، أهمها:

1.4.3.1 صورة الذوبان أو التداخل

هذه الصورة يفقد فيها المثقف تقديس الحق، ويتخلى فيها ولو بالتدريج عن إيمانه بأفكاره، لصالح السياسي، إما طمعاً بمنصب أو بمكافاة، أو تجنباً وخوفاً من بطش السياسي، ليتحول هذا المثقف إلى بوق، يهتف باسم السلطة، ولا يعدو قدره جندياً في لوح شطرنج، يتم التضحية به بأي وقت لصالح الملك أو الوزير.

من البديهي أن أي سلطة تحتاج لتثبيت ركائزها، ولتحسين مظهرها، من خلال إنتاج عملية فكرية داعمة لها، وإلى مثقف يأخذ على عاتقه القيام بهذه المهمة، فنجحت الأنظمة السياسية في استقطاب واستنبات فئات شتى من المثقفين الموالين لها، ممن يصطلح على تسميتهم "بمثقفي البلاط"، الذين اندمجوا في عالم السلطة ومغانمها، وأصبحت مهمتهم الأولى والرئيسة تبرير سياسات الحكام، وتسويغ جميع ممارساتهم القمعية والاستبدادية، الصالحة منها والطالحة، والدفاع عن بطشهم وظلمهم. فما عاد المثقف يلعب دوره النقدي، وظهر على صدارة قائمة المثقفين وجوه أتقنت فن الترويج لسياسة الأمر الواقع القائم وأسسه السيادية، بل وصاروا أشد الخصوم بمحاربة قلة قليلة من أبناء طبقتهم المثقفة الذين بقوا أمناء للهم العام ولحقوق الناس والمجتمعات.[1]

سيطرة السياسي على الثقافة لم تظهر في بلاط الحكام فقط، بل أنجبت فئة ليست بأفضل حال من مثقفي السلطان، فئة دارت في فلك الأحزاب المعارضة، وصاروا أسرى لقادة الأحزاب السياسية، ورضوا من حيث المبدأ بإخضاع مخزونهم الثقافي والفكري لإمرة الغرض السياسي،

[1] البني، أكرم، عن المثقف والتحديات الراهنة، مجلة النبأ، ع83،(2006): http://www.annabaa.org/nbahome/nba83/019.htm

واندمجوا بالتنظيمات التي انتموا اليها، وتحولوا إلى ثلة من الحزبيين الأتبـــاع، يـــدافعون عـــن سياسات أحزابهم وبرامجها.

التغى دور المثقف الحر مرة أخرى، ولكن هنا لصالح المناضل السياسي، لتثمر النتائج عن إجهاض الثقافة النقدية، وإضاعة فرصة ثمينة لنمو الفعل المعرفي باستقلالية نســـبية عـــن الأفكار السياسية المتصارعة، مما يقود إلى تراجع أكثر وأكثر من مكانة المعرفة، لتصبح وسيلة انتقائية يسعى المثقف إلى اكتساب ما يفيد منها لدعم مواقف حزبه وتبريرها، بدلاً من أن تكون غايةً في حد ذاتها.[1]

هذا النوع من المثقفين ساعد الحاكم المستبد على زيادة غطرســـته، وإعطائـــه الـــذرائع والمبررات للاستمرار بنهجه، وأضعف دور المثقفين المناضلين من أجـــل الحريـــة والكرامـــة الإنسانية، وكان عثرة كبيرة في وجه شعبه الذي كان يأمل من مثقفيه لعب دور المساند لأحلامهم وتطلعاتهم.

2.4.3.1 صورة العزلة بين المثقف والسياسي

المثقف في هذه الصورة يصير في واد هو وكتاباته وأبحاثه ونشراته، والسياسي بأعماله ونشاطاته وقراراته في وادٍ آخر، بعيدين كل البعد عن بعضهما البعض، لا يلتقيان ولا يتقاطعان، وقد تقود المثقف إلى موقع الانكفاء على الذات وعلى العمل الثقافي الإبداعي والبحـــث العلمـــي المتجرد عن أي التزام تجاه المجتمع، أو عن أي التزام سياسي بالمعنى الواسع للكلمة، ساعياً هذا المثقف إلى تحرير الثقافة من السياسة، وتأكيد انفصالها عنها.

تأتي حالة العزلة التي يتبناها بعض المثقفين نتيجة سببين رئيسين هما:

1. الخوف من سطوة أرباب السلطة.
2. بسبب فقدان النخبة المثقفة ثقتهم بالقدرة على التغيير.

[1] البني، أكرم، **عن المثقف والتحديات الراهنة**، مرجع سابق.

لتعلن هذه المجموعة من المثقفين انسحابها الفعلي من الحياة السياسية، بل ومن المشاركة في أي نشاط متعلق بالسياسة العامة، ومن ثم ينعكس ذلك على سلوكهم، وخطابهم الجديد السائد، الذي يتحول تدريجياً من خطاب عظمة وقوة، إلى خطاب مضمونه الرئيسي جلد الذات وتعذيب النفس، والاعتراف بالذنب والجرم.[1]

ظهر المثقف المنعزل عن العمل السياسي من خلال نموذجين أساسيين:

أولاً، الجيل السابق من المثقفين الذي لا زال يلهي نفسه ويغطي على هذه العزلة لدور المثقفين كفاعل تاريخي وسياسي في الحياة الاجتماعية، من خلال إثارة الصراعات الداخلية، وشن التهم المتبادلة، وتعقب زلات الآخرين، والكشف عن مسالبهم وعيوبهم، ومحاولة إظهار خيانة الكثير منهم وخضوعهم للسلطة.

ثانياً، الجيل الجديد من المثقفين والذي يميل للخروج من حلقة الإحباط وتشويه الصورة الذاتية عن طريق التفرغ للبحث العلمي، وتوظيف قدراته وإمكانياته في النشاطات المنهجية المعرفية. وهكذا، حلت المقالات التحليلية الاستراتيجية والسياسية والاجتماعية محل الأدبيات العقائدية القديمة التي كانت تتصدر قوائم إنتاج المثقفين، وحل الباحث محل المثقف الداعية، واختفت لهجة التعبئة والتبشير العقائدي، وصار استخدامها دليل التخلف، وليس له أي مبرر.[2]

لقد فقد المثقف، خاصة في الدول العربية، إيمانه بنفسه وبقوة دوره الاجتماعي، ولم يعد يؤمن بجدوى الانخراط بالعمل السياسي، ولا يرى أي مخرج للتنافس على هذا العمل، لقد رفع راية الاستسلام، وسلم تماما بالأمر، معتقداً أن الخلاص الحقيقي له ولمجتمعه يكمن في تطوير البحث العملي، وتحليل السياسات، والدراسات التقنية.[3]

---

[1] غليون، برهان واخرون: المثقف العربي، همومه وعطاؤه، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1،(1995)،ص100-103

[2] المرجع السابق.

[3] المصطفى، حسن: المثقف وهراوة الجمهور المكسورة، العربية نت،(2015): http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2015/03/20/

لقد نجحت البيروقراطية السائدة في الوقت الحالي من إخضاع المثقفين لقيمها الخاصة، قيم عصر "الانحطاط الثقافي"، وجعلتهم يستسلمون للواقعية البسيطة التي تعني التسليم بالواقع، والقبول به باعتباره التجسيد لحتمية تاريخية، وصارت تظهر المثقفين المصرّين على ممارسة دورهم كفاعل اجتماعي مستقل في نظر أغلبية النخبة المثقفة ذاتها، وكأنهم ديناصورات منقرضة ترفض التسليم بالأمر الواقع.

3.4.3.1 صورة المثقف المعارض للسياسي

يكون فيها المثقف معارضاً لرجل السلطة ولنظامه، يحسب عليه أنفاسه، ويقوّض إنجازاته، ولا يراها تستحق الذكر، فتحمل هذه الصورة ما تحمله من محاربة للمثقف، ومحاولات تهميشه، أو نفيه، أو التنكيل به، وأحيانا كثيرة تصل إلى اعتقاله أو قتله. حيث يعبر هذا الموقف بالدرجة الأولى عن التزام أخلاقي، فهو يقوم على أساس تحدي الظروف الموضوعية، وتجاوزها، ويقتضي التضحية في سبيل المبادئ. ومن الطبيعي أن يكون هذا خيار نخبة قليلة من المثقفين، وألا يكون خيار الأغلبية، بحيث يكون تجسيداً لصفات شخصية استثنائية يتمتع بها بعض الأفراد، ولا يمكن تطبيقها على الجماعات بأكملها.[1]

تدرك الأنظمة مدى خطورة سلطة المثقف، كونها تُعنى بالفكر وتحترفه، وتعي أن المثقف هو الأقدر على التأثير بعقول وأفكار الناس، وتوظيف ما يدور في أذهانهم من معارف ومفاهيم في الاتجاه الذي يرونه مناسباً، مما شكل مساحة وبؤرة توتر، تؤرق أنظمة الحكم، ورؤيتها للمجتمع، التي لا تقبل القسمة إلا على نفسها، لذا كانت العلاقة بين سلطة المثقف وسلطة السياسي متوترة جداً لسنوات عديدة، استطاعت خلالها السلطة السياسية من الهيمنة والسيطرة على مفاصل الثقافة، وإشاعة أيدلوجيتها، على حساب الفكر الذي أقصته إلى خارج المجتمع.

كثير من الساسة ينظرون للمثقفين على أنهم فقط مجرد أبواق جاهزة لشرح وتبرير مواقف النظام وتسويغ أخطائه وجرائمه، فضلاً عن تدبيج المدائح في الأحياء، وكتابة المراثي

[1] الصويان، أحمد: جدلية العلاقة بين المثقف والسياسي، بيان المثقف وأنياب السياسي، مجلة البيان،ع286،(2011) http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=834

في من مات من رؤوس القوم وله بقية ما تزال على الحكم. ولا مكان في أعراف الكثير من الساسة للمثقف صاحب الرؤية التي لا تسبح في فلك النظام، وقد يحارب أحدهم الثقافة بأجمعها والمثقفين بأجمعهم بسبب "جرم" مثقف واحد، وعلى هذا الغرار حُجبت الكثير من الأعمال والمنتجات الدعوية والثقافية، نكاية بشخص واحد فقط.[1]

لقد أسفرت هذه المواجهة بين البيروقراطية الحاكمة وبين النخبة المثقفة، التي كان لها أثر كبير في السيطرة الفكرية والسياسية على النخبة الاجتماعية وعلى النظام في الحقبة الماضية، عن دحر حقيقي للمثقفين، وشبه نهائي للمثقفين. وخرجت النخبة المثقفة من المعركة مثخنين بجراح عميقة، ومشبعين بالخلافات والضغائن والغبائن والأحقاد التي خلفها استشهاد بعضهم في سبيل الفكرة والمبدأ، وتخاذل البعض الآخر، وتهافت بعضهم الأخير على موائد السلطات المحلية أو الخارجية.[2]

[1] الصويان، أحمد: **جدلية العلاقة بين المثقف** والسياسي، مرجع سابق.

[2] غليون، برهان واخرون: **المثقف العربي، همومه وعطاؤه**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1،(1995)،ص102

الفصل الثاني

النخب في الوطن العربي:
التكوين والتحديات

الفصل الثاني

النخب في الوطن العربي: التكوين والتحديات

يلقي هذا الفصل الضوء على البيئة التي ساهمت في تشكيل النخب في الوطن العربي، وتحديداً في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا، ودراسة الظروف التي وُجد بها المثقف، أو التي أوجدت المثقف العربي، وما طبيعة الأدوار المتبادلة، التي لعبتها البيئة في صنع النخب.

1.2 نشأة المثقف العربي

أشرنا في الفصل الأول أن مصطلح المثقف هو مصطلح حديث، والمثقف بجميع توجهاته وتياراته يعد إفرازاً من إفرازات تطورات الواقع، حيث جاء إلى الوطن العربي نتيجة التواصل مع الغرب. ويعود الفضل بوجود المثقف وحضوره في الوطن العربي إلى الجامعات والمعاهد ودور العلم والكليات العلمية الحديثة والمكتبات، فهو مدين لها بأن هذه الحواضر تشكل الروافد الرئيسية لما يستحضره المثقف من معارف وعلوم وثقافة، من هنا يمكن القول أن نشأة المثقف وتاريخه يعبران تعبيراً واضحاً ومطابقاً عن نشأة هذه المؤسسات وتاريخها.[1]

تأثر المثقف العربي بالبيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المحيطة به، كما تأثر بسيرورة الأحداث التي أسهمت بتشكيل النخب بالوطن العربي. لذلك فإن دراسة موضوعية لتشكيل النخبة، واكتشاف القوانين التي تحكم حركتها التاريخية عبر تحليل العناصر المشاركة في عملية بنائها من اجتماعية واقتصادية وسيكولوجية وأيدولوجية، تعتبر مدخلاً مهماً لفهم آلية التحولات التي رافقت المجتمع العربي عموماً في تاريخه الحديث والمعاصر.

كما أن عملية رصد حركة التحولات التي أصابت المجتمع العربي من خلال الارتكاز على تحليل بنية النخبة، وإظهار التأثيرات التي تركتها في مجال تشكل السلطة تبعاً لمراحل تطورها،

[1] الطناوي، محمد السيد: دور المثقف بين إدوارد سعيد وعلي حرب، البديل،(2014): http://elbadil.com/2014/09/04/

تعد ضرورية لفهم طبيعة الصراع الذي دار بين النخب المثقفة والنخب الحاكمة، وتساعد في تفسير الأسباب التي حالت تاريخيا دون ممارسة المثقف للدور المطلوب منه.[1]

2.2 النخبة العربية في العصر الحديث

ثمة سمة بارزة اتسمت بها النخبة الاجتماعية، السياسية في المشرق العربي الحديث والمعاصر، تمثلت بالحراك الدوري لهذه النخبة، أي أن عملية إنتاج النخبة ما زالت تخضع لحد بعيد، إلى ذات الشروط التاريخية التي انتخبتها في السابق، وما يبرر طرح هذه الفرضية هو أن الأداء الوظيفي لنخبة السلطة يبقى يتجدد في إطار حركة من إعادة التدوير تجد ترجمتها العملية عبر الطبيعة الواحدة للسلوك والممارسة.

إن العناصر التي تدخل في أساس تشكل العصبية القرابية ما زالت هي الشرط الرئيس لإنتاج نخبة السلطة في سائر أقطار المشرق العربي، فالموقع السلطوي للعائلة كانت تحدده دائماً درجة العصبية التي بلغتها هذه العائلة على مستوى علاقاتها العضوية الداخلية من جهة، وعلى مستوى موقعها من التراتبية في سحب الفائض الاجتماعي وإعادة توظيفه وتدويره من أجل زيادة حجم ثرواتها من جهة أخرى.[2]

النمط القرابي المرتكز على العائلة ما زال برغم كل مظاهر التحديث، هو الوحدة التي يقوم عليها البناء الاجتماعي والسياسي في المشرق العربي، وإذا كانت هناك تطورات طرأت على هذا النمط، فلم تكن كافية لدرجة حدوث متغيرات نوعية في الهياكل الاجتماعية القائمة، فالتطور الحاصل ليس سوى أبوية مستحدثة كما يصفها هشام شرابي، إذ "يقوم المجتمع الأبوي المستحدث في بنيته التبعية ونمطه الإجتماعي السياسي التقليدي بتمثيل المجتمع المتخلف أصدق تمثيل، ذلك أن خاصيته المميزة تكمن في ضرب من العجز السائد الذي يبدو أنه يمكن قهره، فهذا المجتمع غير قادر على الأداء كنظام اجتماعي يبدو أنه سياسي موحد أو كاقتصاد متكامل

---

[1] الطناوي، محمد السيد: **دور المثقف بين إدوارد سعيد وعلي حرب**، مرجع سابق

[2] شرابي،هشام: **النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي**،ط2 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص22-25

أو كجهاز عسكري فعال، ومع أن هذا المجتمع يمتلك كافة مظاهر الحداثة الخارجيـــة، إلا أنـــه يفتقر إلى القوة والتنظيم والوعي الداخلي".[1]

هذا الفصل سيدرس البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في تشكيل النخب في الوطن العربي، وفي النماذج التي تم اختيارها لهذه الدراسة وهي كل من تونس ومصر، كنماذج لدول حافظت على كيانها، وسوريا وليبيا كدول فقدت مقومات الدولة بعد اندلاع الثورات.

1.2.2 النخبة التونسية

لقد شهد التاريخ الحديث لتونس، عملية تشكيل نظام "دولوي"، قادراً على تحقيـــق ذلـــك الانصهار بين الدولة والمجتمع. وقد شهد تطور علاقة الدولة بالمجتمع مـــرور هـــذه العلاقـــة بمرحلتين أساسيتين اعتباراً للاختلاف في الخصائص المؤسسة لعملية البناء الوطني ذات الاتجاه النخبوي التحديثي[2]:

– **مرحلة ما قبل السبعينات:** وهي مرحلة تعاضدية حكمتها نخبـــة ذات انحـــدارات اجتماعيـــة متنوعة و برامج بسيطة، وأهداف تقتصر على مجرد بناء الدولة واقتسام مكتسبات الاســـتقلال وتحديث هياكل المجتمع.

– **مرحلة ما بعد السبعينات:** واتصفت بالانفتاحية، وتميزت بصعود نمط نخبوي جديـــد متمثـــل في التكنوقراط، الذي كان من اهتماماته الجوانـــب الاقتصـــادية علـــى حســـاب الاهتمامـــات الأيدولوجية.

---

[1] شرابي، هشام: **النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي**، مرجع سابق.

[2] الحمايدي، حمدي: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، ط1، مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة، بيـــروت،1986، ص191

1.1.2.2 جذور النخبة التونسية

ساهم التدخل العسكري الفرنسي في تونس في ولادة مجتمع جديد نتيجة للاحتكاك الحضاري، والذي أفرز نموذجين نخبويين لكل نموذج مشروعه الثقافي الحامل لمواقف تتبع للمرجعية الفكرية التي تحكم كل طرف[1].

- **النموذج الأول:** هو المؤسسة "الزيتونية" والتي هي مؤسسة كلاسيكية تنتج نموذج المثقف العالم، وتعد نفسها حامية العروبة والإسلام وقيم المجتمع العربي الإسلامي في مواجهة الغزو الثقافي الوافد.

- **النموذج الثاني:** هو المؤسسة التعليمية الحربية ثم "الصادقية" و ما تفرع عنها، فتعدان مؤسسات تعليمية مستحدثة ترمي إلى إرساء نمط جديد في التعليم أكثر استجابة لمقتضيات الحياة الإدارية في مختلف المجالات وما عرفته من تحولات جوهرية بفعل الحدث الاستعماري، و ما أفرزه من حاجيات جديدة لم تكن مطروحة من قبل.

من خلال وقوفنا على المرحلة الاستعمارية، يتبين أن هذا التعليم كان متنوعاً، قائماً على تعدد الأنماط التعليمية[2]:

- المدارس الفرنسية التي لم تختلف في برامجها عن فرنسا، وهي عامة ما تكن مخصصة للأوروبيين من الجاليات الأجنبية.

- المدارس الفرنكوعربية التي كانت برامجها مزدوجة اللغة عربية وفرنسية، ويدخلها عامة أبناء الفئات المتميزة من سكان المراكز الحضرية الكبرى.

---

[1] بلقزيز،عبد الاله:**الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات**، في علي خلفية، الكواري، وآخرون (المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (19) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص143

[2] الذوادي، زهير: **الإصلاحية الوطنية التونسية من الإصلاح السياسي إلى الإصلاح الثقافي والاجتماعي**، ط1، تونس، الأطلسية للنشر، 2010، ص165

- المدرسة الزيتونية التي تبنت نشر الفكر والمبادئ الإسلامية، والمدارس القرآنية التي حددت أهدافها في تحفيظ القرآن للتلاميذ.

وبذلك ساهم التعليم في صناعة تشكيل نخب ثقافية وسياسية واجتماعية منقسمة بين زيتونية وصادقية، وصار كل فكر يسعى لإثبات وجوده بطريقته، بل والسيطرة على ما يمكن السيطرة عليه من الشأن العام.

على المستوى السياسي نجد أن الصادقيين مثّلوا النسبة الأكبر من أعضاء الهياكل الحزبية المناضلة من أجل الاستقلال، من خلال الدور الذي لعبته الصادقية في تجربتها التربوية من أجل تطوير نخبة سياسية في تونس، اقترنت بمسار إرساء أنساق قيمية جديدة خلال مراحل نضالية من التاريخ التونسي، فالصادقيون أصحاب التكوين اللغوي والفكري المزدوج نجحوا في النهل من مبادئ وأيدولوجيات المستعمر عبر عملية التثاقف بما سمح لهم باحتلال المناصب الإدارية المهمة، كما أن هؤلاء الصادقيين أنفسهم نجحوا أيضا في استثمار الأبعاد الإنسانية والحضارية للأيدولوجيات الغربية وأهم قيمها، والشعارات التي منها العدالة، والحرية، والديمقراطية، خلال تجربتهم النضالية ضد المستعمر[1].

2.1.2.2 النخبة والسياسة في تونس

ظهر ابتداءً من القرن العشرين ما يسمى بالقومية القطرية، خلال فترة النهضة التي مثلت آنذاك مرحلة مواجهة مع التحدي الغربي، وبرزت نخب جديدة ذات تفكير تنويري إصلاحي ليبرالي أو راديكالي، تسعى إلى اكتساب شرعية وجود مستمدة من عضويتها في سياق العمل والفعل السياسي بخاصة. وقام بين التحررية والراديكالية تحالف خرج منه حركة الشباب التونسي التي مهدت لظهور الاهتمام الجدي بالسياسة.

لقد آمنت هذه النخب بضرورة التنسيق مع الجماهير للتعويل عليها خلال المسار النضالي الطويل من أجل التحرر الوطني وبخاصة مع تشكيل الحزب الدستوري الجديد (عام

[1] الهمامي، حمّة: **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية**، ط 1، تونس: صامد للنشر والتوزيع ، 1989، ص23

1934) على أنقاض القديم، هذا الحزب الجديد الذي سعى إلى تنظيم نفسه تنظيماً جماهيرياً، فاتصل أعضاؤه اتصالاً مباشراً مع الأهالي، و جعل لنفسه أهدافاً نضالية متمثلة أساساً في تحرير البلاد، ومنحها دستوراً قائماً يضمن لها الحفاظ على شخصيتها ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة في شؤونها، وبخاصة في مواجهة استراتيجية استعمارية.[1]

النخب الأيدولوجية وخاصة الزيتونية ظلت على تناقض مع هذه النخب الليبرالية، ليس على المستوى الثقافي فحسب وإنما على المستوى السياسي، فعند دخول البلاد مرحلة التفاوض مع المستعمر، عمل ممثلو الحزب الجديد إلى عدم إعطاء الزيتونيين أهمية كبيرة، مما أزّم العلاقة بين الطرفين وبخاصة بعد تراكم الاختلافات حول طرق وأغراض النضال الوطني ونموذج الدولة البديل، فأغلب ممثلي الحزب الجديد هم خريجو مدرسة مفرنسة وهم أوفياء للتصور الغربي الذي لا يتماشى وتصورات الزيتوني، كما أن زعماء الدستور الجديد تجاهلوا على المستوى السياسي للحزب الدستوري القديم، وكل شكل للتنسيق يمكن أن يسمح بإبراز الزيتونيين في صورة الفاعل المؤثر على الحقل السياسي، فكانت استراتيجية الدستور الجديد بلا مذهب واضح واختيار أيدولوجي محدد، بل إنه على العكس من ذلك كان يمتلك قدرة على التلون تبعاً لمقتضيات اللحظة، فهو مستعد ليعلن نفسه مدافعاً عن المقولات الإسلامية التي يتبناها، كما أنه مستعد للدفاع عن الشعارات والأفكار الوضعية من منطلق أنه ممثل لها، فأعضاء الدستور الجديد كثيراً ما أعلنوا أنفسهم أوصياء على الإسلام بغرض استثمار القدرات التعبوية للشعور الديني لدى الجماهير[2].

قام الدستوريون الجدد بسحب البساط من تحت أرجل أنصار التيار التقليدي الذين يطرحون أنفسهم مدافعين عن التقاليد والموروث الديني، وبالتالي تحييد هذا التيار القادر على استثمار الشعور الديني في عملية التعبئة والنضال والإقناع الأيدولوجي، فكانت الدستورية بديلاً انصهرت فيه العروبة بالإسلام ليلعبا دوراً خصوصياً قائماً على فهم جديد لعلاقة الماضي بالحاضر.

---

[1] الهمامي، حمّة: **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعية**، مرجع سابق.

[2] بن عاشور، رافع: **المؤسسات و النظام السياسي التونسي**، ط2، تونس،مركز النشر الجامعي، 2009، ص87

3.1.2.2 النخبة التونسية المثقفة وعلاقتها بالنخبة السياسية

إن التباين الواقع بين النخب التونسية تعود جذوره إلى الانقسام بين الصادقية والزيتونية، وهي مدارس تعليمية سعت من خلالها كل مدرسة إلى إنشاء مثقف موالي للمرجعية الفكرية التي تخرّج منها، فشهدت الأحزاب التونسية وجود عدد كبير من المثقفين، وتأثرت الساحة السياسية التونسية بالكثير من الإنتاجات العلمية والأدبية والاجتماعية والسياسية للمثقفين التونسيين. إلا أن المرحلة التي تلت إعلان الاستقلال شهدت حالة من استبداد رجل السياسة على جميع مقومات وركائز الدولة، وجعلت من الزعيم المؤسس الحبيب بورقيبة ديكتاتوراً متمسكاً بكل مقاليد الحكم، وأبعدت سواه من مؤسسات وفصائل ونخب عن صلاحياتها في إدارة الدولة وصنع القرار.

2.2.2 النخب المصرية

إن النخبة الاجتماعية السياسية التي تبوأت مراكز السلطة في المشرق العربي عامة وفي مصر على وجه الخصوص، وجدت عناصرها البنيوية في النمط القرابي التقليدي، وعبر العلاقات القرابية التي يرتكز إليها، ففي مصر أشارت دراسة حديثة لسعد زهران أن "العائلة الموسعة ما تزال هي الوحدة التي يتشكل منها البناء الاجتماعي السياسي لطبقة الأعيان "[1]، وأن عائلات الأعيان تترابط معاً بروابط نسب ومصاهرة، كما تتكامل أهليتها السياسية وتجانسها الحضاري، وتتزايد مصالحها تشابكاً واندماجاً من خلال ممارسة مهماتها السلطوية الإدارية والأمنية والاقتصادية والروحية في إطار الجهاز المصري، الشديد الترابط والتمركز.[2]

أما المرتكزات الأساسية للعائلات الأعيانية المصرية فهي المرتكزات ذاتها التي عرفتها العائلة العربية التقليدية عبر مراحل تطورها المختلفة، فقوة العصبية القرابية والثروة والمنصب الإداري والموقع الديني وشبكة التحالفات مع العائلات الأخرى، لا تزال تمثل عناصر القوة الفعلية في بنية العائلة الأعيانية أو عائلة النخبة في مصر، فحتى الآن "قلّ أن نجد عائلة من

---

[1] زهران، سعد: ***مدخل لفهم الأحزاب السياسية في مصر***، **مجلة الفكر الإستراتيجي العربي**، ع 28، نيسان 1989، ص 144.

[2] المرجع السابق، ص 145

عائلات الأعيان لا تتمتع بنصيبها من كل الأشكال المتاحة للثروة أياً كان مصدرها، ومن السلطة أياً كان مظهرها، مركزة أو موزعة بين أقطابها وأعضائها".[1]

1.2.2.2 النخب المصرية قبل الثورة

تمكنت النخبة السياسية المصرية من تأمين مركزها والمحافظة عليه منذ عام 1952، ليس بسبب امتلاكها أية خصائص متميزة، سواءً من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية أو الثقافية، وليس نتيجة قدرتها على ممارسة سيطرتها السياسية على عملية صنع القرار، وليس أيضاً بسبب تمثيلها مصالح مجموعة اجتماعية أو سياسية معينة من الناخبين، بمعنى أن النخبة السياسية المصرية قد تمكنت من الحفاظ على وضعها وتأمينه نتيجة أسباب تتناقض مع تلك الفروض النظرية التي تحكم عملية صعود النخبة أو أفولها، فالنخبة المصرية نجحت في الاستمرار في منصبها السياسي بسبب سلبيتها السياسية وحيادها الأيدولوجي وطبيعتها البيروقراطية، علاوةً على أنه قد أمكن تجنب تغيير هذه النخبة أو استبدالها من طريق الالتجاء إلى عملية إعادة التدوير المنتظمة لها.[2]

لم تخضع آليات الدخول إلى أجهزة الدولة السياسية في مصر في فترة ما بعد عام 1952، لعملية التنافس أو التعبئة بين الجماعات المختلفة، ويعني ذلك أن أعضاء البرلمان وأعضاء الوزارة، لم يحتلّوا مواقعهم داخل النخبة السياسية استناداً إلى أي قاعدة أو قوة منظمة خاصة بهم، سواءً كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، فأعضاء النخبة السياسية المصرية إما يعينهم رئيس الجمهورية مباشرة في الحكومة، أو يتم انتخابهم في البرلمان بسبب عضويتهم في الحزب الحاكم الذي يتزعمه رئيس الجمهورية، ونظراً إلى أن أفراد النخبة يصلون إلى مناصبهم السياسية بفضل اختيار رئيس الجمهورية لهم، فإن ولاءهم يكون لهذا الرئيس شخصياً، ومسؤوليتهم تكون تجاهه فقط، كما أنه يصبح من المتوقع أن تكون هذه النخبة خاضعة لرئيس

---

[1] زهران، سعد: **مدخل لفهم الأحزاب السياسية في مصر**، مرجع سابق، ص145-146.

[2] الجمل، مايسة: **النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة النخبة الوزارية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص146.

الجمهورية وليست شريكة له في عملية صنع السياسات. وبناءً عليه يصبح بقاء النخبة واستمرارها رهناً بعدد من العوامل:

1. ولاؤها لرئيس الجمهورية ومنصبه.

2. قدرتها على تنفيذ سياسات رئيس الجمهورية على خير وجه.

3. سلبيتها وحيادها الأيدولوجي.[1]

إن دراسة الحياة الاقتصادية في دولة مصر، لا يمكن أن تتم من خلال دراسة تنظيم الجماعات الرسمية وتوزيع القوة والنفوذ بينها أو علاقات التنافس والتعارض بين هذه الجماعات، ذلك أن المبادئ الأساسية لتنظيم الجماعات الرسمية والتعددية السياسية هي مبادئ غائبة عن المسرح السياسي المعاصر في مصر، فالعلاقات والجماعات غير الرسمية المتمثلة في الشلة والدفعة، وعلاقات المنفعة المتبادلة، هي التي تحكم عملية تجنيد أفراد النخبة وبنية النظام السياسي في مصر.[2]

في الوقت الذي تفسر فيه علاقات المنفعة المتبادلة داخل النظام السياسي المصري استمرار النخبة وبقاؤها، بغض النظر عن اختلاف التوجهات السياسية التي تتولى تنفيذها، ويعني ذلك، أن التغيرات الفردية التي تحدث داخل النخبة بسبب التغيرات الوزارية المتعاقبة والانتخابات التشريعية الدورية، ليست في الحقيقة سوى إعادة تدوير هذه النخبة، وليس تغيرها أو إحلالها، ذلك أن كل ما يحدث هو إعادة توزيع أعضاء النخبة على أجهزة الدولة المختلفة، بحيث يظل هؤلاء داخل الدائرة النخبوية الأوسع بالرغم من تقلدهم مناصب سياسية مختلفة، أو تراجعهم إلى المصادر الأصلية لتجنيد أفراد النخبة التي تعود لكي تمد النخبة من جديد بالعناصر اللازمة، هذا وبفضل علاقات المنفعة المتبادلة التي يقيمها أعضاء النخبة داخل النظام السياسي

---

[1] الجمل، مايسة: **النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة النخبة الوزارية**، مرجع سابق، ص 26.

[2] شفيق، سليمان: أزمة النخب المصرية في عالم متغير، اليوم السابع،(2015): http://www.youm7.com/story/2015/3/27/

مع الشخصيات الهامة والبارزة، يضمن لهؤلاء الأعضاء بقاءهم في الدائرة النخبوية الأوسع عن طريق تنقلهم بين مختلف المناصب النخبوية.[1]

وهكذا نجد أن المهنيين أو كبار البيروقراطيين الذين استطاعوا من خلال شبكات العلاقات غير الرسمية أن يتقّلدوا مناصب المحافظين، عادةً ما ينتقلون من هذه المناصب إلى الوزارة، ثم منها إلى البرلمان، ومنه إلى جهاز رئاسة الجمهورية، وربما يعودون مرة أخرى إلى الوزارة، وبغض النظر عن طريقة الانضمام إلى صفوف النخبة السياسية، فإنه من الملاحظ أن المناصب البيروقراطية العليا في الدولة تمثل أكبر مصدر لتجنيد أفراد النخبة، وأكبر مستقر لهم بعد تركهم وظائفهم النخبوية.[2]

الحالات الفعلية التي أدت لتغيير النخبة في مصر منذ عام 1952، كانت في الواقع مجرد حالات فردية حدثت بسبب عجز أصحابها عن فهم طبيعة السلبية السياسية والمهام الإدارية المتوقعة منهم، والالتزام بها.[3]

2.2.2.2 النخبة المثقفة المصرية وعلاقتها بالنخبة السياسية

ظهر في مصر العديد من المثقفين العرب والكتاب والأكاديميين والفنانين وعلماء الدين، الذين أثروا بإنتاجاتهم العلمية والمنهجية كافة العلوم والتخصصات، وظهر منهم العديد من المثقفين الذين تجاوزت كتاباتهم مجالات اختصاصاتهم لتتطرق للكتابة والحديث عن الشأن العام. إلا أن تأثيرهم لم يكن ظاهراً ومباشراً بسبب سيطرة النظام السياسي وتهميشه للنخب المثقفة. فاستخدمت النخبة الحاكمة عملية إعادة تدوير النخب للحيلولة دون تغيير أفرادها أو استبدالهم، ولجأت لاستخدام القوة أحيانا، والتلويح بها أحيانا أخرى لقمع كل من يخالف هذا النظام.[4]

---

[1] شفيق، سليمان: **أزمة النخب المصرية في عالم متغير**، مرجع سابق.

[2] مكة، ثروت: **النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي، تجربة مصر 1952-1967**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2005، ص33-35

[3] المرجع السابق

[4] الجمل، مايسة: **النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة للنخبة الوزارية**، مرجع سابق، ص 212.

كما شهدت الحالة المصرية حالة منافسة أيدولوجية بين المثقفين، لتصل الـــى مرحلـــة الصراع بين كل من المثقف العلماني والإسلامي والماركسي، وصار كل مثقف يدافع عن فكره ويحارب الاخر. هذا الصراع بين المثقفين أضعفهم أمام النخب السياسية التـــي اســـتغلت هـــذه التفرقة لاحتواء جزء من المثقفين، وتهميش جزء آخر، ومحاربة الجزء الأخير منهم.[1]

3.2.2 النخب الليبية

في ليبيا، سعى نظام الرئيس السابق معمر القذافي إلى السيطرة على جميع معالم الدولة، ودائما ما حاول طمس النخب، وظل يحارب النخبوية. إلا أن ليبيا شهدت ثلاثة نماذج رئيســـية من النخب التي كانت تتفاعل وتتنافس باستمرار ضمن إطار الدولة، وهـــي: النخـــب البدويـــة المحاربة، والنخبة الدينية، والنخبة العسكرية البيروقراطية الحضرية.

1.3.2.2 النخب البدوية المحاربة

في حقيقة الأمر يبدو من الصعب على أكثر من مستوى، تقديم برهان على وجود بنـــاء بدوي خالص لأي نوع من أنواع المجموعات السياسية التي كانت تتشكل أو تتفتت باستمرار في ليبيا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى عدة أســـباب منها:

1. صعوبة الفصل بين البدو والمستقرين في الأرياف.
2. إن تشكل العلاقات السلطوية السياسية وقيم النفوذ والهيمنة بين الأفراد والمجموعات البدوية لم يكن يحدث باستقلال عما يجري في مناطق الاستقرار الفلاحي، وكذلك في المدن حيـــث تتكاثف عناصر الظاهرة السياسية وتتجسد في مؤسسات الدولة.
3. إن البدو المحاربين يشكلون أحياناً النسيج الذي تتكون منه المجموعات السياســـية الدينيـــة الطرقية.[2]

---

[1] الجمل، مايسة: **النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة للنخبة الوزارية**، مرجع سابق.

[2] الأحمر، المولدي: **الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008،ص135.

يمكننا القول أن أول ما يلفت الانتباه في الخصائص التي تميز النخب البدوية المحاربة، هو انتظام حياتهم في شكل مجموعات صغيرة متحركة ومشتتة في الفضاء، وسيطرتهم على مناطق جغرافية شاسعة وذات أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة إلى المستقرين من القرويين والحضر، وتبقى الحاجة المتزايدة إلى المراعي والماء وأراضي الحرث والأسواق تشكل حافزاً قوياً لدى النخب البدوية للتبادل والتفاعل المكثف مع الآخرين.[1]

2.3.2.2 النخب الدينية

انتشرت في ليبيا التجمعات والتحالفات والنخب الدينية الكثيرة، وإن كانت نسبة المسلمين في ليبيا تحقق الأغلبية الساحقة، إلا أن هذه التحزبات الدينية كانت نتيجة لاختلاف الطرق الدينية والمذاهب والجماعات الإسلامية، وهنا يجب أن نفرق بين ثلاثة أنواع من النخب الدينية الليبية:

النوع الأول: ينتشر خاصة في المدن، ويمثله شيوخ ومريدو الطرق الصوفية المختلفة، وهم يرتبطون فيما بينهم بعقد الانتماء إلى الطريقة نفسها، الذي يأخذ في العادة شكلاً طقوسياً محدداً (طقوس الدخول في الطريقة)، وككل المجموعات الطرقية الأخرى، فإن مركز نشاط هذه المجموعة هو الزاوية التي تسيطر عليها نواة عائلية تتحول إلى مجموعة تتوارث دورها الديني ومكانتها الاجتماعية.

النوع الثاني: تمثله النخب الدينية المتجذرة في محيطها المحلي الضيق، وأكثر ما يميز هذه المجموعات هو اشتغالها في أوساط اجتماعية قروية أو بدوية أو واحية صحراوية نائية، مثل غدامس وغات وسبها وغيرها، حيث يضعف أداء المؤسسات الأمنية التابعة للدولة، ويختلط نموذج علماء الشريعة والفقه بقوة بنموذج شيوخ الزوايا والطرق.[2]

النوع الثالث: وهو النوع الأخير من هذه المجموعات، يمثله الإخوان السنوسيون، ونحن لا نعتبر هذه المجموعات سياسية، إلا أنها تخضع لدينامية الزعامة وبناء النخب السياسية التي نجد

---

[1] الأحمر، المولدي: **الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا**، مرجع سابق، ص139 .

[2] العالم الحضيري، أحمد الدردير بن محمد: **المسلك والريحان في ما احتواه عن بعض أعلام فزان خلال الفترة ما بين القرن التاسع والثالث عشر الهجري**، طرابلس، الشركة العامة للورق والطباعة، 1996 .

ترجمة عملية لها في مشاركة زعمائها البارين، بصفتيهم الدينية والسياسية، في التنافس مع غيرهم على الموارد الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم في بناء العلاقات التي تقوم عليها الظاهرة السياسية مختزلة في الدولة.[1]

3.3.2.2 النخب الحضرية

اتصفت الحياة الحضرية في ليبيا بعدة مميزات وخصائص ساهمت في تشكيل النخب الحضرية، ومن هذه الخصائص:

1. الخاصية الأولى التي تلفت الانتباه إلى الوسط الحضري الذي يجري فيه البناء الزعامي لمثل هذه المجموعة السياسية، هو ضعف وزنه الديموغرافي مقارنة بحجم الحياة البدوية والفلاحية المنتشرة حول المدن، وانحساره ثقافياً في بؤر حضرية ضيقة تعيش في حالة صراع مستمر مع الخارج، وهذا ما يفسر نسبياً بناء الأسوار وإقامة الحراسة العسكرية الدائمة حول المدن، وبالأخص تلك التي تشكل مركز الكثافة السياسية لهذا النموذج.

2. الخاصية الثانية لهذا الوسط وهي مرتبطة بالأولى، وهي أن حمايته الأمنية تعتمد بشكل أساسي على عساكر محترفين ومرتزقة، وهذا بغض النظر عن الأصول المحلية أو الخارجية لهؤلاء.

3. الخاصية الثالثة فهي أن العلاقات الاجتماعية في هذا الوسط تقوم على حالة متقدمة نسبياً من تقسيم العمل، وهذه الخاصية هي أساس تنوع وتمايز الأنشطة والمؤسسات الاجتماعية في هذا الوسط، بما في ذلك النشاط السياسي، وهي ظاهرة لا نجد لها مقابلاً في إطار النموذجين السابقين.[2]

---

[1] الأحمر، المولدي: **الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا**، مرجع سابق، ص190.

[2] المرجع السابق، ص190.

4.3.2.2 النخب المثقفة الليبية

إن سيطرة النظام القمعي على جميع مقومات الدولة، وعدم إعطاء القذافي الحرية للثقافة والمثقفين، ووجود النخب الدينية والعسكرية والبدوية والمحاربة سابقة الذكر، وامتداد نفوذهم وسيطرتهم الى درجة متقدمة، جعلت من الصعوبة على المثقفين التجمع لتشكيل نخبة متحررة ناقدة، بل سعى القذافي لاستقطاب أكبر قدر من المثقفين ليكونوا بمثابة أبواق لصالح نظامه، تبرر أخطاءه، وتمجد أفعاله، وحارب بشتى الطرق من خالف رأيه، ولم يسر على هواه، واكتفى جزء لا بأس منه من المثقفين في ليبيا بعمل نشاطات خجولة مثل رعاية معرض للكتب، أو طباعة بعض المنشورات التي لا تنقد الشأن العام.[1]

4.2.2 النخب السورية

لقد أفضت السياسة الفرنسية التي نُفذت في سوريا إلى هيمنة كبار الملاكين على مساحات واسعة من أراضي الدولة وأراضي المشاع. حيث وفّرت فرنسا غطاءً شرعياً وقانونياً لأصحاب الملكيات الكبيرة عندما أدخلت نصوصاً في الدساتير التي أعلنتها لسورية ولبنان تقضي بأن الملكية في حمى القانون، الأمر الذي رسخ تلك الملكيات وأعطاها قوة الاستمرار والثبات طيلة الفترة الانتدابية، والفترة التي تلتها من المراحل الأولى للاستقلال الوطني، فقد ظلت في سورية هيمنة كبار الملاك واضحة على الأرياف الزراعية، لا سيما وأن تلك الهيمنة وجدت مرتكزات قوية لها عبر النفوذ السياسي لأصحابها داخل السلطة السياسية، فقد كان معظم النوّاب في برلمانات سورية من كبار الملّاك للأراضي.[2]

1.4.2.2 النخب الحزبية السورية

تصدر كبار الملّاك الواجهة القيادية للجمعيات والكتل والأحزاب السياسية، الموالية منها أو المعارضة للسلطة الحاكمة على سواء، وقد كان للاعتبارات الشخصية والعائلية مكانتها

---

[1] العربي، محمد: مثقفو ليبيا يشكون تغييبهم في ظل سطوة العنف، العربية نت،(2014): http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/libya/2014/12/31

[2] النقيب، خلدون: **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991،ص101.

الأولى في نشوء عدد من الأحزاب التي "لا تخرج بالواقع عن كونها كتلاً شخصية محلية، فقد كان يكفي أن يجتمع عدد من الأشخاص لا يتجاوزون أصابع اليدين في إحدى الدور، فيتداولون الحديث ويخرجون على الناس معلنين في الصحف ولادة حزب جديد".[1]

على صعيد الأحزاب والكتل السياسية الكبيرة، ظلت الأكثرية التي شكلت هيئاتها القيادة تنتمي إلى شريحة الملّاكين أصحاب الثروات العقارية، فالكتلة الوطنية السورية التي برزت كأكبر تجمع سياسي ظهر في أعقاب الثورة السورية الكبرى (1925–1927) ضمّت عناصر قيادة تنحدر من حيث منابتها الاجتماعية من فئة ملّاكي الأراضي الواسعة.

2.4.2.2 النخب السورية الحاكمة

احتكر أصحاب الثروات العقارية الكبيرة التمثيل السلطوي سواءً على صعيد المقاعد البرلمانية أو على صعيد الاستئثار بالحقائب الوزارية، ففي سورية تشير الإحصاءات البيانية للمجالس النيابية بين عامي 1919 و 1954، إلى تقدم كبار الملّاك على سائر الفئات الاجتماعية الأخرى، التي تتوزع هذه المجالس.[2]

في دمشق كانت السلطة السياسية تاريخياً سلطة وافدة أي أنها تمثلت بعناصر من خارج المدينة، ولعل ذلك يعود إلى خصوصية الموقع الذي انفردت به دمشق كمركز محوري لبلاد الشام. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، ظلّت السلطة الرأسية الدمشقية من خارج دمشق نفسها، إذ تمثلت هذه المرة بفيصل ابن شريف مكة الذي سعى إلى إنشاء سلطة مرجعية في دمشق تتسع دائرة المشاركة فيها لأعيان نافذين في الأرياف والمدن وعلى امتداد مساحة جغرافية تشمل بلاد الشام برمتها.[3]

---

[1] فرات، محمد حرب: **الحياة الحزبية في سوريا، دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين 1908–1955**، دار الرواد، دمشق، 1955، ص118.

[2] المرجع السابق، ص120

[3] الحكيم، يوسف: **سورية والعهد الفيصلي**، ط2، دار النهار للنشر، بيروت، 1980، ص55–56

هذا ما جعل دوماً "أطراف المواجهة في العاصمة للسلطة الخارجية الوافدة، أبناء المدينة أنفسهم، وقد قضت الأنظمة الحديثة على أعيانهم التقليديين، ثم إن السلطة الحديثة، الحزبية والعسكرية، ميالة بصورة طبيعية لأن تكون مركزية ذات ترتيب هرمي، وكان لا بد من أن يكون رأس الهرم في دمشق، معنوياً ومادياً، من دون أن ينخرط فيها تماماً ويذوب في مجتمعها".[1]

3.4.2.2 الجيش السوري

عكست المنابت الاجتماعية لعناصر الجيش السوري واقع البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع السوري نفسه، فقد كانت الأغلبية الساحقة من أفراد وضباط الجيش تنتمي إلى شرائح الطبقتين الدنيا والوسطى، ذلك أن هاتين الطبقتين شهدتا توسعاً ملحوظاً في حجمهما الاجتماعي ترافق مع التوسع في إنشاء المشروعات الصناعية التي بدأت تشهدها سوريا في الثلاثينات، والتي تضاعفت وتيرتها بعد الحرب العالمية الثانية.[2]

إن سمة الشعبية كانت السمة البارزة التي تبعت بنية الجيش السوري منذ ظهوره كمؤسسة وطنية مستقلة، وكثيراً ما كانت هذه البنية تعكس تقسيماً اجتماعياً للعمل بين المدن والأرياف، إذ أنه في الوقت الذي تبوأت فيه النخب العسكرية المدينية مراكز القيادة العليا بين 1946 و 1963، كانت العناصر الريفية، لا سيما في مناطق انتشار الأقليات، تسعى للارتقاء في سلم التراتبية العسكرية حتى احتلت أعلى المراتب في مطالع الستينات، وتحولت بالتالي إلى نخبة السلطة السياسية الحاكمة، هذه النخبة التي كانت ترتكز إلى قاعدة شعبية واسعة التقت معها في ظهورها بمظهر المتمرد من أبناء الريف على سيطرة المدينة من جهة، وبإحلال علاقات إنتاجية جديدة مكان العلاقات السابقة التي قامت على أساس المحاصصة الزراعية وعلى أساس نفوذ العائلات الأعيانية في المدن وتحكمها بفلاحي الريف واستحواذها على فائضه الاجتماعي من جهة أخرى.[3]

---

[1] سلامة، غسان: **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 235.

[2] أسبر، أمين: **تطور النظم السياسية والدستورية في سورية 1946-1973**،دار النهار للنشر، بيروت، 1979،ص48.

[3] المرجع الساق

الرأسمالية السورية التي نشأت في المدن الرئيسة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لم تستطع الخروج عن كونها رأسمالية طرفية نمت على هامش الرأسمالية المركز أي الرأسمالية الغربية، لذلك لم تحاول الرأسمالية المحلية أن تبني اقتصاداً محلياً قائماً على تنوع الإنتاج والنشاط الاقتصادي بقدر ما تحولت إلى ممارسة دور الوكيل للبضائع الأجنبية، من هنا لم تستطع "النخبة الحاكمة التقليدية أو الطبقة المهيمنة عامة حل المشاكل الاجتماعية لتعارضها مع مصالحها الآنية التي أعمتها عن المصالح القومية العليا، فكان الاستقطاب السياسي وحالة تعادل القوى المصحوبة بفورات من العنف الفردي والجماعي، فلا غرابة إذن أن تحاول الطبقات الوسطى والعاملة كسر حالة التعادل في القوى حسب مصالحها المستجدة".[1]

بدأت مع ثورة الثامن من آذار مرحلة جديدة شهدت فيها سوريا تبدلاً جذرياً في بنية الجيش وطبيعته، وفي نظام الحكم ومؤسساته الدستورية والسياسية والاجتماعية، بل يمكن القول إن هذه الفترة هي حد فاصل بين أنظمة الحكم التقليدية والرئاسية، وبين النظام الجديد الذي يستمد نسغ وجوده واستمراره من حزب البعث العربي الاشتراكي ومن التحالف الوثيق بين هذا الحزب وبين الجيش السوري.[2]

إلا أن الدينامية التي اتسمت بها ثورة آذار لم تتوقف عند حدود استلام الضباط البعثيين زمام السلطة السياسية، وإنما استمرت تشهد عملية من الفرز الذاتي انتهت إلى حالة جديدة استقرت معها توازنات السلطة بأبعادها الاجتماعية والسياسية، وهذا ما يفسر إلى حد بعيد حركة 23 شباط عام 1966 التي أحلت جناحاً بعثياً محل آخر، وأيضاً حركة تشرين الثاني 1970 أو الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس الراحل حافظ الأسد.[3]

3.2 التحديات التي تواجه المثقف في الوطن العربي

تشهد البشرية اليوم العديد من التحولات الكبرى على كافة الأصعدة وفي كل المجالات، خصوصاً في عالم التكنولوجيا ومجال الإعلام والاتصالات، ولم يكن الوطن العربي ببعيد عن

[1] النقيب، خلدون: **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**، ص 106.

[2] أسبر، أمين: **تطورالنظم السياسية والدستورية في سورية**، ص 54.

[3] سلامة، غسان: **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ص 165.

مثل هذه التغييرات. وهذه التحولات طالت بشكل مباشر أو غير مباشر الثقافة، وغيرت النظـــرة للفعل الثقافي. وحيث أنه ثمة عالم جديد يتشكل بطريقة مختلفة، فذلك يدل على وجود ثقافـــات جديدة يجري إنتاجها، ودور مغاير للفاعلين الثقافيين، وتحديات حديثة تواجه المثقف في العـــالم، وفي الوطن العربي تحديداً. وتم تقسيم التحديات التي تواجه المثقف في الـــوطن العربـــي إلـــى تحديات ذاتية وأخرى موضوعية:

1.3.2 التحديات الذاتية

المثقف العربي يعاني من أزمات ذاتية متمثلة بما آل إليه من العزلة والعجز والهشاشة، مقارنة بالدور الذي أراد القيام به من قيادة المجتمع والأمة، والوصاية على الحريات والحقـــوق والمدافعة عنها، وريادة مشاريع النهضة والتقدم والتحديث والإصلاح. والمثقف بات آخر مـــن يفكر فيما يحدث ويتشكل، وأقل من ينتج في مجال الأفكار، وأمسى الأقل فاعلية علـــى جميـــع المستويات، فالعالم العربي لا يؤثر به المثقفون بنظرياتهم، وأيدولوجياتهم، بقـــدر مـــا يصـــنعه الفاعلون الاجتماعيون من رجال أعمال، ومصممي أزياء، ونجـــوم غنـــاء، وأبطـــال شاشـــة، ورياضيين، ومهندسي التكنولوجيا والاتصالات، وأباطرة المؤسسات الاعلامية.[1]

هناك العديد من العوائق والتحديات التي تواجه المثقف العربي تحولـــه دون أخـــذ دوره الريادي المضطلع الوصول اليه، ومن أهم هذه العوائق:

1.1.3.2 تحدي العزلة

سعى المثقف العربي إلى تنصيب نفسه وصياً على السياسة العامـــة، ورمـــزاً للحريـــة والثورة، وقائداً على درب الحقيقة والهداية، ورسولاً للمجتمع والأمة، فحاول المثقفون من خلال مقولاتهم إلى تغيير الواقع، ليلاقيهم ما هو غير متوقع، لقد نادوا بالوحدة، فإذا الواقع ينتج مزيـــد من الفرقة، وناضلوا وضحوا من أجل الحرية، لتزيد الشمولية والدكتاتورية، وطالـــب بعضـــهم بالعلمانية، فإذا بالحركات الأصولية الأيدولوجية تكتسح العمل وساحات الفكر.

[1] حرب،علي: **أوهام النخبة أو نقد المثقف**. ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998، ص95

وجد المثقف نفسه مهمشاً أو أشبه بالمحاصر، هذه المرة ليس بمحاصر من قبل الأنظمة وأجهزتها، ولا من قبل الحركات الأصولية المتشددة، بل محاصر بنرجسيته وتعامله مع نفسه على نحو اصطفائي نخبوي، ليصير بالمؤخرة بقدر ما اعتقد أنه يقود الأمة، وتهمش دوره بقدر ما توهم أنه هو القادر على تحرير المجتمع من الجهل والتخلف.

إن عمل الفكر سيف ذو حدين: قد يكون أداة هداية وتنوير، تجعل البعض يعطي امتيازاً لأهل الفكر عن سواهم، وقد يكون أداة حجب وتضليل، يدفع من خلالها المثقف ثمن النخبوية من خلال عزلته عن الناس الذي يدّعي قيادتهم.[1]

2.1.3.2 تحدي المهمة

ينبع هذا التحدي من اعتقاد المثقف أن بإمكانه تحرير المجتمعات والشعوب من أشكال التبعية والهيمنة ومن شروط التخلف والفقر، ليشكل هذا التحدي حاجزاُ أمام المثقف أعاقه عن الإنتاج الفكري.

لقد تعامل أهل الفكر المثقفين مع أنفسهم كدعاة ومبشرين، أو كمناضلين وثوريين، هدفهم الأول هو قلب مجريات الأحداث، وتغيير الأوضاع، وتحرير الشعوب والمجتمعات، فمورست هذه الأدوار على حساب النشاط المفهومي والإنتاج المعرفي، بل ومورست أيضاً ضد إرادة المعرفة وعلى حساب الفهم والفكر.[2]

كلما ازدهرت مهنة المثقف الداعية في الوطن العربي، تتراجع مهنة المثقف المفكر المتنور، حيث يغلب الترويج والاستهلاك على الابتكار والإنتاج، ليظهر المثقف بدور الشرطي العقائدي، الذي يقوم بمهمة حراسة الأفكار والشعارات والمقولات التي يتداولها المثقفون في خطاباتهم منذ عقود، كالديمقراطية، والحداثة، والعقلانية، والعلمانية، والتقدم، والاشتراكية.

---

[1] حرب،علي: **أوهام النخبة أو نقد المثقف**. مرجع سابق.

[2] المرجع السابق

هذا حال المثقفين العرب مع مقولاتهم، كالديمقراطية والوحدة، فالذين تعاملوا مع الديمقراطية بوصفها فكرة مسبقة أو صيغة جاهزة للتطبيق والترسيخ، لم ينجحوا في تطبيق شيء، ولم يستطيعوا ترسيخ أي تقليد ديمقراطي. وهذا شأنهم مع سائر مقولاتهم وشعاراتهم، لقد تعاملوا معها كماهيات ثابتة تتعالى على الممارسات التاريخية، فصارت النتيجة العجز عن تغيير الواقع، والانكفاء إلى الهامش، فضلاً عن ضآلة المعارف وضحالة الأفكار.

إن التفكير المنتج والفاعل هو ما نستطيع أن نشتغل به على الذات، ونقيّم من خلاله العلاقات النقدية مع الأفكار، وبه نستطيع أن نضاعف إمكانات التفكير والعمل، بابتكار أدوات فكرية جديدة، واستخدام لغة مغايرة في قراءة العالم والتعاطي مع الواقع.[1]

3.1.3.2 تحدي الهوية

ينبثق هذا التحدي من وهم المرء واعتقاده أن بإمكانه أن يبقى هو هو، بالتطابق مع أصوله أو الالتصاق بذاكرته، أو المحافظة على تراثه. هذا التحدي جعل العديد من المثقفين العرب يقيمون في قوقعتهم، ويتصرفون كحراس لهوياتهم وأفكارهم، الأمر الذي منع المثقف العربي من التجديد والإبداع، وحال بينه وبين الانخراط في صناعة العلم، انطلاقاً من مجال عمله وتأثيره، أي من خلال صناعة الأفكار وابتكار المفاهيم.

إذا كانت المهمة الأساسية للمفكر هي إنتاج الأفكار، فإن انتماءه ينبغي أن يكون في المقام الأول إلى مجال عمله، وإن اهتمامه يجب أن يتركز على عالم الفكر، قبل اهتمامه وانتمائه إلى معتقده أو قومه أو تراثه، ولا يستحق المثقف الحقيقي صفته ما لم يفكر في هويته وانتماءاته، وما لم يشتغل على معتقداته وتراثه، وإلا تحول إلى مجرد منظر أو داعية، أو تحول إلى لاهوتي أو مبشر.

فالمثقف هو من يعنى بكل نتاج فكري أياً كان مُنتجه، لكي يعمل على إنتاج أفكار يعنى بها كل ذي فكر، وهو بقدر ما ينتمي إلى مجاله الفكري ويعمل بخصوصيته كمفكر، يمارس

[1] غرايبة، ابراهيم: في نقد المثقف والسلطة والارهاب، الجزيرة نت،(2005): http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2005/2/18/

عالميته ويبلغ كونيته، فالأفكار الخلاقة والمفاهيم الخارقة تجتاز كل الحدود المنصوبة بين الهويات، وتفرض نفسها على كل من يسكنه هوى المعرفة.[1]

4.1.3.2 تحدي الحداثة

إن المثقف العربي أسير النماذج الأصلية والعصور الذهبية، يستوي في ذلك التراثيون والحداثيون، فكلاهما يفكر بطريقة نموذجية أصولية، فالتراثي ما زال يفكر باستعادة العهد النبوي، أو عصر الخلافة الراشدة، أو العباسية، وما زال يفكر بالاحتذاء بعقلانية ابن رشد، أو واقعية ابن خلدون. أما الحداثي فلم يزل يفكر باستعادة عصر النهضة أو العصر الكلاسيكي أو عصر الأنوار، ولم يزل يحتذي بمنهجية ديكارت، أو ليبرالية فولتير، أو تاريخوية هيغل، أو مادية ماركس.

الطريقة الأصولية النموذجية في التعامل مع الحداثة، والمتمثلة بعبادة الأصول وتأليه النماذج أو تقديس الأفكار من قبل الحداثيين، هي من أهم التحديات التي أدت إلى تشويه مشاريع التحديث، وتراجعها وفشلها. وإن تعثر العقلانية وتراجع الاستنارة وفشل العلمانية، كل ذلك سببه أن أصحاب الشعارات الحديثة تعاملوا مع علمانيتهم بصورة لاهوتية، وتعلقوا بالعقل على نحو أسطوري، وتعاطوا مع عصر التنوير بطريقة تقليدية أصولية غير تنويرية.

إنّ الحداثة لا تكون بالاحتذاء والتقليد، بل تُصنع بالخلق والإنتاج، أياً كان مدى الاستفادة من الغير، وأياُ كان مبلغ التأثر بالمنجزات الحديثة. فلا تنوير بدون تجارب فذة، أو ممارسات إبداعية يتم من خلالها اكتشاف ما لم يكتشف من قبل، وتتيح رؤية ما لم يره أهل الأنوار أنفسهم في أي عصر من عصورهم، ولا تنوير من غير نقد يصيب كل التجارب والنماذج أكانت تراثية أم حداثية.[2]

---

[1] غرايبة، ابراهيم: **في نقد المثقف والسلطة والارهاب**، مرجع سابق.

[2] اسماعيل، زهير: محنة المثقف العربي وتجلياتها في تجربة الثورة، الجزيرة نت،(2015): http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/3/

2.3.2 التحديات الموضوعية التي واجهت وتواجه المثقف العربي

من الصعب الحديث عن انفصال بين التحديات الموضوعية والذاتية التي واجهت المثقف العربي، وذلك نتيجة تأثير العلاقة المتبادلة، فكلاهما أثر في إنتاج الآخر، فالتحديات الموضوعية غالباً ما كانت سبباً في إنتاج التحديات الذاتية، إلا أنه لا يمكن تجاهل أن هناك انفصال بينهما على الرغم من ضيق فجوة ومساحة هذا الانفصال.[1]

فالتحديات الموضوعية التي واجهت المثقف العربي في مختلف أقطار الوطن العربي متفاوتة، وبغض النظر عن حجم التحدي أو نسبيته من قطر إلى آخر، إلا أننا نجد أن كل أقطار الوطن العربي تشاركت في مجابهة المثقف بمجموعة تحديات سواءً على المستوى الثقافي الجماهيري العام، أو على مستوى الدولة والنظام السياسي أو على مستوى الدين والتجديد والعلاقة مع الثقافة الغربية وفلسفتها ومكوناتها.

1.2.3.2 المستوى الثقافي الجماهيري

عانت مختلف دول العالم العربي من مستوى عالٍ من الأمية تجاوز في بعض بلدان الوطن العربي نصف عدد السكان، وكان للمرأة العربية نصيب الأسد من هذه الأمية، التي تحتل في نفس الوقت دوراً مركزياً في التنشئة نتيجة سيطرتها شبه الكاملة على تربية ورعاية الأسرة من الناحية الثقافية. وهذا بدوره رسخ وضاعف من آثار المفاهيم التقليدية السائدة في العالم العربي مثل ثقافة العائلية والقبيلة. كل هذا يحد من دور المثقف المبدع الذي بدا في لحظة من اللحظات وكأنه منبوذ من القبيلة نتيجةً لادعاءاته المستمرة بأن العقلية القبلية هي التي تعيق التقدم المجتمعي.[2]

فالمثقف العربي في بدايات تشكيل الأمة العربية في القرن التاسع عشر والعشرين عانى من مجابهة المجتمع والأدوار القاعدية للمؤسسات المجتمعية، ولطالما اتهم المثقف بأنه صاحب

---

[1] ناصر، يحيى: عندما يقود المثقفون الأوطان الى سكة الندامة، الجزيرة نت،(2015): http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2015/2/24/!

[2] المرجع السابق

مشروع غربي ومروجاً للاستعمار، وناشراً لثقافته، جميع هذه التوجهات حدت من دور المثقف في الوسط الاجتماعي العربي.

2.2.3.2 الدولة الريعية وفشلها في الأنظمة العربية

الدولة العربية، بمفهوم الدولة القطرية تعاني من عدة إشكاليات أثرت بشكل كبير لا على دور المثقف العربي في لعب الدور المنوط به فحسب، بل أيضاً على مستوى صناعة التغيير، حيث أن الدولة العربية، عانت في طبيعتها الداخلية، أو الخارجية من إشكاليات كبرى. فعلى الصعيد الداخلي تعاني الدولة العربية، ولغاية يومنا هذا، من أزمة متمثلة في توسع وظائفها وأدوارها، والذي أدى إلى تضخم جهازها البيروقراطي عمودياً وأفقياً،[1] وزاد من اتساع نفقاتها.[2]

ومن جهة أخرى تعاني الأنظمة العربية بغض النظر عن طليعة النظام السياسي فيها، سواء كان ملكي أو جمهوري، من تشوه في علاقتها مع المجتمع، فلغاية يومنا هذا لم ترق الأنظمة العربية لإنتاج المواطن، وبناء أسس العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي على أساس المواطنة، بل العكس، ما زال النظر إلى المواطن على أنه من رعايا الدولة والنظام السياسي.

إضافة إلى ذلك إن أغلب الأسس التي تقوم عليها الأنظمة العربية هي إما الطائفية– الإثنية، أو الحزبية الضيقة، وبالتالي يتم تصنيف المجتمع على قاعدة مع أو ضد، وكل هذا أثر في دور المثقف العربي في أي قطر عربي في إنتاج ثقافة وطنية شاملة ترتكز على قيم مجتمعية عمومية وتهم عموم المواطنين.[3]

3.2.3.2 القطرية ومعاكسة التفكير الإبداعي للمثقف العربي

عانى المثقف العربي من أزمة تاريخية نتيجة لأن المثقف ارتكز في جل مشاريعه التغييرية النهضوية وقيم ثقافته على قيم ومشاريع الوحدة العربية، ومقاومة التفتيت باعتبار أن

---

[1] عباس اشواق، الازمة البنيوية للدولة العربية، مجلة الديمقراطية،(2015) http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=269

[2] بشارة، عزمي: الدولة الريعية والديمقراطية المعاقة، هل يحتاج العالم العربي الى طاعون وزلزال، عرب48،(2010): http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=50788

[3] المرجع السابق.

النهضة تتطلب الوحدة سواء العربية أو الإسلامية، لذا أصبح مفهوم المثقف وصورته في الذهن العربي مرتبط بشعارات الوحدة العربية والوحدة الإسلامية، إلا أن الحال في العالم العربي كان مسيطراً عليه بمشاهد ومشاريع التفتيت، سواء الداخلية أو على مستوى العلاقات الجهوية بين الدول العربية.

ومن أبرز الإشكاليات التي واجهت المثقف على هذا الصعيد، إشكالية المثقف مع ثقافة السلام والمشاريع السلمية التي أخذت تنمو في الأوساط العربية منذ السبعينات من القرن الماضي، وبالذات في الدول التي وقعت اتفاقيات سلام مع اسرائيل، والتحدي الآخر على صعيد نمو القطرية، وتوجيه الأنظار إلى القضايا الداخلية للدول وانتهاج سياسات قطرية جعلت الحديث عن الوحدة ضرب من الخيال الفكري لدى المواطن، فالمواطن العربي أصبح منشغلاً في إعادة إنتاج العلاقات داخل المجتمع، أو في همومه اليومية، وهنا واجه المثقف إشكالية في الظروف الموضوعية التي جعلت من نشر ثقافته الوحدوية وقيمه معضلة تصطدم بالواقع.[1]

4.2.3.2 الدين والتجديد: العلاقة بالدولة والنهضة

لا تعتبر إشكالية العلاقة بين المثقف الديني والمثقف العلماني قضية مستحدثة في العالم العربي، بل إنها إشكالية تاريخية ظهرت مع بدايات عصر النهضة العربية، أو ما يمكن تسمية عصر الانبهار، بمعنى انبهار المثقف العربي بالثقافة الغربية ومكوناتها، فقد واجه المجتمع العربي انقساما بين المثقفين، ما بين مثقف ديني تقليدي ومثقف علماني رافضاً للدين،[2] وامتلك كل منهم سلطته وحيزه المجتمعي، فالمثقف الديني امتلك الماضي والتباهي بالماضي، وكذلك دور الدين في المجتمع العربي الشرقي، وفي نفس الوقت امتلك المثقف العلماني سلطة امتداده الفكري مع العالم الغربي، وقدرته على تقديم أفكار تصلح لمجاراة الواقع.[3]

---

[1] الجابري، محمد عابد: المثقفون والديمقراطية، التطرف. لقاء خاص مع جريدة النهار البيروتية 8 ديسمبر 1998،(2015): http://www.aljabriabed.net/n15_01jabri.htm

[2] محمد، يحيى: المثقف العربي وبناء الواقع الحديث، موقع المثقف،(2014): http://almothaqaf.com/index.php/elections2/86021.htm

[3] المرجع السابق

في هذا السياق يجب التمييز بين كل من المثقف الديني والفقيه، فالفقيه ارتكز في أقواله وكتاباته وأفعاله على التحفظ، فكانت مهمته الحفاظ على أفكاره أمام تيار النهضة والتحديث والتغريب، ويستند كثيراً في أقواله على المصطلحات الفقهية المألوفة: الفرض، الواجب، السنة، المستحب، المكروه، الحلال، الحرام.

في حين أن المثقف الديني يدين بوجوده إلى عملية التحديث، والاحتكاك والانفتاح على جميع الأفكار، الغربية منها والشرقية، وترتكز مهمته على البعد وهجر الإرث الذي تُرك دون إحياء، والاقتراب من المفاهيم الحديثة المستوردة منها والمحلية كالحرية، والعقلانية، والتطور، والتقدم، وما اليها. وبعكس الفقيه، سعى المثقف الديني للتوفيق بين التركة الموروثة وبين الواقع الجديد، مع ميله لتغليب الواقع أحياناً، أو الالتفاف عليه من منطق أن الكثير من الإنتاجات الغربية، جاءت بعدما اقتنص الغرب العديد من العلوم والثقافات الإسلامية، وقاموا بتطويرها لأن صارت نهضة غربية حديثة.[1]

وكثيراً ما كان حاضراً في الجدل الثقافي العربي قضية الدين والدولة، والتي كانت وما زالت من أعقد القضايا التي ينقسم كذلك حولها المثقف العربي لغاية يومنا هذا، وأدت في كثير من الأحيان إلى التغاضي عن مواضيع كثيرة لطالما نادى بها المثقفون، فوصول الإسلاميين إلى سدة الحكم حتى وإن كانت بطرق ديمقراطية، باتت مرفوضة من المثقفين العلمانيين، وتعتبر قضية الانفصام بين المثقفين من أعقد القضايا التي تواجه المسيرة الديمقراطية في عالمنا العربي اليوم، إذ أنه ولغاية يومنا هذا لم يستطع العالم العربي إنتاج طبقة من المثقفين تحتل مركز الوسيط لتجسر الهوة بين التراث والحداثة على أنهما امتداد للشيء نفسه.

5.2.3.2 التدخلات الخارجية

لا يمكن الحديث عن قضايا الثقافة والمثقف ودور كل منهما في العالم العربي دون تناول قضية التدخل الخارجي، خاصة عند الحديث عن دور المثقف الطامح للتغيير في الوطن العربي، ويمكن الحديث عن هذه العلاقة الجدلية من منطلقين:

[1] محمد، يحيى: **المثقف العربي وبناء الواقع الحديث**. مرجع سابق.

الأول، وهو دور القوى الخارجية في صناعة النخبة العربية التي تخدم مصالحها وتبقي على امتيازاتها في الوطن العربي وتروج لسياساتها.[1]

والثاني، وهي اعتمادية الأنظمة السياسية العربية على أنظمة الاستعمار القديم.

وهنا كثيراً ما ثارت الأسئلة حول دور مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي مع الدول الغربية واعتماديتها على الدول الغربية في الدعم والبرامج التي تقوم بتبنيها في المجتمعات، والأهداف التي تطمح لترسيخها.

أما القضية الثانية فهي الإطار السياسي، والفضاء السياسي العام الذي يوجد فيه المثقف العربي، ممثلا بالنظام السياسي العربي واعتماديتهُ على العالم الخارجي، سواء من خلال انتقاص السيادة الوطنية، أو من خلال التدخل الغربي في صوغ برامج وسياسات اقتصادية وسياسية إصلاحية في الأنظمة السياسية، مما جعل الأنظمة السياسية العربية تستمد شرعيتها وانجازاتها ومشاريع تحديثها ليس اعتماداً على ما يقدمه مفكريها ومثقفيها من أفكار ومشاريع، وإنما اعتماداً على أفكار وفلسفات ومشاريع صنعت خارجياً.

[1] حنفي، ساري،(2006)، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، مؤسسة الدراسات المقدسية ومواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، http://staff.aub.edu.lb/~sh41/dr_sarry_website/publications/161_IPS_Globalized%20Elite_Arabic.pdf

الفصل الثالث

المثقف في ثورات الربيع العربي

الفصل الثالث

المثقف في ثورات الربيع العربي

يلعب المثقف دوراً بارزاً ومهماً في زيادة حدة الصراع الاجتماعي، وهذا ما أشرنا إليه في الفصل الأول، ويتمثل هذا الدور بالوقوف عند طرح التساؤلات المهمة على صعيد الواقع، من خلال نقد عيوب السلطة الحاكمة، وتحديد واجباتها تجاه المواطنين، ومحاولة تنظيم ردود الأفعال من خلال عمل اصطفافات قد تخدم الفكر المعارض، وتهيئ الظروف لثورة شعبية بوجه الانظمة الحاكمة ونخبها.

واستطاع المثقف العربي في الفترة السابقة لاندلاع الثورات لعب دور مهم في زرع بذور ثقافية في الوسط العربي، فشهدت كتاباته الكثير من نقد الشأن العام، والتنظير للديمقراطية، والدعوة للانتخابات، وتطرق المثقف العربي في محاضراته إلى المناداة بالحريات، وبتداول السلطة، وبفصل السلطات، وأكد في مؤتمراته على ضرورة إطلاق العنان للصحافة والاعلام، وتحدث عن حقوق الإنسان، وأدوار الشباب، وطالب بإبراز دور المرأة، وبيّن حقوق المواطن، وأظهر واجبات السلطة.

وكان لظهور وسائل الاتصال الحديثة، وسهولة الوصول للشبكة العنكبوتية "الإنترنت"، وتوفر وسائل الاتصال الاجتماعي التي ظهرت في العقود الأخيرة، الأثر الكبير في انتقال المفاهيم والمصطلحات والأفكار، التي نادى بها المثقفون العرب ودونوها في كتاباتهم، إلى المجتمع بكافة أطيافه، فزاد الإقبال على قراءة الكتب الإلكترونية، وزادت الرغبة للدخول على المواقع والصفحات الإلكترونية الثقافية، خاصة من فئة الشباب التي أصبحت على درجة متقدمة من درجات المعرفة والتعليم، والتي تعاني الكثير من الظلم من قبل الأنظمة المستبدة، وبحاجة إلى الكثير لتلبية رغباتها وتطلعاتها، من حل لمشكلة البطالة، والحصول على المزيد من الحريات، وأخذ دور حقيقي في الحياة السياسية.[1]

[1] عبد الباقي، يوسف: مواقع التواصل الاجتماعي، تأثيرها وكيف صنعت الثورة المصرية، مجلة الحوار، (2012): http://alhiwarmagazine.blogspot.com/2012/08/blog-post_7334.html

هذا التراكم الثقافي الكبير، وهذه المادة الفكرية النظرية التي أنتجها المثقف العربي بالعقود الأخيرة، وهذا الاستثمار لوسائل الاتصال الحديثة والإعلام الجديد، ساهمت بشكل مؤثر في جعل الشباب العربي يخرج مطالباً بحقوقه، ومنادياً بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، ورحيل الأنظمة الدكتاتورية.

من خلال هذا الفصل سنبحث في دور المثقف العربي في التأثير في اندلاع هذه الثورات، وتحديد مكانه أوقات الثورة ومقدار مساهمته في قيادة الشارع والميادين.

1.3 الثورة التونسية

الثورة التونسية ليست كأي ثورة سبقتها، فهي لم تكن ثورة كلاسيكية مثل ثورة عام 1789 في فرنسا التي هدفت للانتقال من الإقطاعية إلى النظام البرجوازي، ولم تكن ثورة لطبقة محددة من الشعب مثل الثورة الشيوعية البلشفية في عام 1917 في روسيا، وأيضاً لم تكن ثورة تحرير وطني كما حدث في فيتنام أو الجزائر، ولا ثورة حقوق انسان كما بثورات تسعينيات القرن الماضي في شرق أوروبا. الثورة الشعبية في تونس فريدة من نوعها، كانت ثورة عفوية، بدون قيادة مركزية، ولا يحددها أيدولوجيا واضحة، وليس لها دليل ثوري، وبرنامج سياسي تم تسطيره قبل اندلاعها.[1]

ولم تكن الثورة التونسية ثورة قطاع معين أو طبقة معينة، بل كانت ثورة كل تونس وكل التونسيين. وكانت أيضاً أول ثورة تستخدم وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي وفضائيات التلفزيون أدوات لتعبئتها، حيث استثمر شباب الثورة هذه التكنولوجيا الحديثة لنقل المعلومات ومقاطع الفيديو التي ساهمت بتشجيع الشباب للخروج إلى الشوارع مطالبة بالحرية والكرامة الاجتماعية. وأيقن النظام التونسي أن وسائل الاتصال ومواقع التواصل الإجتماعي تشكل خطراً كبيراً على سلطتهم، وأن نفوذها صار أكبر من نفوذ القنوات الفضائية الرسمية التي برعت في تمجيد النظام الحاكم، وطمس الحقائق، مما جعل الرئيس التونسي المخلوع يأمر

[1] الصغير، عمير علية واخرون: **الربيع العربي، الانتفاضة والاصلاح والثورة**، ط1، منتدى المعارف، بيروت،2013، ص49-52

بحجب مواقع "اليوتيوب" و "الفيس بوك" عن الشعب التونسي، الذي ازدادت ثورتـــه المطالبـــة بحرية الرأي.[1]

كان الشعب هو روح هذه الثورة التي جعلت من الكرامة الإنسانية شعاراُ أساسيا لها، وظلت مطالب قواها الفاعلة الأساسية متمثلة بالديمقراطية، والكرامة الوطنية، والعدالـــة الاجتماعيـــة، والحرية. فظهرت هذه المطالب في هتافات الثوار، وفي "تغريدات" المتابعين علـــى صـــفحات مواقع التواصل الاجتماعي. [2]

1.1.3 تونس قبل الثورة

اتصفت الدولة التونسية ما قبل الثورة بعدة صفات، وامتازت ببعض الخصائص التـــي أثرت بكيانها وبشعبها لتنتج هذا الحراك الشعبي الفريد من نوعه، ومن هذه الخصائص:

1.1.1.3 خصوصية الاستبداد

قدمت الدولة التونسية مثالاً متكاملاً لحالة الاستبداد السياسي، التي تعتبر مـــن الســـمات العامة ومن القواسم المشتركة بين مختلف أنظمة الحكم في الوطن العربي، على اختلاف بنياتها، وتوجهاتها، وأيدلوجيتها، وأشكالها، ونصوصها الدستورية، وتعد التجربة التونسية إبان الثـــورة نموذجاً مكثفاً للدولة البوليسية.

لقد مورس الاستبداد في الدولة التونسية لأكثر من نصف عقد من الزمن منذ الاســـتقلال عام 1956 مع الزعيم المؤسس الحبيب بورقيبة، الذي جسّد مزيجاً مركباً من الزعيم المحـــرر الوطني والدكتاتور الحديث المتسلط، وبعد ذلك مع ورثته من العساكر والبيروقراطيين قبل عهد الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي.[3]

---

[1] المولي، سعود: دور موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" فـــي الثـــورة التونســـية، مدونـــة ســـعود المـــولي، 2011: http://saoudelmawla.blogspot.com/2011/07/blog-post_7842.html

[2] الحناشي، خليل: هل استجابت الثورة الى المطالب الاجتماعية بعد شهرين من انطلاقهـــا، تـــورس الاخباريـــة، 2011: http://www.turess.com/assabah/50761

[3] بشارة، عزمي: **الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، ط1، المركز العربـــي للأبحـــاث ودراسة السياسات،بيروت، 2012، ص 60-63

لقد اتسمت الحياة السياسية في تونس بالانفراد الكامل للزعامة "البورقيبية" التي وصلت إلى درجة ادعاء الأبوية، أو التعامل الأبوي بين القائد من جهة والشعب من جهة أخرى، وقد أسهم هذا التفرد من رئيس الدولة بالسلطة في حصول شرخ عميق شق صف النخب التونسية، ساعده هذا الانقسام للسيطرة على الجزء الأكبر من هذه النخب ومن مؤسسات الدولة، التي كان من ضمنها الاتحاد العام التونسي للشغل الذي استطاع احتواءه داخل السلطة.

وانتهج النظام الأمني سياسة قمع عنيفة، شملت كل تكوينات الطيف السياسي والمجتمعي التونسي التي لم يستطع احتواءها تحت جناح السلطة، والتي أدت في مراحلها النهائية بشكل غير مباشر إلى تقارب بين أطياف المعارضة التونسية على اختلاف توجهاتها الايدلوجية. تكرس هذا التجانس والتقارب بخطوة تشكيل "هيئة 18 أكتوبر" التي ضمّت قوى سياسية فكرية وثقافية مختلفة، منها التجمع الديمقراطي، وحزب العمال الشيوعي التونسي، وحركة النهضة. وبدأت هذه الهيئة بإصدار بيانات وكتابات ثقافية نقدية كان لها أثرها الملحوظ في الحراك الديمقراطي في تونس ما قبل الثورة الشعبية.[1]

2.1.1.3 الخصائص الاقتصادية والاجتماعية

خلال الفترة السابقة لاندلاع الثورة في تونس شهدت البلاد أداءً اقتصادياً جيداً، وأوضاعاً اجتماعيةً تعتبر بين الأكثر تطوراً على مستوى المنطقة، ووجود طبقة وسطى كبيرة، ودرجات عالية من المساواة بين الجنسين. حيث كان متوقّعاً أن يصل النمو الاقتصادي في تونس لعام 2011 إلى 5.4 في المئة، وألا يتجاوز العجز في الموازنة 2.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وأن تظل نسبة الدين العام دون 40 في المئة[2].

وعلى الرغم من أوجه التقدم الظاهرة هذه، الإ أن الدولة التونسية ظلّت عاجزة عن إحداث تنمية متكاملة، فعانى التونسيون من الفجوة الاجتماعية والجهوية، ومن النظام السياسي

[1] بشارة، عزمي: **الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سابق، ص 63-114

[2] عاشي، الحسن: اقتصاد تونس بعد سنة على ثورة الياسمين، العربية، 2012: http://www.alarabiya.net/views/2011/12/27/184754.html

الخانق، وظلت البطالة تشكل خطراً على سلطة النظام. وبينما حققت تونس بعض التقدم في مجال النمو، وفي تقليص درجات الفقر، إلا أنّ البلد لم يتغلب على الارتفاع المستمر في معدلات البطالة، التي بلغت 13.3 بالمئة عام 2009، حسب الإحصاءات الرسمية، ولا على التذمر المتزايد من الأوضاع السياسية.[1]

أثرت هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تأثيراً سلبياً على المواطنين خاصة في أوساط الشباب المتعلمين، حيث بلغت نسبة البطالة الفعلية حوالي 30 بالمئة لدى الأفراد التونسيين من الفئة العمرية الواقعة بين 20 الى 24 عاماً، وما نسبته 25 بالمئة لدى الشباب التونسي خريجي الجامعات.[2]

3.1.1.3 خصوصية الفقر

أظهرت نتائج مسح الفقراء الذي أجراه المعهد الوطني للإحصاء التونسي عام 2005 أن نسبة الفقر تراجعت لتصل الى 3.8 بالمئة، بينما كانت 4.2 بالمئة بالعام 2000، ولم تفصل هذه النتائج نسب الفقر في الجغرافيات الاجتماعية التونسية المختلفة، بل تم الاكتفاء بعرضها بشكل شديد العمومية.[3]

أما بشهر أيار من عام 2011، أي بعد حوالي أربعة أشهر من هروب الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، أعلن وزير الشؤون الاجتماعية أن نسبة الفقر في تونس هي 24.7 بالمئة. وإذا كان هذا هو معدل نسبة الفقر في تونس كدولة، فيمكننا أن نتخيل كيف تكون النسبة الحقيقية للفقر في الجغرافيات التونسية البعيدة عن مركز الدولة والتي تقع في الأطراف،

---

[1] مجموعة البنك الدولي: الثورة غير المكتملة، توفير فرص ووظائف أفضل وثرة اكبر لكل التونسيين، "خلاصة لسياسات التنمية في تونس، ماي 2014":
http://www.albankaldawli.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/tunisia_report/tunisia_report_the_unfinished_revolution_ara_synthesis.pdf

[2] المرجع السابق.

[3] وكالة تونس افريقيا للانباء: 24 فاصل 7 بالمئة نسبة الفقر في تونس، وتوقع نشوب احتجاجات واعتصامات جديدة:
http://www.tap.info.tn/ar/index.php

مع العلم أن سكان تونس العاصمة وولايات وسط الشرق التونسي يتمتعون بظروف اقتصـــادية أفضل بكثير من مناطق الأطراف.[1]

هيأت هذه الخصائص الأجواء لاندلاع حراك شعبي، كان شرارته الأولى انتحار بـــائع خضار وفواكه اسمه محمد البوعزيزي بطريقة مأساوية، كان البوعزيزي الذي يبلغ من العمـــر 26 عاماً يبيع بضاعته من دون ترخيص رسمي من الجهات الحكومية، فصادر عناصر الشرطة ميزانه وبضاعته، وصفع أحد المسؤولين البوعزيزي، الشيء الذي أهان كرامته، ورداً على هذا الاعتداء الجسدي والنفسي أضرم النار في نفسه في الشارع المقابل لمقر حاكم الولاية فـــي 17 كانون الأول\ديسمبر 2010. [2]

2.1.3 المثقف والثورة التونسية

يكشف تحليل الشعارات التي استخدمها ثوار تونس على تأثر هذه الثورة بالبذور الثقافية التي زرعها المثقف، والتي انتقلت بأجواء ثقافية إلى الشباب التونســـي، فشـــملت موضـــوعات الشعارات التي نشأت منذ المراحل المبكرة من الثورة، والتي تعبر عـــن دوافعهـــا، علـــى نقـــد للأنظمة الشمولية والدكتاتورية، وظهرت في كتابات المتظاهرين التي نقشوها علـــى الجـــدران والجداريات واللوحات وعلى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي شعارات مناهضة للاســـتبداد، ومطالبة برحيل نظام زين العابدين بن علي، ومعاداة للفساد، والمحسوبية، والظلم، والاســـتعباد، والتهميش، والانتهازية، والخيانة، واللامبالاة، والاستغلال، والبوليس السياسي.[3]

انخرط المثقف التونسي في الثورة في كتاباته ولقاءاته وحضوره الميـــداني، وأظهـــرت سيرورة الأحداث أن غزارة إنتاج المثقفين الثوريين التونسيين كانت تـــوازي غـــزارة الـــدموع والدماء والعرق الذي انساب في الساحات والشوارع، وأن البذور الثقافية التي زرعها المثقفـــين بدأ يحصدها الشباب التونسي في ثورته.

---

[1] بشارة، عزمي: **الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، مرجع سابق، ص 63-114

[2] الصغير، عميرة واخرون: **الربيع العربي، الانتفاضة والاصلاح والثورة**، مرجع سابق، ص 49-87

[3] المرجع السابق

3.1.3 المثقف التونسي بعد الثورة

إن تسلسل الأحداث السياسية والاجتماعية، ومدى النضج عند القوى السياسية التونسية جعلت أحداث الثورة تتحول إلى موجة ثورية أولى ضمن سلسلة موجات، فتحت الطريق في العالم العربي إلى التغيير والديمقراطية. حيث أن التجمعات الثورية التي كانت في الميادين لم تبد النضج الكافي لتنظم نفسها، وتسيطر على مجريات الثورة، وتصلب حزبها ليقود عملية التغيير والتحول الديمقراطي.[1]

فمن سيطر وتقدم لحمل رايات شباب الثورة الحالمين بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، هي الأحزاب السياسية التي كانت قائمة قبل الثورة، وليست كلها أحزاب ديمقراطية، ولم تقم بالمنافسة على الحكم بمسؤولية كاملة، حيث بدأت هذه الأحزاب بالمنافسة على الحكم قبل انتزاع السلطة لصالح الثورة، لنشهد هنا سيطرة الأحزاب السياسية على نتاج الثورة، واستخدام شعارات الثورة التي نادى بها الثوار كشعارات انتخابية لهم.[2]

4.1.3 صياغة الدستور التونسي

إن من أهم إنجازات الثورة التونسية هو إعداد الدستور وإقراره، وهو من أبرز إنتاجات المرحلة الانتقالية في البلاد، والذي جاء بناءً على تحالف لمجموعة من النخب السياسية والاجتماعية والثقافية لإقرار هذا الدستور ليكون بمثابة حاضنة للقيم الوطنية المجمع عليها، والتي ستحدد آلية الحكم في المراحل القادمة، فشهدت صياغته تحالف بين العلماني والأيدلوجي، والمعارض والمحافظ، وجمعت لجنة صياغة الدستور نخبة من المثقفين التونسيين الذين ساهموا بشكل واضح في وصول البلاد إلى هذه المرحلة المتقدمة من مراحل التحول نحو الديمقراطية.

هنا يظهر جلياً من خلال لجنة إعداد الدستور والتي تحوي نخباً مثقفة متعددة الأيدلوجيات والتوجهات السياسية، كيف استطاع المثقفون التونسيون تسهيل عملية الانتقال الديمقراطي بعد اندلاع الثورة وصناعة قيم مشتركة تقود المرحلة الانتقالية وما بعدها.

---

[1] بشارة، عزمي: في العمق، مآلات التغيير في المنطقة العربية، ج1، قناة الجزيرة،2014: https://www.youtube.com/watch?v=Tcu6uK64T_s

[2] المرجع السابق

2.3 الثورة المصرية

ثار الشعب المصري مرات عديدة في التاريخ الحديث، وتعددت هذه الثورات من ناحية الأهداف والبرامج والقوى الثورية وطبيعة المشاركين بالثورة ومدتها، أمـا الثـورة المصـرية الأخيرة التي اندلعت عام 2011 والتي سميت بثورة 25 يناير فقد تميزت كثيراً عـن ثـورات 1805، 1882، 1919، 1952، 1977. واتصفت بعدة سمات منها:[1]

1. **أعداد المتظاهرين:** فقد تميزت هذه الثورة بالعدد الهائل من المشاركين بها طيلة 18 يومـاً من التجمع والتظاهر والاعتصام والالتزام، لتشكل واحدة من أكبر سيول المقاومة الشـعبية المدنية في تاريخ البشرية.[2]

2. **الطبيعة السلمية:** على الرغم من بعض الأعمال العنيفة التي حدثت في شوارع مصر أثناء الثورة، إلا أن الصفة السلمية ظلت طابعة على مجرياتها، فتجنب شبان الثورة الاشتباك مع قوات الأمن، ولم يلجأوا إلى استخدام وسائل القمع والعنف مع معارضيهم، وكان شـعارهم الرئيسي في هذا السياق "سلمية.. سلمية".[3]

3. **اللاطبقية:** لم تكن الثورة في مصر من إنتاج شريحة معينة، ولم تقتصر على فئة محددة من فئات الشعب. ففي مصر لم تنطلق شرارة الأحداث من صرخات الفقراء، لكنها لمت شملها من دعم مختلف الطبقات الاجتماعية، حيث استجاب لدعوة شباب الثورة كل من الفقـراء، والمهمشين، والعمال، والفلاحين، والطبقات العليا، والنساء، والشيوخ، والفنانين، والأقباط، والمسلمين، وسكان الحضر، وسكان الريف.

4. **عدم وجود قيادة:** من السمات الملحوظة على الثورة المصرية عدم وجود قيادة محددة لها، فلم يقد هذاالحراك شخص محدد، أو مجموعة بعينها، أو طليعة، أو حزب، أو حركة، ولـم

---

[1] شاهين، عماد الدين واخرون: **الربيع العربي، الانتفاضة والاصلاح والثورة**، ط1، منتدى المعـارف، بيـروت،2013، ص87-91

[2] الهيئـة العامـة للاسـتعلامات: يوميـات الثـورة، ثـورة ينـاير ثـورة شـعب، 2011: http://www.sis.gov.eg/newVR/reveulotion/html/egyrev.html

[3] المرجع السابق

تسلك أي نمط قيادي تقليدي معتمداً على التسلسل الهرمي، ولم تشهد الثورة المصرية صراعاً على قيادة المحتجين، ولا انتخابات ولا مؤتمرات لتعيين رئيس. ورغم ذلك، ظلت الثورة على درجة عالية من التنظيم، وبقي الثوار متوحدين تحت مطلب وشعار أساسي هو أن الشعب يريد إسقاط النظام.[1]

5. **الملامح الثقافية:** لم تكن الثورة المصرية ثورة جياع، ولا ثورة مطلبها الأول والأخير توفير فرص العمل، ولم يكن الخبز هو الشعار الرسمي الوحيد المعتمد للثورة. لقد ظهرت تأثيرات المثقفين على مطالب شبان ميدان التحرير، وعلى سلوكهم. فقد استمثر الثوار عوامل التكنولوجيا الحديثة، ووسائل التواصل الاجتماعي مثل "اليوتيوب" و "الفيسبوك" و "تويتر" لتعبئة الجماهير وتوعيتهم، وتحديد مطالبهم التي تمثلت بالمناداة بتغيير كل النظام المصري المستبد، وتحقيق الحرية، والديمقراطية، وصياغة دستور وطني للبلاد، فضلاً عن تحقيق سبل عيش كريمة للمواطن المصري.

1.2.3 أسباب الثورة المصرية

على الرغم من اندلاعها السريع والمفاجئ، إلا أن ثورة 25 يناير لم تكن عفوية، ولم تكن أيضاً ثورة مقررة سلفاً، بل كانت نتيجة تراكمات عديدة تطورت على مدى عدة سنوات. فقد عانت مصر قبل الثورة العديد من المشاكل البنيوية العميقة التي أثرت في أغلبية المصريين، وخصوصاً في الطبقة الوسطى والشريحة المتعلمة، والفقراء، والشباب، الذين زاد سخطهم على النظام الحاكم بسبب المظالم الاقتصادية، وضعف منظومات القيم والأخلاق في المجتمع، وتردي الأوضاع الاجتماعية، وحالة الركود السياسي.

[1] عبد الحي، أحمد تهامي: القوى الثورية المصرية، شرعية واحدة واستراتيجيات متضاربة، مركز الجزيرة للدراسات،(2015): http://studies.aljazeera.net/reports/2015/02/201522112930937712.htm

1.1.2.3 المظالم الاقتصادية

كان نظام الرئيس المخلوع حسني مبارك يعتمد منذ أوائل التسعينات على سياسات اقتصادية نيوليبرالية، وشرع في عملية تكييف هيكلي رئيسة. وقد حقق هذا البرنامج العديد من النجاحات، والتي كان أبرزها:

- تطور الأداء الاقتصادي في البلاد بعد سنوات طويلة من الركود، ونمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر بمعدل يفوق 6 بالمئة سنوياً في الفترة الواقعة بين 2007 و2011.[1]
- إرتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2007 إلى 11 مليار دولار، وهذا يعتبر قفزة نوعية إذا ما تم قياسها بعام 2004 التي شهدت إستثمار 400 مليون دولار.[2]
- ازدياد الصادرات من الإنتاج المصري بنسبة 20 بالمئة، ليحتل الاقتصاد المصري المرتبة الرابعة على مستوى الوطن العربي، لا يسبقه إلا الدول الغنية بالنفط وهي السعودية، والجزائر، والإمارات العربية المتحدة.[3]

هذه الوقائع تظهر أن الاقتصاد المصري كان يمر بمرحلة انتعاش، لكن حال المصريين لم يكن كذلك، حيث أن أقلية من المقربين إلى نظام الدولة كانوا مستفيدين من هذا النمو، بينما يدفع بقية الشعب ثمن سوء الإدارة والمحسوبية المتفشية بالبلاد، وسوء التوزيع والفساد المستشري، ونظام التعليم المتدني، وارتفاع معدلات البطالة، لتنتج سياسات الحكومة الليبرالية الجديدة عدداً قليلاً من الفائزين، وأعداد كبيرة من الخاسرين كان أبرزهم الفقراء والعمال والطبقة الوسطى وسكان المناطق الريفية.

---

[1] شاهين، عماد الدين واخرون: **الربيع العربي، الانتفاضة والاصلاح والثورة**، مرجع سابق، ص92-94

[2] المرجع السابق

[3] جمال الدين، وائل: اقتصاد مصر ما بعد الثورة، أزمة طاحنة وتحد كبيرة، بي بي سي-القاهرة، 2013: http://www.bbc.com/arabic/business/2013/01/130125_egypt_economy.shtml

2.1.2.3 انتشار منظومة قيم جديدة

المتأمل لثقافة المجتمع المصري ولمنظوماته القيمية يجد أنها تعرضت لجملة من المتغيرات التي أضعفتها، خصوصاً في الفترة التي حلت فيها التوجهات الليبرالية الحديثة محل الأيدولوجيات الاشتراكية بصفتها أيدولوجيا تقود تحديث المجتمع. هذا التحول الذي حدث أضعف المرجعية الأخلاقية للمجتمع، وأظهر جملة من المتغيرات كان أبرزها:

- المتغير الأول يتجسد في جملة الظروف الصعبة التي عملت على إضعاف الطبقة الوسطى ونشر قيم جديدة في أوساطها، فقد تعرضت هذه الطبقة لظروف متعددة كانت لها نتائج سلبية على بنيتها، فسُحبت منها جملة الامتيازات التي منحت لها في المرحلة الاشتراكية، وبدأت هذه الطبقة تعيش حياة صعبة ومضطربة.[1]

وقد يسر هذا الوضع تدفق ثقافة العولمة، التي انتقلت بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات، أو من خلال الإعلام الذي ساهم في تقويض أسس الأخلاق في المجتمع، حيث بدأ الإعلام بنشر منظومات قيم تتدفق أحياناً من قناعات النخبة الانتهازية، ولعبت الكثير من الصحف والقنوات التلفزيونية دوراً محورياً في اتجاه الهبوط بالأخلاق العامة والذوق العام، وعملت على تسريب بعض المعاني التي تتناقض مع مكونات الهوية، وتزييف الوعي.[2]

- المتغير الثاني يتمثل في فقدان الاعتدال في التدين المصري، الذي أدى إلى ظهور التطرف الديني المفضي إلى العنف والمغري بالاعتداء، بما يناقض مضمون الدين وفحواه، فأوقع هذا التطرف القطيعة والجفوة بين أبناء الوطن الواحد، وتزايدت حالات التبشير الديني المتبادل، وارتفعت وتيرة الصدامات والاعتداءات الدينية المتزايدة. فدفعت هذه التفاعلات إلى حالة من الانسحاب النسبي من قيم المواطنة كمرجعية أشمل وأجمع، إلى قيم الجماعات

---

[1] ليلة، علي: **الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع واضعاف الدولة، الكتاب الثاني**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2012، ص 115-117

[2] ليلة، علي،واخرون: **الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 30-33

الدينية أو المذهبية المتصارعة كمرجعية أضيق، مما أدى إلى إضعاف مرجعية المواطنة المشتركة لحساب المرجعيات الانعزالية أو المتقوقعة.[1]

3.1.2.3 تردي أوضاع المجتمع

ونقصد به الانهيار الذي ظهر في مجالات السياق الاجتماعي المختلفة، حيث تُعد الأسرة أبرز هذه المجالات، فتأثرت الأسرة المصرية بالأوضاع الاقتصادية الصعبة، وبالمشاكل الأخلاقية التي حلت على البلاد، مما تسبب بتهتك نسيجها الاجتماعي والأخلاقي. فانتشرت بالسنوات الأخيرة في مصر ظاهرة القتل في ساحة الحياة الأسرية، إضافة إلى تفجر سلوك العنف الموجه ضد المرأة، وشهدت الأسرة المصرية ازدياداً ملحوظاً في نسب الطلاق.[2]

وشهدت السنوات الأخيرة لمصر اتساعاً في مساحة الفقر، وتزايداً متصاعداً لمعدلاته في المجتمع، رافق هذه الظروف تردي أوضاع الخدمات الأساسية المتمثلة بالخدمات الصحية والتعليمية وبفرص الحياة الأساسية اللازمة لتأمين حياة كريمة للإنسان المصري.

4.1.2.3 الركود السياسي

تخللت فترة حكم الرئيس المصري المخلوع حسني مبارك ركوداً سياسياً ملحوظاً، فقد أبقى الحياة السياسية تحت رقابة صارمة، منعت كل منافسة سياسية حقيقية على السلطة أو هادفة إلى إحداث تغيير في الهياكل القاعدية للنظام السياسي. كما مارس الحزب الحاكم، وهو الحزب الوطني الديمقراطي، هيمنة كاملة على مؤسسات الدولة والبرلمان، واحتكر السيرورة السياسية.

تسامح النظام المصري مع بعض الأحزاب السياسية التي لم تشكل خطورة على السلطة ولم تهدد النظام السياسي، وقبلت المعارضة الشرعية بدور التابع نتيجة ضعفها وتشتتها، وظلت

---

[1] ليلة، علي: **الشباب والمجتمع، القضايا والمشكلات**، ط1، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008، ص146

[2] ليلة، علي،واخرون: **الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات**، مرجع سابق، ص 33-37

غير قادرة على أن تشكل من موقعها تحدياً خطيراً للنظام. وتعرضت الحركات والأحزاب الفاعلة للقمع والمضايقات وللحظر في كثير من الأحيان.[1]

2.2.3 المثقف المصري والثورة

ساهم المثقف المصري تحديداً، والعربي بشكل عام بسيرورة الأحداث المتعاقبة على مصر، وكان له الأثر المباشر وغير المباشر في اندلاع "ثورة 25 يناير"، فقد مهّد المثقف لأجواء الثورة من خلال إنتاجه الأدبي والثقافي والفني الذي كان ينقد النظام الاستبدادي، ويرفض الحكم البوليسي، ويوجّه الناس ويعرّف الشعب بحقوقهم وواجبات السلطة، ويعبر عن سخط الشارع المصري.

شهدت الساحة المصرية قبيل الثورة العديد من الأدبيات الساخطة على النظام المصري، والعديد من المدونات المحرضة والناقدة، والكثير من الكتابات التي تم إخراجها لأعمال سينيمائية شجعت الشباب المصري على الخروج للميادين. وساهمت قنوات الاتصال الحديثة، ووسائل التواصل الاجتماعي من تمرير الأفكار الثقافية بين أوساط الشباب، الذي ازداد وعيه لمفهوم المواطنة، ورفع شعارات تنادي بوجوب تحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية.

وعند اندلاع الثورة، التحق العديد من المثقفين المصرين بالوقفات الاحتجاجية، وشاركوا الشباب التظاهر في الميادين، وساهموا في كتاباتهم ولقاءاتهم ونشراتهم في دعم الثورة. إلا أن هذه المشاركة كانت شبه فردية، أي كل مثقف على حدى، فلم يجتمع المثقفون الثوريون في طريق واحد، ولم يتوحدوا لوضع قيم وطنية يجمع عليها الثوار لإكمال طريق الثورة بعد إسقاط النظام، فتنحت النخب الثقافية والسياسية الثورية التي كانت تمثل الثورة وتقودها، واستلمت الأحزاب السياسية الجاهزة زمام الأمور، وبدأت خلافاتها وصراعتها الحزبية تغير من مسار الثورة.[2]

---

[1] شاهين، عماد الدينواخرون: **الربيع العربي، الانتفاضة والاصلاح والثورة**، ط1، منتدى المعارف، بيروت،2013 ، ص92-94

[2] المرجع السابق.

3.2.3 المثقف المصري بعد الثورة

إن خلافات الأحزاب المصرية جعلتهم من اليوم الأول لإسقاط النظام يتنافسون على الحكم من خلال الانتخابات، قبل السيطرة الحقيقية على مقاليد الحكم، وقبل تحقيق أهداف الثورة. فتم إبعاد وتهميش شباب الثورة، ولم يعد إسقاط النظام السابق هدفاً أساسياً، بل أصبح إسقاط المنافس في الانتخابات هو الهدف. فبقي الأمن المصري كما هو، ومؤسسات وزارة الداخلية ظلت على ما هي عليه، وكل ما عانى منه الناس وقاموا من أجله من قمع واستقصاء وهيمنة وتهميش وعنف لم يتغير.[1]

لم يدرك الخصوم أن عملية إسقاط النظام واستبداله بنظام ديمقراطي لا يمكن أن تتم دون وحدة حقيقية، ودون قيم مشتركة يُجمع عليها كل المؤتمنين على الثورة. ففي فترة الانتقال إلى الديمقراطية تكون القوى بأمس الحاجة إلى الاتحاد، فالأغلبية تستطيع أن تحكم في مرحلة الديمقراطية، ولكنها لا تستطيع الحكم في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية حتى لو حصل الحزب الفائز على نسبة عالية جداً من الأصوات.[2]

في هذه المرحلة خضع المثقف المصري لامتحان عسير، وخضعت كتاباته وتنظيراته إلى اختبار حقيقي، فإما أن يدافع عن معتقداته التي نادى بها، وإما أن يسير المثقف بتيار المخاصمات والتحزبات. وهذا ما حدث، فقد انخرط المثقف الثوري المصري بسجال الأحزاب، بل وصار يبرر لحزبه ولفصيله الخطايا والجرائم التي يقوم بها، ويدافع عنه أمام الملأ، وصار أسيراً عند قادة حزبه. ولم يلعب المثقف الدور النقدي الحقيقي المتمثل بنقد عيوب السلطة الحاكمة، ونقد التصرفات السلبية من قبل الفصيل المنتمي إليه المثقف، والعمل على إصلاح مساره.

---

[1] بشارة، عزمي: حديث الثورة، عزمي بشارة يحلل المشهد المصري، قناة الجزيرة، 2013: http://www.youtube.com/watch?v=ZyLvavHLJ80

[2] المرجع السابق

4.2.3 صياغة الدستور المصري

تعتبر عملية صياغة الدستور المصري مرحلة مهمة في مجريات الأحداث في مصـــر، إلا أن الدخول المبكر في المعركة الحزبية، والاستعجال في عمل الانتخابات وإقرار الدســـتور، أوقع النخب السياسية والثقافية في مصر في مأزق عسير. فتمت صياغة دستور مـــن منظـــور حزب واحد أو أيدولوجية واحدة، ولم يحصل هذا الدستور على إجماع مـــن النخـــب السياســـية والثقافية، حتى وإن جاء من خلال عملية ديمقراطية. فكان من المفترض على القوى الرئيسة في المجتمع قبل إقرار الدستور، الإجماع على أهداف للمرحلة الانتقالية، وهذا يستدعي كم هائل من التسويات التاريخية والمساومات، وعمليات الأخذ والعطاء بين القوى الفاعلة في المجتمع، بمـــا في ذلك أوساط النظام القديم.[1]

عملية إقرار الدستور والتوجه السريع للانتخابات وظهور حكاماً جدد، يُشعر المواطنين بنهاية المرحلة الانتقالية، مما يجعلهم يطالبون حينها بتحقيق إنجازات ملموسة، وتصـــير مهمـــة هؤلاء الحكام الجدد ليس فقط حل مشاكل المرحلة الانتقالية، ولكن حل مشاكل النظام الســـابق، فيتوقع عموم الناس من النظام الجديد، إنهاء مشاكل الفساد والبطالة والحريات والأجهزة الأمنية، هكذا دفعة واحدة، ولن تصبح إهتماماتهم ترسيخ الديمقراطية، فهم يعتبرون أن المرحلة الانتقالية قد انتهت. وهذه هي الدوامة التي دخلت فيها الثورة المصرية. [2]

3.3 الثورة الليبية

لحقت ليبيا في 17 شباط/فبراير 2011، بركب الثورات العربية، وانضمت إلى بلـــدان الربيع العربي الأخرى، وذلك عندما اندلعت الاحتجاجات الشـــعبية ضـــد عقـــود مـــن الحكـــم الاستبدادي للعقيد معمر القذافي ونظامه. صنّف الليبيون فترة حكم الرئيس المخلوع القذافي "بفترة اللانظام"، وذلك لتميزها بشذوذ من خلال تجنبه بناء مؤسسات الدولة، وسطيرته المباشرة مـــن

[1] شـــحاده، عـــوض: دســـتور مصـــر، توســـيع الشـــرخ السياســـي، مركـــز الجزيـــرة للدراســـات، 2014: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/20141281117796787.htm

[2] بشـــارة، عزمـــي: اســـتعجلتم الانتخابـــات والدســـتور وأطلـــتم الطريـــق، مجلـــة العصـــر، 2013: http://alasr.me/articles/view/14206

خلال فرض سطوة على كل معالم الدولة، وكل مواردها، والإقدام على كل مستغرب أو فريد من الممارسات.[1]

دعت الاحتجاجات واسعة النطاق منذ انطلاقها إلى إسقاط النظام، وإحلال نظام ديمقراطي، واحترام حقوق الانسان والحرية. كانت انتفاضة الشعب الليبي احتجاجاً على شمولية نظام معمر القذافي ودكتاتوريته، وإن بدأت مظاهرات واحتجاجات تطالب بتحسين ظروف المعيشة، وتوفير سبل عيش كريمة، واحتجاجات حول قضايا السكن، إلا أن هذه المطالب لم تكن القضية الرئيسة أو السبب الأساسي وراء الاحتجاجات، إذ أنها كانت تحمل في طياتها مشاعر سياسية عميقة ومطالب نابعة من دور ثقافي بارز، لتتصاعد هذه الاحتجاجات في نهاية المطاف إلى انتفاضة دعت إلى عزل القذافي ومعاقبته.[2]

خلافاً لثورات تونس ومصر، اللتين أسقطتا الأنظمة المستبدة من خلال الثورات والاحتجاجات السلمية، لم يتنازل القذافي عن السلطة، وكان اللجوء للعنف شراً لا بد منه، فقد استخدم النظام القمعي السلاح لمواجهة الثوار، وقابل مطالبهم بالقتل والسجن والتنكيل، وأصبح مشهد المجازر المروعة متكرراً، وقاد الوضع المرعب عدداً من المسؤولين بمن فيهم السياسيون والدبلوماسيون في الداخل والخارج لإدانة النظام، وتعهدوا بدعمهم للمتظاهرين، فيسّر هذا دعماً للانتفاضة من خلال الاستفادة من خدمات العديد من الخبراء الذين كانوا مؤهلين للتعامل مع الأزمة، والذين يعرفون سبل ووسائل الحصول على دعم عالمي للثورة.

بعد مشاهدة الممارسات العنفية والقمعية التي يستخدمها القذافي ضد شعبه، أصبح الغرب مقتنعاً أن العقيد مصرٌّ على حرب لا هوادة فيها لتصفية المعارضة، وبدا واضحاً للمجتمع الدولي أن نظام القذافي مقدم على حرب إبادة في بنغازي، واذا لم يتم التدخل السريع لإنقاذ البلاد، فإن حدوث مجازر بشرية أمراً محتملاً. فأدت الجهود المنسقة من الغرب، ومن قادة الدول الإسلامية

---

[1] الصواني، يوسف واخرون: **الربيع العربي، الانتفاضة والاصلاح والثورة**، ط1، منتدى المعارف، بيروت،2013،. ص117-120

[2] المرجع السابق

ومنظمة التعاون الإسلامي، وبدعوة ومشاركة من جامعة الدول العربية إلى فـرض عقوبـات واسعة ضد نظام القذافي، وإقامة منطقة حظر للطيران في السماء الليبية.[1]

1.3.3 أسباب اندلاع الثورة الليبية

الثورة التي اندعلت في 17 فبراير في ليبيا لم تكن ثورة لقلة من المساكين تعاني من قلة المساكن، ولا ثورة ضد الجوع والفقر، ولا انتفاضة تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة فقط. لقد جاءت الثورة الليبية نتيجة تراكم توتر كبير في ليبيا على مدى عقود من حكم معمر القذافي، إذ على الرغم من التوجهات والقيم العليا المُعرب عنها في الكتاب الأخضر بالمُثـل للديمقراطيـة والعدالة والمساواة، تكشف السياسات الممارسة تناقضاً بين النص والتجربة المعاشة، وتم إجبار الليبيين على التعايش مع هذا التناقض ضمن توليفة غريبة لثلاثة أنظمـة متداخلـة فـي نفـس الوقت:[2]

1. **النظام الأيـدولوجي:** وهو النظام الذي وصفه الكتاب الأخضر في فصوله الثلاثـة، والـذي يتحدث عن الديمقراطية والعدالة والمساواة، وبالغالب عن قيم يصعب جداً الاختلاف معهـا، بغض النظر عن الأشكال التطبيقية والآليات الميكانيكية التي اقترحها الكتاب الأخضر. هـذا النظام ظل داعماً لشرعية الحكومة، وظل يستعمل أساساً لشرعية النظام وشـرعية القيـادة بشكل مستمر.

2. **النظام الرسمي:** وهو النظام الذي كان يجب أن يكون فيه الترجمة العملية للكتاب الأخضر، وهو الذي تمثّل بتشكيل المؤسسات السياسية والإدارية ومؤسسات الحكم المحلي وغيرها من الأشكال التي تم إنشاؤها بعد إعلان القذافي نموذجه الجماهيري بالحكم. هذه كانت مؤسسات رسمية على الورق، لكنها لا تمثل شيئا على أرض الواقع، ذلك لأنها لم تكـن تمـارس أي سلطات حقيقية فعلية، بينما السلطة الحقيقية كانت تتمركز بيد النخبة السياسية الحاكمة.

---

[1] حسـين، مجـدي: تسلسـل أحـداث الثـورة الليبيـة، الجزيـرة نـت، 2011: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/8/22

[2] الصواني، يوسف: ***ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمستقبل السياسي***، **المستقبل العربي**، العـدد395، 2012، ص9-11

3. **النظام غير الرسمي:** يتمثل هذا النظام بالترتيبات غير الرسمية التي حرص القذافي على إقامتها في كل المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وهو الذي كان فوق الحياة السياسية، ويتحكم بمفاعيل العمل السياسي بشكل يومي. هذا النظام الفعلي كان يستخدم النظامين الآخرين لأغراض متعددة، إما لتبرير أفعاله، أو لمواجهة خصومه. هنا يمكن أن نفهم دور عائلة القذافي والرجال الأبرز في عائلته، إضافة إلى ما عرف "برجال الخيمة"، وهم الأشخاص المنتمين للدائرة المقربة من نظام القذافي من أفراد عائلته وقادة قبيلته، وبعض أعضاء مجلس قيادة الثورة المنحل، وبعض الشخصيات البارزة الموالية، ورؤساء الأجهزة الأمنية، وأبرز قادة القبائل، وأعضاء من اللجان الثورية.[1]

كان القذافي يريد بناء دولة بطريقة ترضي طموحاته الشخصية، وتشفي غروره باعتباره حكيماً ذا بصيرة، أو نبياً برسالة أيدولوجية، أو فلسفة بوسعها علاج المشاكل البشرية كلها، قاد ليبيا في مغامرة شاملة، مدعياً تطبيق الديمقراطية المباشرة، ومدعياً أن النظام الذي بناه هو نظام سلطة الشعب بامتياز، ومع ذلك لم يعد كونه مجرد قناع لحكمه الاستبدادي الذي لا يطيق أي معارضة، ويرفض حرية التعبير. كل هذه التراكمات دعت النخب الليبية للخروج في ثورة البحث عن الحرية السياسية والاجتماعية والثقافية.[2]

2.3.3 المثقف الليبي والثورة

كان من السهل اكتشاف مدى سخط الكثير من المثقفين على نظام الاستبداد والدكتاتورية في ليبيا من خلال الثورة التي قادها وشارك فيها منذ انطلاقتها نخبة من نشطاء حقيوقيين ومحامين وقضاة وأكاديميين وصحفيين وأطباء ومواطنين متعلمين وطلاب جامعات ومعاهد ونشطاء شبابيين من روّاد وسائل التصال الحديثة، ومواقع التواصل الاجتماعي. وكان واضحاً من خلال تحليل شعارات الثورة ومطالب المحتجين مدى تأثر المجتمع الليبي بالبذور الثقافية التي زرعها المثقف الثوري في وجدان الشارع في ليبيا.

---

[1] شلقم، عبد الرحيم: **أشخاص حول القذافي**،ط1، الفرجاني ومدارك للنشر، بيروت وطرابلس، 2012، ص 23-25

[2] الصواني، يوسف واخرون: **الربيع العربي، الانتفاضة والاصلاح والثورة**، ط1، منتدى المعارف، بيروت،2013، ص126-128

المثقف الثوري في ليبيا لم يكتف بنقد النظام الليبي المستبد، وتوعية الشباب بواجبات السلطة وحقوق المواطنين، ولم يكتف بالتحريض على نقل تجربة تونس ومصر اللاتي الهمتا الثورة الليبية والثوار الليبين، بل كان المثقف مشاركاً أساسياً، وقائداً لصفوف الثوار، واستثمر الكثير من إمكانياته لمحاولة جلب نظر المجتمع الدولي للأحداث المتعاقبة على البلاد، وساهم بتشجيع القوى الدولية للتدخل لحد العمليات الإجرامية التي قام بها نظام القذافي وجيشه.[1]

شهدت الثورة الليبية غياب المثقف المحافظ، الذي يدافع عن كيان الدولة، أما المثقف الثوري فقد سعى لتحقيق أمرين أساسيين[2]:

1. الانسجام والتعاون والتكامل بين قادة المعارضة داخل وخارج ليبيا على حد سواء بفاعلية، وظلوا متحدين بالهدف الرئيسي وهو الإطاحة بالقذافي ونظامه.

2. جعل المجلس الوطني الانتقالي صلة التنسيق، حيث تم العمل على تغذية شرعيته من خلال التشكيل العلني للمجالس والائتلافات المحلية في المدن والمناطق المحررة، أو من خلال المجالس السرية في باقي البلاد. وتولى هذه المجالس مجموعة من المهنيين ومحامي الطبقة الوسطى والمعلمين والأطباء وطلبة الجامعات وغيرهم ممن أوكلت لهم مهمة تنظيم التمرد وإدارة الخدمات.

على الرغم من إعلان المجلس الوطني الانتقالي أنه يمثل الشعب بأكمله، إلا أن المجالس المحلية هي التي قادت الثورة الليبية في المناطق التي أعلنت ولاءها للمجلس الوطني الانتقالي، وبقيت الثورة الليبية شأناً لا مركزياً بامتياز، وصارت المجالس المحلية والعسكرية والإئتلافات الثورية مستقلة، وجعلت جغرافيا ليبيا الاتصال المباشر مع المجلس الوطني غاية في الصعوبة، فظهر بالجهة المقابلة للثوار ظاهرة "المؤتمرات القبلية"[3]، والتي جاءت رداً من القبائل على

---

[1] الصواني، يوسف واخرون: **الربيع العربي، الانتفاضة والاصلاح والثورة**، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق

[3] في رد على المؤتمر الذي عقدته "المجالس المحلية الليبية لدعم المجلس الوطني الانتقالي، خلال يومي 10و11 أيار/مايو 2011، في الامارات ثم قطر، نظم النظام الليبي يوم 11 أيار/مايو في طرابلس ما سماه "المؤتمر الوطني لشيوخ قبائل ليبيا"، ورجح الاعلام الرسمي أن حوالي الفي قبيلة شاركت بهذا المؤتمر الداعم للدولة.

مؤتمرات المجالس المحلية الليبية الداعمة للمجلس الوطني، وكانت مهمة المؤتمرات القبلية عقد لقاءات دورية تصدر بيانات الموالاة وإشارات التأييد للنظام ورفض الاصطفاف وراء الثـــوار، متسلحة بعدة ذرائع أهمها رفض التدخل الغربي.[1]

4.3 الثورة السورية

تمتلك سوريا خصائص تميزها عن كثير من دول الجوار، وتجعلها مختلفة عـــن كـــل الدول العربية من حيث طبيعة النظام، والخصائص الجيوسياسية، والعلاقات والتحالفات الإقليمية والدولية، وخلفيتها التاريخية. حيث تعتبر سوريا بلد مقاوم، مناهض للسياسات الأمريكية الغربية في المنطقة، وكانت سياستها الخارجية تحظى باحترام وتقدير كبيرين، فكثيراً ما وقفت مناصرة وداعمة للمقاومة اللبنانية والفلسطينية ومؤيدة لمنظمات عراقية تقاوم المشروع الأمريكي.

استطاع النظام السوري تحصين نفسه خارجياً من خلال شبكة العلاقات الوثيقـــة التـــي تربطه مع قوى مؤثرة جداً مثل روسيا والصين وإيران وحزب الله، وداخلياً من خـــلال ســـحق معارضيه، وإفقار البلد سياسياً واقتصادياً، بجعلها رهينة لعائلة واحدة. كل هذه الخصائص جعلت النخب السياسية الحاكمة تعتقد أنها ستكون بمنأى كبير عن كل ما تعرضت له الدول العربية.

لكن ما حدث على أرض الواقع كان مغايراً جداً، فشهدت الأراضي السورية ثورة شعبية بدأت بمظاهرات انطلقت ضد القمع والفساد وكبت الحريات، حيث قام بعـــض الناشـــطين مـــن المعارضة بدعوات على وسائل الاتصال الحديثة، وصفحات التواصل الاجتماعي وذلك في تحد غير مسبوق لنظام بشار الأسد، متأثرين بموجة الثورات العربية التي اندلعت في بعض بلـــدان الوطن العربي، إلا أن الجيش السوري واجه هذه الاحتجاجات بعمليات عسكرية واسعة.

1.4.3 عوامل اندلاع الثورة السورية

انصبّ تركيز الثوار في الأيام الأولى من الثورة السورية على الحرية، وكانت هتافـــات الشارع السوري كلها مهتمة بتحقيق هذا المطلب، وكانت تـــرى النخـــب الثوريـــة أن الحريـــة

[1] بوطالب، محمد نجيب: **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنـــة للثـــورتين التونســـية والليبية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012، ص 67-68.

ضرورة ملحّة في ظل سلطة استبدادية شمولية حظرت العمل السياسي لعقود كثيرة، واستحكمت الأجهزة الأمنية بكل شيء، وعملت على "تنميط" الشعب وفق منطقها، من الخطاب الموحد، والزي الموحد، والمؤسسات الموحدة، أي التي تخضع للأجهزة الأمنية، من النقابات إلى الاتحادات إلى المؤسسات، إلى كل فصائل وفعاليات وبرامج الدولة السورية.[1]

هناك أسباب وعوامل تراكمت على الشعب السوري جعلته يشعل نيران ثورته في وجه النظام الحاكم، ومن هذه الأسباب:

2.1.4.3 الشمولية والدكتاتورية وانعدام الحياة السياسية

منذ مجيئ حزب البعث عام 1963 إلى سدة الحكم توقفت معالم الحياة السياسية، وتقلص دور الشعب بكافة أطيافه بالمشاركة في قيادة البلاد وتوجيهها، فلا انتخابات ديمقراطية ولا امتثال لأوامر دستور، ولا فصل للسلطات، بل إن الحياة اختزلها في البداية الحزب الحاكم بأعضائه، ومن ثم أصبحت أسرة الرئيس هي محور الحياة السياسية وجوهرها.

واستطاع النظام الحاكم السيطرة على الطبقة الوسطى في المجتمع وتهميشها ومحاصرتها، من خلال ربطها بالأجهزة الأمنية المختلفة، كما حارب النظام النخب المثقفة في المجتمع، وأوجب على المفكرين والمبدعين أن تخضع نتاجاتهم للأجهزة الأمنية، وتأخذ مباركتها. وظلت هذه السياسية هي التي تسيطر حتى بعد مجيئ الرئيس بشار الأسد الذي وعد السورين بالكثير من الاصلاحات وأوهمهم بالديمقراطية والعدالة والحرية.[2]

3.1.4.3 تدهور الأوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر

تعتبر سوريا بلداً غنية بالموارد الطبيعية، فهي تحتوي سهولاً زراعية خصبة، ومياهاً وافرة للري، وتحتوي على الكثير من الأيادي العاملة الماهرة، إلا أن عملية سيطرة النظام على

[1] كيلة، سلامة: الأسباب غير الاقتصادية في الثورة السورية، عن الخبز والحرية، الجزيرة نت، 2014: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/2/28/

[2] التوبة، غازي: الثورة السورية، الأسباب والتطورات، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 2012: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-07-12.htm

هذه الأراضي ومصادرة جزء كبير منها بحجة الاستخدام العام، جعل الكثير من المزارعين يتركون أراضيهم، ويهاجرون لطلب الرزق في ضواحي المدن.

توصل التقرير الوطني الثاني عن الفقر وعدالة التوزيع إلى زيادة نسبة السكان الفقراء، فوفق تقديرات عام 2010 فإن حوالي 7 مليون نسمة، أي ما يعادل (34.3) بالمئة من إجمالي السكان، أصبحوا تحت خط الفقر، وأن معدل البطالة وصل إلى (16.5) بالمئة، أي حوالي (3.7) مليون نسمة عام 2009، وقد انخفضت قدرة الناس الشرائية بحوالي (28) بالمئة خلال الأعوام العشرة الماضية، وتدنت نسبة استهلاك القوى العاملة إلى (24) بالمائة من الدخل الوطني.[1]

بالإضافة إلى هذه الصورة القاتمة للواقع الاقتصادي السوري، من تفشي البطالة وتدني مستوى المعيشة وانخفاض القدرة الشرائية وانتشار الفقر، فإن الحياة الاقتصادية مليئة بالفساد، فلا بد من الرشوة من أجل إنجاز أية معاملة، ولا بد من إذلال المواطن نفسه أمام أجهزة الأمن، حيث أن أغلب المعاملات اليومية مرتبطة بالأجهزة الأمنية.

3.1.4.3 انعدام الكرامة وتفشي الظلم

المواطن السوري كانت كرامته معرضة للامتهان طوال فترة الاستبداد، فهو معرض للاعتقال في أي وقت، ومعرض للتنكيل به دون أي لائحة اتهام، ودون توفير أي ظروف إنسانية، وقد يقضي في السجن فترات طويلة دون تحديد مكانه لأهله، وقد يتوفاه الأجل دون معرفة ظروف وفاته، وهذا ما حدث مع الآف السوريين.

كما عانى المواطن السوري من تفشي الظلم وانعدام المساواة، فلا يستطيع الوصول إلى حقوقه بأي مجال كان، بشكل متساوٍ مع المواطن الآخر من أبناء الطائفة العلوية. وربط النظام كل عوامل الحياة بالأجهزة الامنية، فتعددت الأجهزة الأمنية وأصبح عددها (17) جهازاً، وبلغت ميزانيتها ضعف ميزانية الجيش السوري، فشكلت هذه الأجهزة إخطبوطاً أحاط بالمواطن

[1] التوبة، غازي: **الثورة السورية، الأسباب والتطورات**، مرجع سابق.

السوري، وأحصى أنفاسه وحاسبه على كل تحركاته وسكناته، وبث الرعب والخوف اللامحدود في كل كيانه.[1]

2.4.3 المثقف السوري والثورة

من السهل على أي متتبع للثورة السورية اكتشاف دور النخبة المثقفة السورية فيها، فلم يقتصر دور المثقف السوري على السير في ركب الثورة، بل كان له دوراً بارزاً، إن لم يكن الدور الأبرز في التنظير للثورة، حيث ظهرت قبل الثورة معالم الصدام العنيف الذي حدث بين المثقفين الثوريين في سوريا، الذين وجهوا النقد للنخب السياسية الحاكمة، ونادوا بضرورة إصلاح المنظومة السياسية في الدولة، وطالبوا بالعدالة والكرامة والحرية، من خلال كتاباتهم ومؤلفاتهم وأعمالهم الأدبية والفنية. وكثيراً ما رد النظام الحاكم في سوريا على اجتهادات المثقفين بالعنف، فحاربهم بشتى الطرق، من نفي وإبعاد واعتقال ومحاصرة إلى قتل في أحيان كثيرة.

لم يكتف المثقف السوري بالتنظير لاندلاع ثورة شعبية ضد النظام السياسي، بل كان له منذ انطلاقتها دوراً كبيراً في قيادة التشكيلات المعارضة التي ظهرت على الساحة، وأعلن الكثير من النخب المثقفة انحيازهم التام إلى صفوف الحراك الثوري ودعمهم لمطالب الثوار المشروعة والمتمثلة في الحرية والكرامة وبناء الدولة الديمقراطية. كما أن رفض القمع والإقصاء وإدانة استخدام القوة العسكرية ضد المتظاهرين العزل وسقوط العديد من القتلى والجرحى كانت فاتحة لتحرك جزء آخر من المثقفين السوريين، وشهدنا مع تطور الأحداث عدداً من اللقاءات والاجتماعات دعا إليها مثقفون سوريون لتغليب لغة العقل والحوار ونبذ العنف وتعزيز روح التضامن والوحدة الوطنية، تزامنت مع إصدار بعض البيانات والرسائل والعهود الوطنية، حملت أسماء أدباء وشعراء وفنانين من مختلف المدن السورية.[2]

---

[1] زيتونة، رزان: سوريا، الثورة اليتيمة، الجزيرة نت، 2015: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/3/11/

[2] وجيه البني، أكرم: المثقفون السوريون والثورة، الجزيرة نت، 2013: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2013/1/7

إن من أهم أسباب عدم مقدرة المثقفين السوريين على الإجماع على قيم وطنية مشتركة، تكون بمثابة خارطة طريق للمرحلة الانتقالية، هي القطيعة الكبيرة التي حدثت بين قطبي الثقافة السورية والتي انقسمت إلى معسكرين:

1. معسكر المثقف الثوري، الذي تمسك بخيار الثورة، وأصبح يحارب الآخر بشتى السبل، وصار يبرر للثورة وللثوّار كل المحظورات، ولم يلعب الدور النقدي تجاه ثورته ولم يلتفت إلى أخطائها، من إجرام وقتل واستباحة وهدر وتخريب بمعالم الدولة.

2. معسكر المثقف المحافظ، والذي لا يزال أسيراً لشعارات مواجهة الصهيونية، وتحرير الأرض، ومحاربة المؤامرات والأخطار التي تحيكها الدوائر الاستعمارية، ويعتبر الحفاظ على ما يسمى "حالة الممانعة القائمة" مكتسباً وطنياً وقومياً، والذي يرى أن ما يجري هو تنفيذ لرؤية أمريكية قديمة عن "الفوضى الخلاقة" مستنداً إلى ما صارت إليه أحوال البلاد، وإلى الإرباكات والتوترات التي تعاني منها دول الثورات العربية الأخرى، كي يطعن بمشروعية الثورة وبأنها جالبة للاضطرابات والفوضى للبلاد.[1]

[1] وجيه البني، أكرم: **المثقفون السوريون والثورة**، مرجع سابق.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

1.4 الخاتمة

شكلت مرحلة ما بعد الثورات في العالم العربي حالة فريدة إذ ترك المثقفون العرب جدليات الثورات وشعاراتها وتحولوا إلى مربع السلطة، وهذا كان مشهداً عاماً في كل ثورات العالم العربي، ويعزوا البعض ذلك إلى سببين رئيسيين:

- **الأول:** هو خيبة أمل المثقفين العرب من قدرة الثورة على حسم الخلاف مع النظام القديم، إذ أن الثورة في دول العالم العربي أخذت منحيين، إما التصالح مع الأنظمة القديمة كما حدث في مصر وتونس، وإما استدامة حالة الاقتتال كما هو المشهد في سوريا وليبيا، ففي الحالة الأولى شعر المثقف العربي أنه مجبر على الانحياز لأيدولوجيته، وفي الحالة الثانية وجد المثقف العربي أنه جزء من النظام السياسي سواءً المعارض أو نظام الحكم القديم.[1]

- **الثاني:** وهي الخصومة مع الإسلاميين، فالمشهد العام الذي أتت به ثورات الربيع العربي طغى عليها الأيدولوجية الإسلامية، وذلك من خلال فوز الإسلاميين في الحكم في أغلب دول الربيع العربي، أو حتى طغيان المشهد الإسلامي على حالة القتال في الثورات التي أخذت الطابع العسكري، مما دفع المثقفين العرب إلى الانحياز مرة أخرى لأيدولوجيتهم وصعّد من حدة الخلافات حول طبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي يفترض أن تبنيه الدوله العربية ما بعد الثورة.[2]

كما أن الباحث يرى أن الإشكالية الأساسية التي واجهت المثقفين بعد الثورة كمنت في ما يمكن تسميته المناطق الرمادية للاتفاق قبل الثورة، فقد شهدت مراحل ما قبل الثورات إجماعات

---

[1] البكيري،نبيل: أزمة المثقف العربي، الجزيرة نت،2015: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/12

[2] العناني، خليل: مازق المثقف العربي بين الثورة والسلطة، جريدة الحياة، 7 يناير /2014: http://alhayat.com/Opinion/Writers/375535

على قضايا عدة أدت إلى فرز المثقفين العرب إلى فئتين رئيسيتين: المثقفين الإسلاميين، والمثقفين العلمانيين–المدنيين.

إلا أن مرحلة ما بعد الثورة كشفت عن التباين بين كلا الفئتين، وبدت في لحظة من اللحظات أن البون بين ما هو مثقف إسلامي ومثقف إسلامي آخر يبدو أكبر مما هو بين علماني وإسلامي، وبالذات على خط الإخوان المسلمين والسلفيين.[1]

الثورات العربية التي جمعت مختلف شرائح القوى السياسية ومثقفوا المجتمعات العربية على شعاراتها، من ناحية إسقاط الأنظمة السياسية الدكتاتورية، وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية، تحولت فيما بعد انتهاء الثورات إلى إشكالية كبرى تواجه مختلف قوى المجتمع. وبدا ذلك واضحاً في عدم الاتفاق على المرحلة الانتقالية وبالذات فيما يتعلق بالقضيتين المركزيتين: إدارة الدولة، وهوية الدولة.[2]

على صعيد إدارة الدولة شكلت الحالة المصرية والليبية مثالاً ناصعاً حول قضية عدم اتفاق القوى السياسية والمثقفين على مناهج وآليات حسم الخلافات السياسية وبالأخص السؤال المركزي فيما يتعلق بالعلاقة مع النظام القديم، ففي الحالة المصرية حدث تقارب كبير مع ما أطلق عليه النظام القديم، وهذا برز واضحاً سواءً في تشكيلة الحكومة، أو فيما أطلق عليه الاتفاقيات السرية بين جماعة الإخوان المسلمين والجيش، مستثنين بذلك القوى الثورية، وهنا انحاز المثقفون العلمانيون وبعض القوى والمثقفون الإسلاميون إلى تخوفاتهم من أن هذا الشكل من العلاقة يهدف إلى تحقيق هدف أساسي أُطلق عليه مصطلح "أخونة الدولة"، والمصطلح نفسه يشير إلى الانحياز الأيدولوجي بهدف تجييش القوى السياسية غير الإخوانية والمثقفين لتشكيل جبهة معارضة ضد كل ما لم توافق عليه القوى الثورية في إدارة الدولة المصرية.[3]

---

[1] السهلي، نزار: المثقف العربي مستشرقا، الجزيرة نت،2015: http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/5/

[2] حديث الثورة: هل تحقق مبادرات التسوية التوافق السياسي بمصر، قناة الجزيرة، 2015: https://www.youtube.com/watch?v=VD3iC2u8Qaw

[3] عبد الفتاح، نبيل: الثورة الدينية، ضرورة تجديد بنيات العقل والفكر، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2015: http://www.acrseg.org/38048

على مدار عام من حكم الرئيس المصري محمد مرسي تزعم المثقفون والنخب حالة التجييش سواء الإعلامي أو قيادة المظاهرات في الشوارع وكان الشعار الأبرز هو الأيدولوجيا، حيث أن شعار المعارضة الجديد تمثل في "يسقط حكم المرشد" و "يسقط حكم العسكر".[1]

لعب المثقفون دوراً بارزاً في مناهضة حكم الرئيس محمد مرسي، في مختلف محطات إدارة الحياة السياسية، حتى أن المثقفين والإعلاميين أصبحوا يأخذون طابعاً مغايراً للعمل الإعلامي، وأصبحت القنوات الإعلامية تأخذ الطابع التبشيري الذي يتحول فيه رجل الإعلام والمثقف من ناقل للخبر أو موجه للرأي أو ناقد للمشهد السياسي إلى ملقّن ومبشّر، حتى أن بعض مقدمي البرامج تحولت إطلالته الإعلامية للتحدث بطابع تلقيني توجيهي وتخويفي.[2]

هذه الحالة كشفت عن الدور الوظيفي للمثقف العربي في هذه المرحلة، حيث أن المثقف العربي لم يكن منحازاً إلى شعارات الثورة المصرية بمقدار انحيازه إلى أيدولوجيته القديمة وإعادة تحزيب الشارع بشكل يستدعي الفصام الأيدولوجي لمرحلة ما قبل الثورة.

هنا كان دائماً يحدث الخلط بين ما هو إدارة دولة وما هو ذو بعد أيدولوجي، فما كان يتهم به الإخوان سواء بعيد الرسالة التي وجهها مكتب الرئيس محمد مرسي إلى إسرائيل، أو عشية الإعلان الدستوري، كلها كانت تحتوي على خليط غير مفهوم من الادعاءات الأيدولوجية.

الهجوم الذي قام به الإعلاميون والمثقفون على الرئيس محمد مرسي كان مزدوجاً، فتارةً يتم الهجوم بدعوى أن نظام محمد مرسي لا يستطيع التعايش مع الإقليم، وتارةً أخرى يتم مطالبة الرئيس محمد مرسي بأن يكون حازماً، وفي الوقت نفسه تطالبه النخب والمثقفون بالتراجع عن الإعلان الدستوري.[3]

---

[1] حديث الثورة، أبعاد التصدعات بالجبهة الداعمة للانقلاب بمصر، قناة الجزيرة، 2015: https://www.youtube.com/watch?v=Mzm70R4HFgU

[2] المرجع السابق

[3] عبد الفتاح، نبيل: الثورة الدينية، ضرورة تجديد بنيات العقل والفكر، المركز العربي للبحوث والدراسات،2015: http://www.acrseg.org/38048

أما في حالة ليبيا فكانت الحالة أكثر تعقيداً، حيث أن القطيعة مع النظام القديم، والذهاب إلى الانتخابات وتشكيل البرلمان ومحاولات السيطرة الجغرافية، من خلال ما بات يعرف باسم برلمان طبرق، هذا قاد في النهاية إلى حالة من الاقتتال على أسس جغرافية ولكنها في الأساس نتيجة لعدم القدرة على إدارة الدولة وفقاً لمعادلة النظام القديم والنظام الجديد.[1]

أما القضية الأخطر والتي بنيت في كلا الحالتين فكانت فيما يخص هوية الدولة، حيث برزت القضية مبكراً في الثورة المصرية فمنذ الشروع بتشكيل لجنة الخمسين عام 2012 للإعداد للدستور المصري، ثار جدل كبير في أوساط النخب والمثقفين وكان جل هذا الجدل يتمحور حول هوية الدولة وبالذات موقع الإسلام في النظام السياسي المصري، وهنا ثار الجدل على عدة محاور:

المحور الأول: الإخوان–والسلفيين، فالإخوان والذين كانوا تبنوا مشروع الدولة المدنية، حدث خلاف بينهم وبين السلفيين حول مرجعية الدولة في مصر، فالفهم السلفي للدولة كان يقترب من الدولة الدينية، عكس ما كان يريده الإخوان إلى حد ما وهو دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية، علاوة على ذلك تمترس السلفيون حول القضايا الاجتماعية والحريات العامة. وهذا كان مدعاة لأولى بوادر الخلاف حول هوية الدولة المصرية.[2]

المحور الثاني: الإسلاميون والعلمانيون–الليبراليون، حيث أن العلمانيون الليبراليون رفضوا أن يكون الإسلام دين الدولة ولا حتى أن يكون الأزهر المرجعية الدينية للدولة، وأكدوا على علمانية الدولة، وهنا أخذ الجدل منحيين مركزيين، منحى الدولة الدينية والتخويف من هذا الاتجاه وبالذات على صعيد الأقباط، والمنحى الثاني وهو الحريات العامة، والتي سيطرت جدلياتها على المشهد العام في مصر بذريعة تقييد الحريات العامة ، وظلم الاقباط... الخ، ومما زاد من حدّة

---

[1] حديث الثورة: الأزمة في ليبيا وفرص التدخل الخارجي، قناة الجزيرة 2015: https://www.youtube.com/watch?v=I-fZyFXN8tA

[2] بن الشريف، خالد: توافق الاسلاميين مع العلمانيين، لماذا في تونس وليس في مصر، 5 أسباب تشرح ذلك، ساسة بوست، 2015: http://www.sasapost.com/islamists-agree-with-secular-why-not-in-tunisia-and-in-egypt-5-reasons-to-explain-to-you/

التغذية العدائية في هذه المرحلة هو تزعم التيار السلفي للنقاشات الإعلامية والنخبوية، ومحاولته تشييع مفاهيم أهل الذمة وما شابه ذلك.[1]

أما هوية الدولة في الحالة الليبية فقد أخذت منحى أكثر من ذلك حيث أن الانفصام الجغرافي، وحالة الاقتتال أدت إلى ظهور الجماعات السلفية الجهادية، وكذلك "داعش"، مما جعل المشهد العام يدور في فلك الصراع بين التطرف والاعتدال، والتطرف هنا هو التيار الإسلامي بكل توجهاته، والاعتدال هو الدولة العميقة.

ما كان معاكساً لذلك فهو الثورة التونسية حيث شهدنا أن هناك حالة مغايرة لمخرجات الثورات العربية بمختلف أشكالها، وهذا يعود لعدة أسباب:

أولاً، أن النخب السياسية استطاعت منذ اليوم الأول أن تبني منظومة من الآليات تتفق من خلالها على إدارة الدولة بعد الثورة ومن خلال التصالح النخبوي بين الإسلاميين ممثلين بحركة النهضة التونسية، وغيرهم ممثلين بالمنصف المرزوقي، علاوة على إنشاء المجلس التأسيسي وليس البرلمان كما حدث في ليبيا ومصر.[2]

كما أن النظام الثوري الجديد لم يتصالح مع القوى المتطرفة وبالذات مع السلفية الجهادية، بل حاربها وبقوة، وهذه الحالة قوضت من إمكانية اتهام الثورة والنظام الثوري بدعم الإرهاب سواء اجتماعياً أو سياسياً.

أما فيما يخص هوية الدولة فقد جاء الحسم مبكراً من قبل حزب النهضة، حيث رفضت النهضة تضمين الاستفتاء سؤال اعتبار الدين الإسلامي مرجعية الدولة.[3]

---

[1] بن الشريف، خالد: **توافق الاسلاميين مع العلمانيين، لماذا في تونس وليس في مصر، 5 أسباب تشرح ذلك**، مرجع سابق.

[2] فرجاني، فتحي: تونس، ترتيب اوضاع ما بعد انتخابات الرئاسة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014: http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/201412311240557079 4.htm

[3] المرجع السابق

ثانياً، تمثل في حالة التصالح مع النظام القديم والدولة العميقة، فما ميز الثورة التونسية أن النظام الثوري، لم يتصالح مع النظام القديم في الأيام الأولى للثورة، وهنا حافظ النظام الثـــوري علـــى القوة الثورية الحاضنة له وعدم تفسخها، وكذلك على متانة الدعم الجماهيري، ولكن حالة الفصام لم تدم إلى مالا نهاية، إذ إنه سرعان ما تمت المصالحة مع النظام القديم وتم الغاء قانون العزل السياسي والذي بموجبه أُجريت الانتخابات التشريعية والرئاسية الثانية في تونس.[1]

على الرغم مما ذكر من أسباب حالت دون أن يلعب المثقف العربـــي بعـــد الثـــورات العربية دوراً مجسداً لشعارات الربيع العربي كما عبر عنها الشارع، وأن يحولها إلى قيم تجمع عليها الشعوب العربية وتتحول إلى ممارسة شعبية وجماهيرية، نجد أن هناك من يرى أن ذلـــك يعود كذلك إلى أسباب أخرى لا تعود فقط إلى المثقف العربي بصفته الذاتية وإنما هناك مجموعة من العوامل الأخرى التي أحدثت جملة من التحولات في المجتمعات العربية وأدت إلى تهمـــيش دور المثقفين العربي.[2]

حيث أطلق عليها البعض معالم المجتمعات العربية المعرفية بعد الثـــورة، والتـــي تـــم إجمالها في أربع معالم معرفية أساسية شكلت ملامح للمجتمعات العربية بعد الثـــورات وأثـــرت بشكل أساسي في دور المثقفين العرب ومن أبرزها:[3]

1. انتهاء دور المثقف التقليدي لحساب دور الناشط السياسي، فقد غاب أو غُيّب دور المثقـــف التقليدي، الذي كان يقوم على تقديم رؤية نقدية لأحوال المجتمع والشأن العام، بغض النظر عن تباين هذه الرؤى، وبالتالي تتحول هذه الرؤى إلى بوصلة لفئة معينه تهدف إلى تحويلها إلى برنامج عمل وطني وتغيير السياسة العامة وفقاً لهذه الرؤية.

---

[1] محمد، عبد العليم: الثورة المصرية واستئناف مشـــروع النهضـــة، المركـــز العربـــي للبحـــوث والدراســـات،2015: http://www.acrseg.org/37882

[2] المرجع السابق

[3] برنـــامج الخلـــيج العربـــي للتنميـــة: النخبـــة والثـــورة – اســـباب انهيـــار الانظمـــة السياســـية .21 ينـــاير 2013: http://agfund.org/?opinion

أما الناشط السياسي فقد مثل كل الأعمار، وتكمن قدرته في حشد الجماهير لمعارضة السلطة القائمة، بغض النظر عن الأيدولوجية التي تتبعها الجماهير، والمهم فقط هي القدرة على الحشد والاستمرار.

2. ظهور فئة الحشود الجماهيرية، وهي التي تتبع استراتيجية عدم قدرة الأمن على تفريقها أو حسم الموضوع معها، وهي تأخذ طابع عدم المركزية بهدف عدم إتاحة الفرصة للسيطرة عليها، وهذا أضعف دور المثقف في توجيه دفة الفعل أو إبراز رؤية محددة توجه الحشود.

3. بروز التناقض بين الشرعية الثورية والشرعية الديمقراطية، حيث أنتجت الثورات شرعية الميادين، وهنا حدث خلط وإرباك كبير أثناء المرحلة الانتقالية في فهم القيادة وفي ترتيب الأولويات، حيث أبقت الميادين على سلطتها مقابل السلطة الرسمية.

4. إصرار الجماهير على المشاركة في صنع القرار والرقابة على تنفيذه والاعتراض المباشر عليه، وهذا كان سمة الاستمرار في الميادين، والتحدي الصارخ للقرارات التي تتخذها القيادة السياسية على مدار المرحلة الانتقالية.

كما يذهب البعض إلى أن زمن الثورات العربية قد تجاوز المثقف العربي بحيث أن المثقف العربي لم يعد المصدر الأساسي للمعرفة أو المعلومة أو منطلق التحريض والتعبئة[1]، فدخول وسائل التواصل الاجتماعي على جيل الشباب العربي، أحدث مجموعة من الآثار في الحياة العامة ومن أبرزها الثقافة الجاهزة والسريعة، فوسائل التواصل الاجتماعي تقدم رأياً صريحاً، وسرعة متناهية، كذلك عدم القدرة على الاحتكار المعرفي فما تقدمه اليوم وسائل التواصل الاجتماعي تجعل المعرفة والتعدد والتنوع في مصادرها قضية في غاية السهولة، إضافة إلى ذلك فإنه يصعب اليوم بناء وتشكيل الهوية المتاني بالشكل الذي دأب عليه المثقفون على مدار العقود السابقة.[2]

[1] الحروب، خالد: نظرة على واقع المثقف العربي: المثقفون والثورات العربية، مركز افاق، 2015: http://aafaqcenter.com/post/602

[2] الحمامصي، محمد: استفاقة المثقف التنويري في مصر، الجزيرة نت، 2015: http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2011/3/6/

2.4 الاستنتاجات

على الرغم من أنه يصعب إحصاء أدوار المثقف والنخبة في العالم العربي، نتيجة لأنه لم تكن هناك أي دراسات إحصائية وقفت على أدوار المثقفين، وكذلك من الصعب الحديث عن المثقفين وكأنهم كتله موحدة، حيث أن هذا يخالف منطق الأشياء أصلاً ويناقض الواقع أو حتى الدور الوظيفي وطبيعة النخب والمثقفين والذين يفترض أن لا يكونوا موَحّدي الموقف تجاه القضايا المجتمعية نتيجة لعدة اعتبارات، إلا أن الدور الأساسي الذي أُنيط بهذا البحث تمثل في دراسة عدم قدرة المثقفين على تجسيد قيم الثورات العربية لتصبح شعاراً للمجتمعات العربية بمختلف أطيافها السياسية وقواها المجتمعية كما حدث مع الثورة الفرنسية، أو الثورة البلشفية واللتان جسد مثقفوها شعارات الثورة للتحول إلى قيم عامة للمجتمعات الثورية نفسها، ومن ثم تم تعميمها كقيم عامة للشعوب والإنسانية.[1]

وخلصت الدراسة بعدة استنتاجات أبرزها:

أولاً: لا يمكن استثناء العوامل الموضوعية التي تشكل المثقف العربي في ظلالها، كالتقسيمات البنيوية للمجتمعات العربية، وطبيعة الدولة العربية وتعقيدات بنيتها وتشكيلها عبر العصور التاريخية.[2]

ثانياً: العلاقة المتبادلة تاريخياً بين المثقف العربي والسلطة السياسية، والتي دائما حسمت الصراع لصالح السلطة السياسية من خلال سيطرتها على الفضاء السياسي العام في المجتمع والنظام السياسي، ولذلك تحول دور المثقف العربي إلى المثقف الوظيفي المدافع عن السلطة السياسية، أو المثقف المضطهد من السلطة السياسية، أو المثقف المنعزل عن السياسية والموجه جل طاقته للعوامل الثقافية والنقدية.

---

[1] باشطح، ناهد: المثقفون في الأزمات، العربية نت، 2015: http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2015/04/12/

[2] حديث الثورة: مآلات الاوضاع في سوريا، قناة الجزيرة، 2015: https://www.youtube.com/watch?v=QJsaHHY_EXA

ثالثاً: لا يمكن استثناء التحولات الكبرى التي عصفت بالمجتمعات العربية على أبواب الثورات العربية، والتي تجاوزت دور المثقف التقليدي، الموجه للفعل أو المحرض على قيم معينة.

رابعاً: على الرغم من الانتقادات الكبيرة والمتعددة للدور الذي كان على المثقف العربي أن يلعبه من تجسيد قيم الثورة والحفاظ عليها، إلا أنه من المبكر حسم هذا الخلاف حيث أن الحالة الثورية ما زالت مستمرة، سواء على صعيد الاستمرارية السياسية وتفاعلاتها، أو على مستوى الصراع القيمي المجتمعي، ولذا نشهد بوادر لنمو ثقافي جديد في العالم العربي بعد الثورات نتيجة لشعور المثقفين والنخب والشارع على حد سواء لمنتجات الثورة المضادة.

خامساً: لم يستطع المثقفون العرب في مرحلة ما بعد الثورات العربية أن يقلعوا عن التمفصل الأيدولوجي الذي ساد حقب ما قبل الثورات العربية، وهذا مرده يعود إلى سنوات التمفصل الأيدولوجي طويلة الأمد والتي امتدت إلى أكثر من عشرة عقود مقارنه بعمر الثورات التي لم تتجاوز الأربع سنوات، إضافة إلى عنصر أساسي وهو قوة الدولة العميقة في العالم العربي خاصة الجيش، الذي بدا الأكثر تنظيماً بعيد الثورات وتفتت القوى المجتمعية، ولذا استطاع النظام توظيف القوى المتناثرة وتفتيتها أكثر ليسهل عليه السيطرة عليها وتوظيفها، وهذا بدا واضحاً في مصر بعد ثورة ثلاثين من يوليو حيث استطاع الجيش أن يوظف القوى الدينية والسياسية والاجتماعية، وحتى عند شعورها بحالة التوظيف لاحقاً لم تستطع أن تشكل قوة مضادة للجيش، وأصبحت إما مستهدفة أو معارضة، معارضة ناعمة دون تأثير في مسار السياسة العامة.

سادساً: أظهرت الثورات العربية أن القوى الإسلامية هي أقدر قوة جماهيرية على تنظيم المجتمع، وهذا شكّل في نفس الوقت عنصر إضعاف مزدوج، فالإسلاميين لم يستطيعوا أن يشكلوا تحالف نخبوي مدافع عن قيم الثورة، وفي الوقت نفسه شكلت الخلافات الأيدولوجية القديمة مصدراً للخلافات بين النخب والمثقفين فتمت التضحية بقيم الثورة مقابل الانحياز للأيدولوجيا القديمة.

سابعاً: أظهرت الثورات العربية أن تقسيم المثقفين إلى إسلاميين وليبراليين هو تقسيم غير دقيق، حيث أن الخلافات بين الإسلاميين في الحكم هيمنت أكثر من الاتفاقات والانسجام بينهم.

ثامناً: كشفت الثورات العربية عن عجز المثقف التقليدي، ولكن في الوقت نفسه لم يظهر مثقف جديد يستطيع أن يملأ الفراغ، وبالذات إذا تحدثنا عن فئة الشباب بكل ما تعني الكلمة من متغيرات في الوعي سواء من ناحية مصادر التوعية والتحريض، أو حتى من ناحية الشعور بالدور، فبقيت شريحة الشباب غير قادرة على إنتاج طبقة مثقفة تمثل تطلعاتها، وهذا ما كشفت عنه مختلف الانتخابات في العالم العربي حيث لم نشهد حضوراً للشباب كما كان المشهد أثناء الثورات، وحتى عندما تم تجاوز دور الشباب لم نشهد كذلك طبقة ومثقفين تفرزهم شريحة الشباب ويكون لهم حضور.

3.4 التوصيات

على صعيد المثقفين

توصي الدراسة طبقة المثقفين بالإقلاع عن الدور الوظيفي الذي وضعهم به النظام السياسي أو الأحزاب السياسية، حيث أن أول من سيدفع ثمن هم المثقفون فهم المتهم الأول في إخفاق الشعوب في تحقيق غاياتها وتطلعاتها، فتغييب دورهم سواءً قصراً أو بإرادتهم بطرق غير مباشرة هذا يعني أن الانتقادات ستوجه لهم من كل الأطراف.

كما أنه وعلى الرغم من أهمية تحول المثقف من الدور التوعوي التثقيفي الناقد إلى دور الناشط السياسي إلا أنه في الوقت نفسه، ما يعاب على المثقف هو تمترسه خلف أيدولوجيته، وبالتالي بهت دوره وسلبت منه أبرز عناصر قوته وهي الموضوعية والانحياز لقضايا المجتمع العامة، ولذا توصي الدراسة تشكيل تكتل نخبوي عربي، من خلال ميثاق شرف يجسد القيم المشتركة للشعوب العربية، خاصة في ظل ما تعاني منه الأقطار العربية اليوم من إشكاليات بحاجة إلى استنهاض كافة عناصر القوى المجتمعية، وهنا مطلوب من المثقفين الانحياز إلى اجتراح حلول للمشاكل والقضايا التي تواجه المجتمع، فلم تعد قضايا المجتمع متعلقة بتحقيق

الاستقرار التقليدي في الدولة، والذي لطالما طالبت القوى السياسية المثقفين الانحياز على النظام والسلطة السياسية من أجل تحقيق الاستقرار.

عدم الاستقرار اليوم يعود إلى جملة من الإشكاليات واضح أنها تتعلق بالعقد الاجتماعي والسياسي للدولة العربية، وهنا لا يمكن لأي جهة أن تتقدم وتضطلع بدور بارز في تشكيل العقد الاجتماعي والسياسي في قالب الإرادة العامة إلا المثقفين.

على صعيد النظم السياسية والأحزاب

إن ما تعاني منه الدول العربية منذ الاستقلال يتمثل في عدم المقدرة التنموية للدول العربية، وهذا الذي حول الدول العربية إما إلى دول فاشلة بكل معايير التقييم الدولي للفشل، أو أنها على طريق الفشل، ومن هنا مطلوب من الأنظمة السياسية والأحزاب، أن تمنح المثقفين المساحة الكافية لتقديم الحلول للقضايا المجتمعية العامة، فالإبقاء على الدور الهامشي والاستدعائي للمثقف متى شاء رجل السياسية لن يقود إلا إلى أن يتحول المثقف من عنصر أساسي في النهضة المجتمعية إلى عنصر مساعد إلى تسريع عملية الإفشال.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

الأحمر، المولدي: **الجذور الاجتماعية للدولة الحديثة في ليبيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008

أسبر، أمين: **تطور النظم السياسية والدستورية في سورية 1946-1973**،دار النهار للنشر، بيروت، 1979.

أومليل، علي واخرون: **المثقف العربي، همومه وعطاؤه**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1، 1995.

بركات، نظام واخرون: **مبادئ علم السياسة**، ط2، دار الكرمل للنشر والتوزيع، عمان، 1987.

بشارة، عزمي: **الثورة التونسية المجيدة، بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت، 2012.

بلقزيز،عبد الاله: **الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، العوائق والممكنات**، في علي خلفية، الكواري، وآخرون (**المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي (19) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

بن عاشور، رافع: **المؤسسات و النظام السياسي التونسي**، ط2، تونس،مركز النشر الجامعي، 2009.

بوطالب، محمد نجيب: **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر، دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

الجمل، مايسة: **النخبة السياسية في مصر، دراسة حالة النخبة الوزارية**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

حرب، علي: **أوهام النخبة أو نقد المثقف**. ط2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1998.

الحكيم، يوسف: **سورية والعهد الفيصلي**، ط2، دار النهار للنشر، بيروت، 1980.

الحمايدي، حمدي: **تطور الوعي القومي في المغرب العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

الذوادي، زهير: **الإصلاحية الوطنية التونسية من الإصلاح السياسي إلى الإصلاح الثقافي والاجتماعي**، ط1، تونس، الأطلسية للنشر، 2010.

الربيعي،صاحب: **الصراع والمواجهة بين المثقف والسياسي**، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، ط1، 2010.

سعيد، ادوارد: **المثقف والسلطة**، ترجمة محمد عناني، ط1، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.

سلامة، غسان: **المجتمع والدولة في المشرق العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.

شاهين، عماد الدين واخرون: **الربيع العربي، الانتفاضة والاصلاح والثورة**، ط1، منتدى المعارف، بيروت،2013.

شرابي،هشام: **النظام الأبوي واشكالية تخلف المجتمع العربي**،ط2 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.

شلقم، عبد الرحيم: **أشخاص حول القذافي**، ط1، الفرجاني ومدارك للنشر، بيروت وطرابلس، 2012.

الشيخ، محمد: **المثقف والسلطة، دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر**، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1991.

صالح، فخري: **الثورات العربية، المثقفون والسلطة والشعوب**، ط1، دار العين للنشر، القاهرة، 2013.

الصغير، عمير علية واخرون: **الربيع العربي، الانتفاضة والاصلاح والثورة**، ط1، منتدى المعارف، بيروت،2013.

الصواني، يوسف واخرون: **الربيع العربي، الانتفاضة والاصلاح والثورة**، ط1، منتدى المعارف، بيروت،2013.

طحان، محمد: **المثقف وديمقراطية العبيد**، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، ط1، 2002.

العالم الحضيري، أحمد الدردير بن محمد: **المسلك والريحان في ما احتواه عن بعض أعلام فزان خلال الفترة ما بين القرن التاسع والثالث عشر الهجري**، طرابلس، الشركة العامة للورق والطباعة، 1996 .

العودات، حسين: **المثقف العربي والحاكم**، ط1، دار الساقي للنشر، بيروت، 2012.

غليون، برهان واخرون: **المثقف العربي**، همومه وعطاؤه، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1، 1995.

فرات، محمد حرب: **الحياة الحزبية في سوريا، دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها بين 1908-1955**، دار الرواد، دمشق، 1955.

قاسم، عبد الستار: **قبور المثقفين العرب**، ط1، مكتبة النجاح، نابلس، 2006.

ليلة، علي: **الأمن القومي العربي في عصر العولمة، تفكيك المجتمع واضعاف الدولة، الكتاب الثاني**، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2012.

ليلة، علي: **الشباب والمجتمع، القضايا والمشكلات**، ط1، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2008.

ليلة، علي، واخرون: **الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2012.

مكة، ثروت: **النخبة السياسية والتغيير الاجتماعي، تجربة مصر 1952-1967**، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 2005.

النقيب، خلدون: **الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.

هلال، جميل: **تكوين النخبة الفلسطينية، منذ نشوء الحركة الوطنية الفلسطينية إلى ما بعد قيام السلطة الوطنية**،ط1، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2002.

الهمامي، حمّة: **المجتمع التونسي: دراسة اقتصادية اجتماعيـــة**، ط 1، تونس: صـــامد للنشـــر والتوزيع ، 1989.

المجلات

بشارة، عزمي: ***عن المثقف والثورة***، **مجلة تبين**، المركز العربي للأبحاث والدراسات،ع4، ص (127-142)، 2013.

زهران، سعد: ***مدخل لفهم الأحزاب السياسية في مصر***، **مجلة الفكر الإستراتيجي العربـــي**، ع 28، نيسان 1989.

الصواني، يوسف: ***ليبيا بعد القذافي: الديناميات المتفاعلة والمســتقبل السياســي***، **المســتقبل العربي**، العدد395، 2012.

محمد، عمر: ***السياسي والمثقف في العالم العربي، من يؤثر ومن يتأثر***، **مجلــة الدبلوماســي**، العدد 44.

المراجع الالكترونية

أحمـــد، يحيـــى: لمـــاذا بـــاع المثقـــف نفســـه، الحـــدث نيـــوز،(2013): http://www.alhadathnews.net/archives/71485

اسماعيل، زهير: محنة المثقف العربي وتجلياتها في تجربة الثـورة، الجزيـرة نـت،(2015): http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/6/3/

البازي، خالد: شـمولية الجمعيـة العربيـة الثقافيـة، وكالـة الأصـمعي الثقافيـة، (2014): http://www.alasmay.com/?p=1751

باشـــطح، ناهـــد: المثقفـــون فـــي الأزمـــات، العربيـــة نـــت، (2015): http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2015/04/12/

برنامج الخليج العربي للتنمية: النخبة والثورة – اسباب انهيار الانظمـة السياسـية .21 ينـاير 2013: http://agfund.org/?opinion

بشارة، عزمي: استعجلتم الانتخابات والدستور وأطلتم الطريق، مجلة العصر، 2013:
http://alasr.me/articles/view/14206
بشارة، عزمي: الدولة الريعية والديمقراطية المعاقة، هل يحتاج العالم العربي الى طاعون وزلزال، عرب48،(2010):
http://www.arab48.com/?mod=articles&ID=50788
بشارة، عزمي: حديث الثورة، عزمي بشارة يحلل المشهد المصري، قناة الجزيرة، 2013:
http://www.youtube.com/watch?v=ZyLvavHLJ80
بشارة، عزمي: في العمق، مآلات التغيير في المنطقة العربية، ج1، قناة الجزيرة،2014:
https://www.youtube.com/watch?v=Tcu6uK64T_s
بشارة، عزمي: محاضرة المثقف والثورة، منتدى العلاقات العربية الدولية، الحي الثقافي، كتارا،(2013)
https://www.youtube.com/watch?v=V2clcrMgD7k
البكيري، نبيل: أزمة المثقف العربي، الجزيرة نت،2015:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2014/5/12
بن الشريف، خالد: توافق الاسلاميين مع العلمانيين، لماذا في تونس وليس في مصر، 5 أسباب تشرح ذلك، ساسة بوست، 2015:
in- http://www.sasapost.com/islamists-agree-with-secular-why-not-
/egypt-5-reasons-to-explain-to-you tunisia-and-in-
البني، أكرم، عن المثقف والتحديات الراهنة، مجلة النبأ، ع83،(2006):
http://www.annabaa.org/nbahome/nba83/019.htm
التوبة، غازي: الثورة السورية، الأسباب والتطورات، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، 2012:
http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-10-07-12.htm

الجابري، محمد عابد: المثقفون والديمقراطية، التطرف. لقاء خاص مع جريدة النهار البيروتية 8 ديسمبر 1998،(2015): http://www.aljabriabed.net/n15_01jabri.htm

جمال الدين، وائل: اقتصاد مصر ما بعد الثورة، أزمة طاحنة وتحد كبيرة، بي بي سي–القاهرة، 2013:

http://www.bbc.com/arabic/business/2013/01/130125_egypt_economy.shtml

الجميل، سيار: مفهوم المثقف العضوي، ودوره في التغيير، صفحة الدكتور سيار الجميل(2007): http://www.sayyaraljamil.com/Arabic/viewarticle.php?id=index-20071229-1312

حديث الثورة: الأزمة في ليبيا وفرص التدخل الخارجي، قناة الجزيرة 2015: https://www.youtube.com/watch?v=I-fZyFXN8tA

حديث الثورة: مآلات الاوضاع في سوريا، قناة الجزيرة، 2015: https://www.youtube.com/watch?v=QJsaHHY_EXA

حديث الثورة: هل تحقق مبادرات التسوية التوافق السياسي بمصر، قناة الجزيرة، 2015: https://www.youtube.com/watch?v=VD3iC2u8Qaw

حديث الثورة، أبعاد التصدعات بالجبهة الداعمة للانقلاب بمصر، قناة الجزيرة، 2015: https://www.youtube.com/watch?v=Mzm70R4HFgU

الحروب، خالد: نظرة على واقع المثقف العربي: المثقفون والثورات العربية، مركز افاق، 2015: http://aafaqcenter.com/post/602

حسين، مجدي: تسلسل أحداث الثورة الليبية، الجزيرة نت، 2011: http://www.aljazeera.net/news/arabic/2011/8/22

الحمامصي، محمد: استفاقة المثقف التنويري في مصر، الجزيرة نت، 2015: http://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2011/3/6/

الحناشي، خليل: هل استجابت الثورة الى المطالب الاجتماعية بعد شهرين من انطلاقها، تورس الاخبارية، 2011:

http://www.turess.com/assabah/50761

حنفي، ساري،(2006)، بروز النخبة الفلسطينية المعولمة: المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، مؤسسة الدراسات المقدسية ومواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية،

http://staff.aub.edu.lb/~sh41/dr_sarry_website/publications/161_IPS_Globalized%20Elite_Arabic.pdf

خضوري، مجدي، ماهية المثقف والسلطة، مجلة السطور الالكترونية،(2013):

http://www.sutuur.com/ma8alt01/6800-mjde.html

رحمة، البير: العمل السياسي بين الواقع والمرتجى، مجلة الدفاع الوطني(2005):

http://www.lebarmy.gov.lb/ar/news/?6894

زيتونة، رزان: سوريا، الثورة اليتيمة، الجزيرة نت، 2015:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2015/3/11/

السهلي، نزار: المثقف العربي مستشرقا، الجزيرة نت،2015:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2015/5/5/

شحاده، عوض: دستور مصر، توسيع الشرخ السياسي، مركز الجزيرة للدراسات، 2014:

http://studies.aljazeera.net/reports/2014/01/20141281117796787.htm

شفيق، سليمان: أزمة النخب المصرية في عالم متغير، اليوم السابع،(2015):

http://www.youm7.com/story/2015/3/27/

الصويان، أحمد: جدلية العلاقة بين المثقف والسياسي، بيان المثقف وأنياب السياسي، مجلة البيان، 2011،

http://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=834

الصويان، أحمد: جدلية العلاقة بين المثقف والسياسي، بيان المثقف وأنياب السياسي، مجلة البيان،ع286، 2011. ttp://www.albayan.co.uk/MGZarticle2.aspx?ID=834

الطناوي، محمد السيد: دور المثقف بين إدوارد سعيد وعلي حرب، البديل،(2014): /http://elbadil.com/2014/09/04

An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies

The Role of Intellectual in the "Arab Spring" Revolutions, and his Relationship with the Political Authority

By
Fadi Allan Ali Juma'a

Supervised By
Dr. Raed Neirat

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Political Planning and Development in the Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2015

The Role of Intellectual in the "Arab Spring" Revolutions, and his Relationship with the Political Authority

By
Fadi Allan Ali Juma'a
Supervised By
Dr. Raed Neirat

Abstract

This study has sought to cast light on the role of the "Intellectual" in affecting change in the context of the Arab Spring revolutions. To that end, the researcher raised a question about the reasons and factors which have undermined the ability of the "Intellectual" to affect the process of democratic transition in the Arab World.

The study aimes at identifying the reasons and factors behind the obstacles which have stood against the "Intellectual" and prevented her from effecting the sociopolitical change in the Arab region. The researcher suggested one basic hypothesis: The main reason behind the absence of the Arab Intellectual's role in crystalsing nationally agreed upon values and goals, during the transitional stage in the Arab world, is attributed to the policy of containment which has been followed by the ruling political elite. This has led to division of the these political elites and decline of their influence. As a result, this has provided statesmen with an opportunity to dominate and place his hegemony over all aspects of political life. In its theoretical framework, the study focused on middle-grand theory which is a mix between the structural theory and the elite individualist theory.

The researcher depended on the multiple-method approach, case study method, descriptive analytical method and elite approach. After data analysis, the researcher arrived to a number of conclusions.

One conclusion is that it's impossible to rule out the objective factors which form the Arab "Intellectual" in their context. These factors include structural divisions of the Arab societies, nature of the Arab states, complexities of their structure and their formation over historical ages. Furthermore, there is mutually historical relationship between the Arab intellectual and the political authority which has always conclusively settled any conflict in favor of the latter.

This has made the Arab intellectual play the role of the employed intellectual who has no choice but to defend the political authority, or the persecuted intellectual, at the hand of the political authority, or the isolated intellectual who stays away from politics and directs most of his/her energy to cultural and critical factors. Finally, and equally important, the Arab intellectual cannot , in post Arab revolutions, quit ideological grouping which had prevailed in pre- Arab revolutions. This is attributed to many years of ideological groupings which have spanned for more than ten decades in comparison with the young Arab revolutions which began in 2011.